

۱۸۴۰

عمدة قوي
البصائر لحل
مبهات
الاشياء
والنظائر

ابراهيم بن

پري زاده

۲۱۷۴

ع. ۱۰۳۰

٢١٧٤
ع. ب

عمدة ذوي البصائر لحل مهمات الشباب والنظائر، تأليف
ابراهيم بن حسين بن احمد (١٠٢٣ - ١٠٩٩ هـ) . كتبت
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٨٢٠

٨٦ ق ٢٥ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، ناقصة الآخر ، مطبوع .

الاعلام ١ : ٢٩ ، هدية العارفين ١ : ٣٤

١ - المذهب الحنفى أ - ابن بيري ، ابراهيم بن

حسين - ١٠٩٩ هـ ب - تاريخ

النسخ .

ف ٢١٥٢٩
 ١٢٩٩١

مكتبة جامعة لقرىاض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب **عمومية ذمواك** **الاشباه والنظائر**
 اسم المؤلف **ابراهيم بن هود** **بن سريته** **نارده** **السنفي**
 تاريخ النسخ **قلمنا** **شركا** **سنة ١٢٣٠**
 عدد الاوراق **١٩** **١٦٨**
 ملاحظات **(نصف حنفى) ناقص آخر**

[illegible]

للعلامه المحقق الشيخ ابراهيم بن
 حسين بيري زاده مروزي
 احنفي مكي محمد بن
 باقر حجة و مرصوف
 امين

قصصه في حوز المقصود
حسن ابني عبد الرحمن
ابن حسن
عبد الحميد
رحمته عليه



عشق و دوستی و کمال و کمال و کمال
و کمال و کمال و کمال و کمال
و کمال و کمال و کمال و کمال



كبيره الرحيم وبر نستعين
 المحمد الذي اعلامنا رفقته في الانام وجعلهم سراجا وهاجا في دجا
 الظلام ومرجعا لايضا احلال والحرام وخصهم بكنوزهم وورثة الانبيا
 في بيان احكام النوازل في الاحكام وانفذ لهم الكلمة ان صاروا احكام
 الحكماء والصلوة والام على سيدنا محمد سيد الانبيا والرسول الحكيم وعلى له
 واصحابه الكمل الفخام **وبعد** فيقول الفقير المذنب ابراهيم بن يحيى
 بن بيري زاده الخفي لطف الله به لما كانت الاسباب والنظائر من الكتب التي
 لم يسبق لها نظير وقد جمعت من نفايس الفروع الحزم الغفيرة حتى صارت عمدة
 الناظر وذخيرة ذوي البصائر غير ان فيها المطلق والمجمل والعام والخاص
 الضعيفة وخلاف منقول فذهب الامام احببت عند ذكره ان اعيد
 المطلق منها في الباب وافصل ما اجملة في الخطاب وانصر على ما هو منقول
 الامام والاصحاب واذكر الرواية في غالب ما قال فيه انه لم يقف فيه على
 رواية مع زيادات في المستثنيات وانه على عدم صحة استثناء بعض
 المستثنيات وابين الرواجح والمعتمد من الروايات واذيل بعض ما يواب
 بالفوائد المهمة وبعضها منها اعنونه بالفرايد المفردات وليس لي في
 ذكر قول ولا تحرير وانما انا معبر وسفير واسد اسال ان يقبل لي
 العثرات ويعفو عني الخطايا والزلات ويحسن ان توهم هذه الكتابة
 بعمدة ذوي البصائر حل مهمات الاشياء والنظائر قال
بسم الله الرحمن الرحيم قالوا في الوهم من المبالغة ما ليس في الرحيم لان
 الزيادة اكبتا تدل على الزيادة في المعنى ونوقض بان هذا يبلغ في حاذر
 واجيب بان القاعدة اكثرية لا كلفة قال **المحمد بن علي ما انعم** على
 ما انعم عليه من جعله اهلا لفهم دقائق فروع شريعة سيد الانام ورجعا
 في كشف النقاب عما مهمات احلال والحرام واعلاذ كره في محال الذكر والقضاء

والحكام قال **وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم** الصلوة عليه
 فرض في العمرة والجمعة واجبة عند سماع اسمه الشريف واعتمده جماعة
 من علمائنا ولا يصلي على غير الانبيا الاستعا من صلى على غيره اثم وبكره و
 هو الصالح وفي المتن وفي حديث صلى الله على النبي وفي الصلوة حق
 فله ان يصلي على غيره ابتداء ما لا غير فلا انتهى وجعل العلماء للصلوة ثلاث
 معاني لكن لا تعلم انها بطريق الحقيقة او بطريق المجاز اذ في البعض
 بالحقيقة وفي البعض بالمجاز او يكونان في قبيل عموم المشترك او عموم المجاز
 او الجمع بين الحقيقة والمجاز والله اعلم قال بعض شرح القدوري من
 المتأخرين وقال شيخنا شهاب الدين احمد الخفاجي اصل معنى الصلوة
 الانعطاف لجسماني لانها مأخوذة من الصلوة على ما حقق في شرح
 الكشف ثم استعمل في الرحمة والدعاء وفيهما من العطف المعنوي انتهى
 قال **وبعد فان الفقه اشرف العلوم قدرا** قال العلامة العيني في
 شرح البخاري انما ثبت فضل الفقه في الدين على سائر العلوم لانه يوقد الى
 خشية الله والتزام طاعته وفي الحكم الفقه العلم بالشيء والفهم له وغلب
 على علم الفقه لسيادته وشرقه وفضله على سائر انواع العلوم وفي
 شرح ابن ماجة للسيوطي ومن ثم عظم شأنه في الفقه الداعي المقدر حتى
 فضل واحد منهم على الف عابد لان نفعه يعم الاشياء والمصار الى يوم
 الدين قال **واعظمها اجرا** دنيا واخرى فرق العلماء بين الاجر والثواب
 وسببته قريبا قال **واهل قوام الدين وقوامه** اي اهل حقيقة
 العاملون به سراجا وهدى لافضلوا انفسهم عما الاغراض والمعارض
 قال في المصباح قام بالامر يقوم به قيا ما هو قوام وقايم واستقام
 الامر وهذا قول في الفقه والكسر وتقلب الواو يا جواز مع الكسر اي
 عماده الذي يقوم به وينتظم قال **والهم الفهم في الدنيا والاخرة** لانهم منا

صاحب الشريعة في الجرائز وصنده والصحيح وصنده وخصوا به اهل الفقه وتفرغ
 عليهم العامة للسؤال دنيا واخرى قال **خصوصا صا في اثارهم الله لهم**
خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع في الفقه وهم عيال على
الي حنيفة فقد انضافا في حديث قال من اراد ان يتبحر في الفقه
فليظن ان كتب الي حنيفة كما نقله ابن وهبان عن حملة والذي نقله بعض
 الشافعية من اراد ان يتبحر في الفقه فهو عيال على الي حنيفة لانه ممن وفق له
 الفقه هذه رواية حملة عنه ورواية الزبيدي عنه اناس عيال في الفقه
 على الي حنيفة ما رايت اي علمت لانه لم يدرك احد افقه منه وجاء عنه
 ايضا ما لم ينظر في كتبه لم يتبحر في العلم ولا يتفقه قال **وهو كالصديق في الفقه**
له اجره واجرمادون الفقه والفقه لانه الصديق رضي الله عنه اول من
 جمع القرآن ثم دون بعده فالامام رحمه الله مثله في الاجر والاصل فاروي عنه
 صلى الله عليه وسلم ما سن في الامام سنة حسنة فله اجرها واجرمادونها
 اليوم القيامة قال في البحر العميق قوله في الحديث فله اجرها واجرمادونها
 عملها الصواب اجره فبذلك هو الضمير وهو عايد الى صاحب الطريقة اي له
 اجر عمله واجرمادون عمل سنته وظن بعض الناس ان الضمير عايد الى السنة
 قال التوبشقي في عامة نسخ المصاحف فله اجرها وهو غير سديد
 رواية ومعنى وقد توهم فيه بعض المتأخرين من رواية الصحيح في
 وليس ذلك من رواية الشيخين في شيء انتهى قال الطيبي جوابا لادب الصانعة
 تكفي في استقامتها اذ في ملازمة فان السنة الحسنة لما كانت سبيبا
 في ثبوت اجر عالمها اضيق الاجر اليها بهذه الملازمة كما اذا رايت
 بناء رقيقا فلك هذا بناء الامير وان المضاف محذوف اي فله اجر علمها
 فتكون من اضافة المصدر الى المفعول انتهى وفي شرح البخاري للعلامة
 العيني الثواب هو حاصل باصول الشريعة والحاصل بالمجملات يسمى اجرا

لانه الثواب لغة بدل العين والمجرى بدل المنفعة والمنفعة تابعة للعين
 وقد يطلق الاجر ويراد به الثواب وبالعكس انتهى وفي نهاية النهاية
 لا ينال حجة ابو حنيفة اول ما دون علم الشريعة لم يسبقه احد
 مما قبله لانه الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لم يصنعوا في علم الشريعة
 ابوابا مبنية ولا كتباً مرتبة وانما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم ويجعلون
 قلوبهم صنادر يق علمهم فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بباقي العبادات
 على الولا ثم المعاملات ثم ختم بكتب الموارث وقال بعض الشافعية
 وتبعه ما كان في موطأه وكتبه التي اشار اليها في كتيبه ظاهر الرواية
 اي الفروع التي فرعها الامام وجمعها الا قام محررا جامع الصغير والكبير
 والمبسوط والزوائد والسير الكبير قال علماءنا اذا كانت الواجبة
 مختلفا فيها فالافضل والمختار المحجج ان يأخذ بالذي لا يلبس ونظر الى الرجح
 عنده والمقلد يأخذ بالتصنيف الاخير وهو السير الا انه يختار المشايخ
 المتأخرون خلافة فيجرب على به ولو كان قول زفر في شرح الوهبانية من
 السير على السير الكبير اخره مصنف صنفه محجج في الفقه وفي غاية البيان
 اجماع الصغير اخره التصنيفان انتهى وللامام محمد مصنفات اخرى من
 تصنيف الامام وهي المائة بغير ظاهر الرواية او بغير رواية الاصول وذكر
 بعض فضله وعصر اكلة النقلة فاعلم ذلك عن المرحوم علي افندي فتالي زاده
 ما نصه اعلم ان مسائل اصحابنا الكيفية على ثلاث طبقات الاولى
 مسائل الاصول وتسمى بظاهر الرواية ايضا وهي مسائل مروية عن اصحاب
 المذهب وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ويسمونها العلماء الكثرة
 ويلحق بهم زفر واحسن ابن زياد وغيرهما ممن اخذ عن الي حنيفة لكن
 الغالب الكشاييع في ظاهر الرواية ان يكون قول الله تعالى وقول بعضهم
 ان هذه المسائل التي سميت مسائل الاصول وظاهر الرواية وهي ما

وجد في كتب محمد التي هي المبسوط والزيادات والجامع الصغير والسير وانما
سميت بظاهر الرواية لا بظاهر رويت عن محمد روايات النقات وفي ثابته
عند اعمامنا او مشهورة عند الناس انهم مسائل النوازل وهي مسائل
مروية عن اصحاب المذهب المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل في
كتب غير الكتب التي نسبت الى محمد كالكتاب النيات والفتاوى
والرقبات برواية مفردة مثل رواية ابن سماعه ورواية علي بن منصور
وغیرهما مسائل معينة وانما قيل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن
محمد روايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتاب المولى واعا في كتب غير محمد
لكتاب المجلد الحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي لابي يوسف والامالي
جمع املا وهو ان يعقد العالم وحوله ثلثة مذة بالحاجر والقرطيس فيكلم
العالم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه في العلم وتكلمه ثلثة مذة ثم يحسب
ما يكتبون فيصير كتابا فيسمونه الاملا والامالي وكان ذلك عادة السلف من
الفقهاء والمحدثين واهل العربية وغيرهم في علومهم فاندست لنهاب
العلم والعلماء والى المصير وعلما انكشافهم سمون مثله تعلية
الثالث الكفاوى والواقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون
المتأخرون منهم لما سئلوا عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن اصحاب
المذهب المتقدمين وهو اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب اصحابهما
وهلم جرا وهم كثيرون وموضع معرفتهم كتب الطبقات لاصحابنا
وكتب التواريخ في اصحاب ابي يوسف ومحمد مثل عصام بن يوسف
وابن رستم ومحمد بن سماعه وابي سليمان الجرجاني وابي جعفر البخاري
وغیرهم ومن اصحاب اصحابهم ومن بعدهم مثل محمد بن مسلمة ومحمد بن مقاتل
ونصر بن يحيى وابي نصر القاسم بن سلام وقد يتفق لهم ان يحالوا
اصحاب المذهب لدلائل واسباب ظهرت لهم بعده واول كتاب جمع

في فتاوى

في فتاوى فنيما للبخنا كتاب النوازل للفقيه ابي الليث السمرقندي فانه جمع
صور فتاوى جماعة من المشايخ بقوله سئل نصر بن يحيى عن رجل
كذا وكذا وهكذا ثم جمع المشايخ بعده كتابا اخر مجموعه النوازل والواقعات
للساطفي والواقعات للصدر الشنيد ثم ذكر المتأخرين هذه المسائل
في كتبهم مختلطة غير مميزة كما في جامع قاضي خاين واخلاصة وميزان
بعضهم كما في كتاب المحيط لرضي الدين السرخسي فانه ذكر او كما مسائل
الاصول ثم مسائل الفتاوى ونعم ما فعل واعلم ان من كتب مسائل
الاصول كتابا في الحاشية الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل المذهب
شرح جماعة من المشايخ منهم الامام شمس الدين السرخسي وهو المشهور
بمبسوط السرخسي واعلم ان نسخ المبسوط المروية عن محمد متعددة و
اظهرها مبسوط ابي سليمان الجرجاني وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين
مثل شيخ الاسلام ابي بكر المعروف بخواهر زاده ويسمى المبسوط الكبير
وشمس الدين اكلواني وغيرهما واوردوها مختلطة بكلامهم من غير
تمييز لكلام محمد كما فعله شراح الجامع الصغير مثل فخر الاسلام و
قاضي خاين في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا غيره انتهى قال
الاول معرفة القواعد التي ترد اليها وفتح الاحكام عليها القواعد
في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته
واحكام الشرع الاثار التي تثبت به من الجواز والفساد والحل والحرم
والوجوب والافض وغير ذلك كما في المتن في قال **وبها يرتقى الفقيه**
الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى الفقيه كما يدقق النظر في
مسائل الشرع ولونله مسائل مع ادلتها وشاينا يطبقها
على ما لم يكن لها جهتها متفقة كما في الفقه واورا الشاين قاسم عليه
وزاد في المستغنى وانه حفظ الوفاة المسائل والمراد بالاجتهاد احد

الاجتهاد في وهو المجتهد في المذهب وعرف بأنه المتمكن من تخريج الوجوه
على مصوص امامه او المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح قوله على اخر
اطلقهما وفي هذا إشارة الى ان المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفقه وزيادة
وهو في الحقيقة قد من الله تعالى عليه بالاطلاع على خبايا الروايات وكما ذكرنا
جملة احفاظ المطلاعين وفيه إشارة الى جواز تركية النفس ومثل ذلك
يجوز للانسان ان يترك نفسه اذا احتاج اليه كانهض عليه في الكسار خائبة
من التركية وذكر الامام العيني ان الفتوى هي لرباسه الحقيقية ودم
من تقدم اليها بغير علم دل عليه الحديث انتهى قال **واكثر فروعها ظفرت**
بها في كتب غريبة الكتب التي ذكرها هي الكتب المتداولة بين المتأخرين
فما وجه الغرابة الا ان يقال وجه الغرابة ان ما وقع له من جهة جمعها
لم يتفق لغيره رحمه الله عن ابا العلامة محمد بن الوليد بن الشيخ والد الشيخ
عبد البر قال انه جمع من شروح الهداية ثمانية عشر شرحا ومن الفتاوى
خوامم اربعين ورايت له شرحا على الهداية وشرحا على النفاية لم يكمل
وله سعة الاطلاع وبه قد اجاد فيما كتبه رحمه الله قال **الا اني بحمد الله**
وقوة النقل الا الصحيح المعتمد اقول غالبا والا فقد ترك القول
الصحيح ونقل الضعيف اما كما عديده منها عليها بل وقع له ان
حكى خلاف المنقول فيجب التنبيه والتنبه عليه عند الاقوال والاقتا
وقل ما يدرك ذلك وشمل باطلاقة ما اتفق على تصحيحه وما اختلف
فيه وما اختلف المتأخرون ولو كان خلاف الرواية لم يمتثل في
رحمته تعالى تحيل قال في اطراز المذهب نا قلا عن حاشية
الزردوي قوله هو الصحيح يقتضي ان يكون غيره غير صحيح ونقطة
لما صح يقتضي ان يكون غيرها صحيحا اقول ينبغي ان يقيد ذلك
بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصح الرواية الساذجة كما في شرح الجمع

قال

قال **وان كان من على قول ضعيف او رواية ضعيفة** اقول مقتضى
قوله او رواية ضعيفة ان القول غير الرواية ولم نعرف ذلك الا ان يكون
المراد بالقول اقول بعض المشايخ المخجبة فلا بعد واسه اعلم قال **فثبت على**
ذلك غالبا لئلا يعمل بذلك لان العمل بالمرجوح خلاف الاجماع وليس لاحد
ان يفتي ببعض الاقوال المبحورة كما في شرح السمرقندي الا ان يصح على
الاخذ به كما في افق الوسائل والحياتية تتم **له** هل يجوز للانسان
العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأي اما اذا كان
عاميا فلم اراه لكن مقتضى تقييده بذي الرأي ان لا يجوز للعامة ذلك
والله اعلم قال **في** خزانة الروايات عماد ستور السالكين العالم الذي
يعرف معنى النصوص والاحبار وهو من اهل الدرية يجوز له ان يعمل عليها
وان كان مخالفا للمذهب انتهى وفيه نهاية النهاية لابن الشيخ اذ اصح
الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهب ولا يخرج
مقلده عما كونه حنفيا باعترافه فقد صح عنه انه قال اذ اصح الحديث
فخو مذهبى وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن ابي حنيفة موفيه من
الاية انتهى قال **فمن لم يطلع على المزبور لم يدخل وهي خارجة**
ظاهر كلام المؤلف ان بما زاده من المستثنيات ثبت في الصواب ما خرج
وما دخل ولم يقع هناك شيء واحق انه لا دافع لهذا الظن لانا رأينا
ما يزيد على ما زاده كما سطرناه في محله ولعمري ان هذا امر لا يمكن الا
بعد الاحاطة بجميع فروع المذهب وكتبه ولذا قال رحمه الله تعالى
ومما هنا يعلم انه لا يحل الافتراض بالقواعد والصواب وانما على
المفتي حكاية النقل الصحيح كما صرحوا به قال **وها انا اذكر الكتب**
التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية اقول اشار بهذا الى ان عزو
القائده الى مفيد هامة الامور المطلوبة قال ابن جماعة في منسكه

الكبير مع عن سفيان الثوري انه قال نسبة الفائدة الى مفيد هامة الصدق
في العلم وشكره والى كوت عنه ذكره الكذب في العلم وكفره قال **والمبسوط**
شرح الكافي قال العلامة الطرسوسي بسبب اني سئل عن نسبة الشكر الى
لا يعمل بما يخالفه ولا يترك اليه ولا يفتي ولا يعول الاعلية انتهى وقد رايته
في المدينة المنورة عام ثلثة وسبعين والفقهاء هو نسخة العلامة محمد بن
محمد بن الحسن والد الشيخ عبد البر الحنفي قال **والتأنيب** المراد قناتاوي قاضي
خاوند عبادته رحمه الله تعالى التزام ما كثر فيه الاقوال والاقتضار على قول
او قولين وتقديم ما هو الاظهر والافتتاح بما هو اشتهر هكذا قال بعض
الفضلاء وفي اخر المصنف اذا ذكر ثلثة اقوال فالراجح هو الاول والاخر
المتوسط قال **الفن الاول في القواعد الكلية** الصواب المعتبر في الاغني
ثم رايته ذكر ان المقرر في الاربعة المذاهب ان قواعد الفقهاء كثرية لا
كلية فلهذا اورد المنة وقال **التواب الابالنية** اي التواب للعمل الابالنية وضوء
كان او اكل او شرب او وطيا او قوما لا تهازنية الاعمال وحليتها
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم نية المؤمن خير من عمله لان العمل له نهاية
والنية لا نهاية لها فالمسلم وان قل عمله اذا مات على الاسلام فانه يخلد
في الجنة اما قبل العذاب او بعده فلا يبقى في النار خالدا والكافران
كثرت عمله فانه يخلد في النار فلو كان هذا يستحق بالعمل الكا لكل واحد
صما فضاية ولكن التخليد فيها يكون بالنية لان نية المسلم هو الاسلام
على الابد ونية الكافر هو الكفر على الابد فيبقى كل واحد منهما بقاينته
كذا في كفاية الشعبي قال **وقد اريد بالخير والى بالاجماع للاجماع**
على انه لا ثواب ولا عقاب الابالنية فانتفى الاخران يكون مراد اما
لانه مشترك ولا عموم له عندنا لكن في معرض الاثبات كما في بعض النفي
كان في الظاهر وفي العناية للاكل من الوصية وعامة اصحابنا انه

لا عموم للمشارك كما في النفي ولا في الاثبات ومزاد في المعراج ولا المتقضي قال
العلامة العيني ويجب هنا حمله على احد النوعين وفي شرح ابن
الحسن قوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات ظاهره وترك
لما الاعمال توجد من غير نية فاحتيج الى اضرار فيجعل بها الاعمال بالنيات
ويحتمل ثواب الاعمال بالنيات وليس حدهما اولى من الاخر فوقف على الدليل
او نقول تقدير الثواب اولى لانه متفق على ارادته ويلزم من انتفاء الصلة
انتفاء الثواب ودون العكس فكان ما ذهبنا اليه اقل تقديرا فكان اولى
او نقول تقدير الصلة يؤدي الى نسخ الكتاب خبر العهد وهو ممنوع
والله اعلم قال **والغسل** اطلقة فشم الحوض والتنفس لانه من الوسائل
مع ما بعده قال **وازالة النجاسة الحقيقية من الثوب** للصلاة وغيره فان
النية ليست بشرط فيها بالاتفاق كما قاله الاكل في شرح المشارق وفي شرح
الطحاوي الاصل عند فان كل طهارة بالماء يجوز بغية النية كالغسل والوضوء
وغسل النجاسة انتهى في قول **لا الماطور** لا يطبعه فاذا لاقى النجس طهره قصد
او كالماء والطعام في الارواء والاشياء كما في المصنف واستثنوا من ذلك
ما اذا قضا بالنيذ او السور المشكور في طهورية قال **ولا يشترط للتواب**
صحة العبادة بل يشاي على نية وان كانت فاسدة اقول مقتضى قوله
ولا يشترط للتواب صحة العبادة ان يقول بل يشاي على عبادة لانه
المنفي دون الثواب على النية فقط والذي في شرح الهداية اذا قضا بعبادة
نجس لم يعلم بالنجاسة وصلى وصلة تافسة وثياب على ذلك انتهى فقد
افاد بظاهرها انه ثياب على صلته ويبدل عليه ما في مختارات النوازل
واما الثواب فيتعلف بعبادة عزيمته وهو الاخلاص فانما قضا بعبادة
نجس ولم يعلم به حتى صلى لم يخرج هذه تارة الحكم لفقد شرط وهو الطهارة
ولكن يستحق الثواب لصحة عزيمته وعدم تقصيره فيه انتهى وشمل

بطلانها ولما قيل لا يقول يمنع ذلك من الفساد فيه بنفسه فصار الفاعل
لا المبتلان ولم يقع الا فيما هو شبيه بالركن الذي هو الاصل حال اركان
في سائمة ولذا امرنا بالانبات بها كما مر قال **واما الزكاة فلا يصح ادائها**
الا بالنية اي زكاة المال قال في خزائن الاكل البدر اذا كانت خراجية
فاذا في العشر ظنا منه لفاعله ولم ينو اخراجه وقع الموضع قال
ومخرج من شرائطها اذا اصدق بجميع النصاب بلا نية فان
الرضى يسقط عنه اقول يشكل على القول بسقوطها بالتصدق
بالنصاب لتحقيقها وهي عبادة بلا نية مع التزام ان كل عبادة موقوفة
على النية لكن رابح شيخنا اجاب بما فيه الكفاية حيث قال
فما كتبه على هاشم العيني قوله او تصدق بكل عطف على الخبر
فيلزم كونه اعني تصدق بالنصاب دائما مقام النية التي لا بد
فيها من تحقيق معنى العبادة موقوفة على النية فان قيل اذا كان
تحقيق معنى العبادة موقوفة على النية فكيف بالتصدق اجيب
بانه حقيقة الصدقة يستلزم من النية اذ هي دفع المال الى الفقير
على وجه القرينة نعم يلزم من الاكتفاء بطلاق النية دون نية
الزكاة المفروضة بخصوصها انتهى ثم رابح في شرح الاسبيعي ان
ما نصه ولا يجوز الزكاة عما اخرجها الا بنية مخالطة لا اخراجه
اياهما لانه الزكاة عبادة محضة فلا يجوز الا بالنية قياسا على
الصوم والصلوة وهذا اذا تصدق بقدر الزكاة فيحتاج الى
النية لسقوط الزكاة عما الباقى واما اذا تصدق بجميع حاله
لا يحتاج فيه الى النية ويكون قد زال الزكاة نية عما الزكاة والباقي صدقة
تطوع والله اعلم قال **انما ينقل الاقوال** فيدلالة الى ان المسئلة
لا تبطل الاوامر كالمعادنية وغيرها ونحو الذخيرة من اطلاق

وفي

وفي الفتاوى ان كلمة ان شاء الله تعالى اذا دخلت على الامر لا ترفع حكمه
وتجوز ما يدل على انها ترفع حكم الامر ايضا وذكر في العتاق ان
الاستثناء في الامر باطل والفرق ان الاحتياج يقع ملوفا بحيث لا يقدر
على ابطاله بعد ذلك فيحتاج الى الاستثناء فيه حتى لا يلزم حكم الاحتياج
والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمور عنه فيحتاج الى
الاستثناء فيه ونحو الامر الثاني ونحو النواذر ان الاستثناء في الامر باطل
ونحو الاسبيعي في هذا قول محمد بن غير ولاية اصول ونحو الظاهر يصح ان يفي
قال **واما النية** اي فلا بد فيها من النية عند الشرائع عند الذبح قال
البرجندي ناقله عن قاضي خاذا اذا اشترى شاة بنية لا يضحى ففي
ظاهر الرواية لا يصير اضحية مالم يوجها بلسانه وعما الى حنيفة
وهو قول ابى يوسف انها تصير اضحية بمجرد النية وبها أخذ بعض
المناخرين وان لم ينو التضحية عند الشراء ثم نواها بعده لم يذكر في
ظاهر الرواية وروى الحسن بن علي بن حنيفة انها تصير اضحية وبها أخذ
ولم يفرقها هاهنا بين الفقير والغني انتهى ونحو ظاهره قول المؤلف
فلا بد فيها من النية عند الشراء عدول عن المعتمد والظاهر انه فهم ذلك
من قولهم الاضحية اذا عينت لا تسقط بمضي المدة وفيه التعيين
كما في شرح الطحاوي الصغير وبعض التعيين هو النية عند الشراء والقول
اذا كان في ملكه ففي الشرائع يتعين بمجرد النية ولا يحتاج الى القول واذا كان في
ملكه فالم يقل اضحية بها لا يتعين عليه انتهى ونحو الشرح الكبير فاذا عينت
ثم مضى الوقت لا يجوز الذبح ولكن يتصدق بعينها حية واذا ذبح لا
يحل له الاكل فيصدق بالهرم وقيمة التفتان قال **واما العتق فعندنا**
ليس بعبادة وضعا قال البرجندي قال بعض العلماء لا يعق اذا
اعتق لغير وجهه تعالى لكننا نقول المعتاق اثبات العتق وهو نفع العبد



فلا يكون عبادة اذ هي العبادات تعالى وجه الخصوص ولا يصح من الذي لكن اذا اريد
بإثبات هذا النفع للعبد وعبادته تعالى يصير قربة ويحصل له ثواب عظيم
كذا في ميسر طاهر السلام انتهى وفي شرح المشرق للآكل العتق فيه
معنى القربة لانه قربة محضه فروعها من غير النشوق الشارح الى الاعتاق
فجزي بذكر مجري صلاتهم وصيامهم ونحو الشايع الاعتاق تارة يكون
قربة بان اعتق عبده لوجه الله تعالى او عتق كفاية وجبت عليه وتارة يكون
مباحا ولا يكون قربة كما اذا اعتق ولم يخط بباله شيئا واعتقه لوجه زيد
او عمرو وتارة يكون معصية كما اذا اعتق لوجه الشيطان او الصنم كما في الشارح
قال **واما الوقف فليس بعبادة ومضعا** قال الآكل الحيسر قربة وهو
لا يصح من الكافرين ونقص انصاف على صحة من الكافر فيجعل على خلاف الرواية
او المحل وهو الظاهر قال **بدليل صحة من الكافر قربة فانه قربة فله الثواب**
اي للمسلم والا فاني ثواب للكافر وقد قالوا علماؤنا ثواب العمل في عبادة
عما اوجب الله للعبد جزاء لعله سواء كان الذي اوجبه جزاء العمل كالخمر
العين والمأكولات والمشروبات والملبوسات او جسمانيا كالفرج والظفر
الممدود ونحوها مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر كما
في شرح الجواهر قال **وهذا لا يقصد اعتاق نفسه وتخصيصها**
حصول ولد اطلق ذلك وقد بدا اذا جامع امراته ونوى ان يورث قربة
ولذا يذكر انه ويتعلم العلم والقرآن ويكثر امة محمد صلى الله عليه وسلم
كأن كفاية الشعبي وفي المصنف قالوا لو جرت اتيانه اهل وقيل ما خلق
مباح اصعب من السكك والبغض من الطلاق قال **واما المعاوضات** وفي
نسخة المعاملات **انواع فالبيع لا يوقف عليها** قال المحصي
في شرح اجماع الكبير النية في المعاوضات ليست بركم فلا يصير
بترك النية عما الامر مخالفا فيبقى حكم عقده موقوفا على العقد

قال

قل **النية في الحرام فانه كناية ولا يحتاج اليها في صرف الطلاق**
اقول ظم الواضحات انه يحتاج الى نية حيث قال رجل لامرأته
ان اعلني حرام واحرام عنده طلاق لكن لم ينو عنده طلاقا وقع الطلاق
لانما كانا عنده طلاقا كما هذان نية الطلاق قال **وقالوا المأموم**
اذا قال الفاتحة في صلاة الجازة بنية الذكر لا يحرم عليه وفيه عدم
عليه قال **فانما الصلاة** اقول عدم احرمه في صلاة الجازة لكونه
مأمورا بقراءة الذكر وقد انى به ما في الصلاة فانه مأمور بعدم القراءة
فلذلك حرم عليه ترك الاستماع والامتناع قال **قالوا في المودع اذا ليس**
ثوب المودع ثم نزعوه من نية ان يعود الى البسة لم يبرأ من النية
هذا عجيب من المؤلف حيث قال قالوا المشعة بان ذلك قول علمائنا
كافة مع علمه بان ذلك قول صاحب الظهيرية وتخرجه وقد نقله
عنه فنيا ياتي ونضه وعند المودع اذا ليس ثوب المودع غير
اذا المودع فنزعه بالليل للنوم فشق الثوب في الليل فانه كان من
قصده ان يلبس الثوب من الغد لا بعد هذا ترك الخلق والعود
الى الغداة حتى ضمن وان كان من قصده ان لا يلبس من الغد كان هذا
ترك الخلق في حق لا يضمن انتهى قال **ترك النية لا يحتاج الى نية الخروج**
عن عبادة النية قال في الاسرار عند الكلام على الاحرام المحظور
بالاسلام انواع المعاصي لا يخاطب الانسان فيها بغير وما كف
ولا نية انما عليه ان لا يفعل فاذا ادعت نفسه وجب الكف لانه واجب
بنفسه ولكن للاحتراز عما توقع في احرمه اذ لو كان واجبا مقصودا
وقد وجب له تعالى لما قادي الاسباب كالامر بفعله تعالى قال
ويكون مقبلا وصائبا وكافلا بالنية لانها ترك العمل كما في الزلجي اي
ترك اعتقاد الاسلام قال رحمه الله **الثانية الامور بمقاصدها** اي كعبدة

بخلاف ما قصده في الحكم قال **وذكر قاضي خاتون في فتاواه ان بيع العصير**
ممن يتخذ من انا قصد به التجارة لا يحرم اما الكراهة فالظاهر ان ذلك
مكروه كما قالوا في نظيره كما قال في التولوا الجية وجله عبد امره ان يبيعه
من فاسق يعلم انه يعصي الله سبحانه غالباً بكونه هذا البيع لانه اعانه
على المعصية انتهى وفي خزائن الفناوى رجل اجره بنية ليقدر فيه
نالا اوبعة او كنيسة او بناء في الحرم لا بأس به وكذا كل موضع تعلقت
المعصية بفعله على ان انتهى قال **اذا قال عند فتح الفقاع المشتري**
صل على محمد قالوا يكون اثماً فيد الاثم بالفتح للمشتري وقيد في الوسيط
من تحت المحيط بما اذا اراد من ذلك اعلام المشتري جودة متاعه حيث
قال التاجر لو فتح متاعه لمشتريه وسبح الله اوصلى على نبيه والادبك
اعلام المشتري جودة متاعه وكذلك الفقاع عند الفقاع لا اله الا
الله او يقول صلى على محمد يا ثم لانه ياخذ بذلك ثمناً واطلق ذلك
في الملتقط حيث قال الفقاع اذ قال عند فتح الفقاع صلى الله على محمد
او قال ذلك في طرقة يات ثم ولا يوجب وجب اخذ الفقاع ابو الليث وزاد
قاضي خاتون احارس وعلل ذلك باخاها واخذها لذلك عوضاً بخلاف العالم
والغازي فاحها بئاً بانتهى وفي شرح التحفة لانه ياخذ بذلك
ثمناً ويرغب المشتري انتهى وفي محله صفة لانه ياخذ بذلك ثمناً قلت
ولهذا اندفع ما وقع في كلام بعضهم من انه ياخذ على ذلك اجراً اي
في صورة ما اذا كان مستاجراً لبيع الفقاع قال **اذا قال المسلم للذي**
اطال الله تعاقباً قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقائه لعله
ان يسلم او يودي اجزياً عن ذل وصغار فلا بأس اقول لم
يتعرض المؤلف لصورة ما اذا لم ينو شيئاً قال في الملتقط لا يجوز
في التجنيس في نظيره كما لم يعتبر الاطلاق حيث قال قال رجل هذا

الحرم على حرام ثم شرعها اختلف ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى في قول
احدهما تجب الكفارة لانه بمنزلة قوله والله لا آمن بها ونوع قول الآخر لا تجب
لانه صادق في قوله والخنا والفتوى ان اراد به التحريم تجب الكفارة وان اراد
به الاخبار لا تجب وان لم ينو شيئاً فذلك لانه امكن تعصية خاتون قال
او لمنفعة للمسلمين والقوة لاهل الاسلام بسبب اخذ اجزياً قال **رجل**
امسك المصحف في بيته ولا يقل ان نوى البركة لا ياتم ويحمله
الثواب البركة اخبر الكثير الدائم لانه البركة كما في المستصفي قال لا اكل
فوق السبع حرام بقصد الشهوة فيه اشارة الى ان الزائد هو احرام محام
نص عليه اكريلعي قال **وان قصد به التقوى على الصوم او الاكل الضيف**
فما يجب علل لانه لا يستغنى بقوله لانه اساسة القوى مذموم شرعاً ولهذا
من نزل ضيقاً على انسان فلم يضره فلا بأس بالخير بالشكاية عنه
لقوله تعالى لا يجب الله لجهن بالسوء من القول الامم ظلم يعني منع حقه
منه في اقرب انتهى ونوع اخلاصة اذا اكل اكثر حاجة ليقاها قال
الحسن البصري لا بأس به قال **اذا قيل سد الخاب فانه لا يكره او لا يكره**
اطلق الكتاب فمثل اخبار الرسول وكتب ابى حنيفة وغيرها وقيد
عدم الكراهة بما اذا قصد حفظ الامانة المكروه ترك التعظيم وليس في حفظها
ترك التعظيم كما في المنقطات قال **وما عدا الايمان لم اره صريحاً الله**
خرج على الايمان ومنه ما في منية الله المقتضى عطف عند اذبح فقال
الحرم ولم ينو التسمية لم يجز ذبح وسمى ولم يحضره النبي جاز انتهى
ونوع خزائن الاكل بيع عند التسمية نوى او لم ينو قال **والنية لا**
تحتاج الى نية قال الامدي في شرح القدرى فاما قيل النية عمل فلا
يلزم ما نية اخرى فكذا يتسلسل اجيب عنه بان النية ليست من
الاعمال لانه الاعمال هي حركات البدن والنية خيرة القلب وليس من الاعمال

ويذكر عليه قوله عليه السلام نية المؤمن خير من عمله فاذا كانت النية عملا يكون
المعنى عمل المؤمن خير من عمله وهذا لا معقوله انتهى **قال** ولما ذكرنا في
صريح الآدمي في شرح الفقه في بصير فاعلم ان اكثر الاعمال كالسبح و
سائر الاذكار والندوة لا تحتاج الى نية التقرب به **وقال** في الذخيرة
اسم الذكر عام يتناول الدعاء والتسبيح والميل والتباعد والوعظ والقراءة
والقراءة ذكر وهو اشرف **وقال** تعالى ولذكر الله أكبر قال ابن عيسى رضي الله عنه
اي تلهوه والقراءة أكبر انتهى **قال** رحمه الله تعالى **النية لا بد لها من الشروع**
فيها في الوقت اي على احد القولين والاف القائل بانها مجزئة لا يشترط
لها الوقت فله يظهر بعده الا اذا وافق على اشتراط الوقت واسد علم **قال**
لان السنة لم تشرع الا بغير عمد مبتدأة **اقول** يعبر على هذا التعليل
ما قالوه واختاروه من ان الشروع في اربع قبل الطلوع ثم ان الشفع
الذي بعده بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كما في خزانة الفتاوى
اقول قد اختلف المشايخ في هذه المسئلة بعضهم جعل المصحح الاجزا
وبعضهم جعل المصحح عدم الاجزا **قال** في المعراج **وينبغي ان لا يحق**
الصيامات السنوية بالصلاة السنوية ولم ار من نية عليه **اقول**
ان اراد بالصيامات السنوية الصوم الى يوم البصر والاشنين فيهما
قسم التطوع والتطوع لا يحتاج الى الاضافة **قال** الغزوي عند
الكلام على النية بما نصه ان ينوي الصوم والمصناف اليه ولو اقتصر على
نية الصوم من غير ان يصنف الى شيء اخر جاز في شهر رمضان والنداء
المعني وصوم التطوع **قال** **ولو نوى الظهر ثلاثا او خمساً صحت وتلقو**
نية التعيين اطلق ذلك وقدره في الذخيرة بقوله فاذا نوى الظهر خمساً
وسلم على راس الرابعة جاز ظهره واغت نية **قال** **ونى التنازل**
صلى الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فحينئذ انما هو يوم الاربعاء

جاز ظهره لانه نوى صلاة بعينها كما في عدة الفتاوى وزاد في الولوالجية وهي
صلاة الظهر في وقت بعينه وهو يوم الثلاثاء الا انه **خطأ** غلط في تعيين
الوقت ونى الذخيرة ولو نوى ظهر يومه وهو يومه يوم الخميس فاذا هو
يوم الاربعاء صحت نيته ولو شرع في صلاة ما عليه اخفا سبتيه فاذا هي احدية
لا يصح شروعه ولو شرع على ظن اخفا احدية فاذا هي سبتيه يصح شروعه
انتهى والفرق بين مسالة التنازل وبينه وما في الذخيرة ان اجواز في صورة
المداويع اجواز في صورة القضاء **قال** **ومثله الصوم** اي من حيث الخطا
في التعيين اذ لو قضى كما هو ظاهر غير انه نص هنا على مثال القضاء دون
المداويع الذي لم يصح به المماثلة فتأمل ونى خزانة الماحل لو كان عليه قضاء
يوم الجمعة فصام عما يوم الخميس ظناً منه انه يوم الخميس لم يجزه اما لو نوى
ما عليه ولكن ظن انه يوم الخميس اجزاه **قال** **ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا**
هو شارب صحيح لانا الشارب يدعى شيخا العلة بخلاف عكسه والمشارة
هنا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي اشارة الى الشارب و
الشيخ اشارة لهذا الى ان عدم الصحة في العكس لا نفوت ما هو المعبر وهو
الموصوف كما في صورة ما لو اقتدى بزيد ثم علم انه عمر وفان لا يصح اقتدائه
لان ما صلى بالذي اقتدى به وانما لم تعتبر الاشارة هنا واعتبرت الصفة
لانا الصفة لم تذكر على وجه التعريف وانما ذكرت على وجه الشرط وفي
الكشف صلى خلف رجل ووطن انه زيد لم يكن داخل في صلاته في قول
الجميع وكذلك لو نوى ان لا يصلي الا خلف من على مذهبه ولم ير الصلاة
خلف غيرهم فايتم برجل ظن انه على مذهب فاذ هو من غيرهم لا يجز به
صلاته لنية على ما ذكرنا **قال** **وعند البعض نية الطهارة تكفي** **قال**
في الفتح ونى التجنيس النية المشروطة هي نية التطهير هو الصحيح **قال**
الا اذا بان انهم اكثر من لا فيهم ما لم ينو الصلاة عليه وهو الزائد

اقول هذا واضح اذا كان اما اذا كان مقتدًا وقال صلى على ما صلى عليه
للمام وهم عشرة فظهر لهم اكثر من ذلك لا يضره وينبغي ان يقتدوا به
بما اذا قال صلى على العشرة الموقوفة اما اذا قال صلى على هؤلاء العشرة فبان
لهم كثر قوله كالم في اجواز لوجود الاشارة والله اعلم قال **مسألة ليس لنا**
من ينوي خلاف ما يؤدى الا على قول محمد في الجملة فانه يصلي اربعاً
لكن ينوي الجمعة عنده حتى لو نوى الظهر لا يصح كافي المستصفي في معراج
الدرية ويكون محرراً لثواب الجمعة عنده لانه اراد ركعها وانما يصلي
اربعة احتياطاً ولهذا يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ويقعد
في الثانية لا محالة احتياطاً كما ذكره المحقق في جامع وفي التمرثي
نبال فضيلة الجماعة بالاجماع وهذا هو الصحيح اما في صلاة العيد فيصليها
عيداً في الأصح ولم ار الفرق ثم رأيت في الجوهرة منصوصاً عليه وعلله بان
صلاة العيد لا بد لها من ركعة واحدة وفيها من التراويح ويجوز فيها
اقتداء القائم بالقاعد عندها خلافاً للمحرر وقيل يجوز عند الكل هو الصحيح
كذا في الفتاوى فينبغي التنبيه له والله اعلم قال **قالوا ولو تيمم لدخل**
المسجد والاذان والاقامة لا يؤدى به الصلاة مع وجود نية التيمم
لذلك فعلمنا ان نية نفس الفعل ليست معتبرة بل لا بد وان ينوي بالموقف
حياطة الطهارة والصلاة ولو صلاة اجازة وسجدة التلاوة ثم رأيت في
الاجناس ما يدل على جواز الصلاة بذلك التيمم حيث قال اذا قال الآخر
علمني التيمم فتم يريد بذلك التعليم الرجل ولا ينوي به الصلاة لا
يجزىه وقد ذكر في الأصل في المجرى وقال ابو حنيفة ولو نوى بالتيمم
الظهر جاز وان لم ينو بذلك التيمم الظاهر لم يجز وقال في كتاب الصلاة
او لا قال ابو حنيفة ولو نوى بالتيمم والظهر اجزاه انتهى وأشار بقوله
قالوا انه قول العامة كما نضر عليه في الظهير وقال ابو بكر سعيد البلخي

لو تيمم

لو تيمم لدخل المسجد وليس المصحف ثم صلى به الفرض جازاً انتهى وعلل
في كفاية المحقق لعدم الجواز كونه لا يحتاج الى الطهارة قال **وبه التيمم**
لقراءة القرآن وروايتان والذي في الظهير لا يخلف المسامحة فيه قال
بعضهم يجوز لان القراءة جزء من اجزاء الصلاة لانه ليس للصلاة فيها
بذلك وقيل لا يجوز وهو الصحيح قال **اما اذا كان جنباً فليتمها**
جاز له ان يصلي به كافي البدائع ونضر ايضاً في غاية البيان على الجواز
فيؤخذ من العلة وجه الفرق وهو ان الطهارة من الجنابة شرط
لصحة كونه خاتمة بخلاف الطهارة من الحدث فانها لا تحتاج اليها
وهو العلة ايضاً في عدم جواز الصلاة بالتيمم للذكر ودخول المسجد
كما نضر عليه في كفاية المحقق ثم رأيت لفرق في البدائع وهو ان
الوضوء لدخول المسجد وليس المصحف ليس من اجزاء الصلاة
ولا عارضة مقصورة بنفسه فيقع طهره لا ما وقع له لا غير
الله اعلم قال **حتى لو نوى الفرض يجزى به** الذي في المعراج عند المحقق لا
يجزى به ونقل عن مبسوط شيخ الاسلام والمحيط لو نوى بلفظ الفرض
لا يجزى به لانه انما يرضى مستوعداً ما لو نوى ففرض الوقت في الوقت يجزى به
ونقل عنهما ايضاً لو نوى الظهر بدونه ذكر اليوم او الوقت لا يجزى به
لانه ربما كان عليه ظهر صلاة فائنة فله يتعين ثم نقل عن فتاوى
الحنابى ولو نوى الظهر لا غير قيل لا يجزى به والأصح انه يجزى به قال
وان لم ينو ذلك كان الصواب في التيمم وان كان لا يعلم ان بعضها
فرضاً وبعضها سنة كل في التيمم فتأمل قال **وعلى هذه الشروط**
كلها لا يشترط لها نية الفرض لقولهم انما يراد حصولها لا تحصيلها
اي يراد وجودها كيف كانت لا وجودها قصد كالمسعى للجمعة
بأي طريق حصل يصلح لاداء الجمعة كما في شرح المقدمة وغيره قال
وينبغي ان تكون صلاة اجازة كذلك لا تكون الا وضوءاً اقول
هذا عجيب في المؤلف مع علمه بما قال علماء وناه ان المكلف في صلاة اجازة

ينبغي الصلاة في النوازل قال بعض مشايخنا الري لا يدخل شيء من الغرائض
وهذا هو المذهب المستقيم اذ الري لا يفوت اصل الثواب وانما يفوت تضاعف
الثواب انتهى قال **لكن ذكر في كتاب الاصححة باب البدنة تجزئ عن**
سبعة اركان الكل يريد القوم وجعل الاستدراك ان الشركة في الصلاة
لم ينفذ فيها الا بعض الصلاة وسقط طها وبع الاصححة بعدم الصحة
والاجزاء وذكر ان الاشتراك الذي في الصلاة ليس الا في اوصافها دون
ذاتها بخلاف الاصححة فانه الاشتراك واقع في ذاتها وانه علم قال
الصلاة لا ركنها الاخصوم لا يفيد لم يتجزئ المؤلف للكون ذكر جائزا
او غير جائز وظاهر مختارات النوازل ان ذلك لا يجوز حيث قال
ينبغي ان لا يفعل ذلك ولعل ذلك من القائلين ان انتهى في العوالم الجية
لانه اذا صلى لوجه الله تعالى كان له خصم لم يجز بينه وبين خصمه
عقود الخدم حسنة ودفع اليه في الاخرة نوى او لم يتقوا وان لم يكن له
خصم وكان وجري بينهما عقول لم يدفع اليه حسنة شي نوى اوم
فوانتهى قال **فعل في هذا لو ذهب اصححة الله تعالى وغيره لا يجزئ**
بالاولى ووجه ذلك ظاهر لقولهم اذا كانوا قدام سبعة ونصبت احدهم
اقل من السبع لا يجوز عما الكل لا تقدم وصفا للرببة في البعض كما في البحر
الرازي قال **وقبلي ان يحرم** اقول نعم في خزانة الاجل على ذلك حيث
قال وكذا لو ذبح في الاصححة باسم الله وباسم فله لا يؤكل اما لو قال
باسم الله بنام فله لا رجوانه لا يكون ميتة انتهى قال **وقال السعيل**
ان اهد على انه لا يلف بقر كانه كان في الذخيرة لانا لا
نسي الظن بالمسلم ان يتقرب الى الادمي بالخراقول **يقول** يوحى
هذا ان العبد اذا فعل شيئا من القرب يقصد اومى انه كفر باتفاق
المشايخ واسلم علم قال **في النثار خاتمة لواقعة خالصا**
ثم دخل في قلية الريا فو على ما اشتهر اي اسس قال في مختارات
النوازل لا اله الا الله عز وجل على غير ما قل يوحى هذا

ابو الليث

ينبغي الصلاة في النوازل قال بعض مشايخنا الري لا يدخل شيء من الغرائض
وهذا هو المذهب المستقيم اذ الري لا يفوت اصل الثواب وانما يفوت تضاعف
الثواب انتهى قال **لكن ذكر في كتاب الاصححة باب البدنة تجزئ عن**
سبعة اركان الكل يريد القوم وجعل الاستدراك ان الشركة في الصلاة
لم ينفذ فيها الا بعض الصلاة وسقط طها وبع الاصححة بعدم الصحة
والاجزاء وذكر ان الاشتراك الذي في الصلاة ليس الا في اوصافها دون
ذاتها بخلاف الاصححة فانه الاشتراك واقع في ذاتها وانه علم قال
الصلاة لا ركنها الاخصوم لا يفيد لم يتجزئ المؤلف للكون ذكر جائزا
او غير جائز وظاهر مختارات النوازل ان ذلك لا يجوز حيث قال
ينبغي ان لا يفعل ذلك ولعل ذلك من القائلين ان انتهى في العوالم الجية
لانه اذا صلى لوجه الله تعالى كان له خصم لم يجز بينه وبين خصمه
عقود الخدم حسنة ودفع اليه في الاخرة نوى او لم يتقوا وان لم يكن له
خصم وكان وجري بينهما عقول لم يدفع اليه حسنة شي نوى اوم
فوانتهى قال **فعل في هذا لو ذهب اصححة الله تعالى وغيره لا يجزئ**
بالاولى ووجه ذلك ظاهر لقولهم اذا كانوا قدام سبعة ونصبت احدهم
اقل من السبع لا يجوز عما الكل لا تقدم وصفا للرببة في البعض كما في البحر
الرازي قال **وقبلي ان يحرم** اقول نعم في خزانة الاجل على ذلك حيث
قال وكذا لو ذبح في الاصححة باسم الله وباسم فله لا يؤكل اما لو قال
باسم الله بنام فله لا رجوانه لا يكون ميتة انتهى قال **وقال السعيل**
ان اهد على انه لا يلف بقر كانه كان في الذخيرة لانا لا
نسي الظن بالمسلم ان يتقرب الى الادمي بالخراقول **يقول** يوحى
هذا ان العبد اذا فعل شيئا من القرب يقصد اومى انه كفر باتفاق
المشايخ واسلم علم قال **في النثار خاتمة لواقعة خالصا**
ثم دخل في قلية الريا فو على ما اشتهر اي اسس قال في مختارات
النوازل لا اله الا الله عز وجل على غير ما قل يوحى هذا

انه لو فعل شيئا من القرب بقصد ادي انه كثر بالمناقاة الشائخ واعلم
قالوا **في كتابه الثاني لو افترق خالصا من كلامه دخل قلبه الرأفة**
على المفتوح ان الفرض اذا افتقعه خالصا من دخل قلبه الرأفة ان صلته
كامله من حيث الثواب فيحتاج للموافاق الجواب عما قوله لا يدخل الفرض
في حق سقوط اما الثواب فلا لانه اطلق الفرض في حق السقوط اما
الثواب فله لانه اطلق وانه علم قال لا يدخل الصوم هكذا وقع مطلقا
وقد ذكر بالفرض في خزانة المفتين وزاد في الولو الجية وصوم كقطع
فالاطلاق هو الصواب وفي المفتوح لا يدخل الربا في الصوم مطلقا
لقوله عليه الصلاة والسلام من كان من عوامي وعمل الصوم لي وانا
اجزي به فنفى شركة الغير لم يذكر سائر الصلوات فيدخل فيها
الربا انتهى وفي الذخيرة من الوقوعات معنى لا يدخله الربا لانه لا
يطل الثواب الذي وعد الله تعالى المقيم الفريضة بدخول الربا في
نفسه وفي شرح العيني على البخاري قيل لا يدخله الربا بفعله وبخلفه
بقوله بانه اخبر انه صائم فكان دخول الربا فيه من جهة الاخبار
بخلاف بقية الاعمال فانه الربا قد يدخلها بمجرد فعلها قلنا
فيه نظر لانه دخول الربا وعدم دخوله بالنظر الى اوقات الفعل
والاخبار ليس منه فافهم قال وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجر
فلا جله اقول ظاهر كلامهم انهم يقف على قل يشمل ذلك في الحكم
قال في الذخيرة اذا سعى يوم الجمعة في المصير يد اقامة الجمعة
واقامة هو ايجاله في المصير معظم مقصوده اقامة الجمعة بنال
ثواب السعي الى الجمعة وان كان قصده اقامة لم يخرج لا غير او كان
معظم مقصوده اقامة لم يخرج لانيال ثواب السعي الى الجمعة
انهي فلا ريب في شمول الحكم اليه وانه اعلم قال في رتبة في كتب
الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انما صل الظهر ولكن
دينا فصل في هذه السنة بخبره صلته ولا يستحق الدنيا ولم ار

مثله

مثله في صحابته وبنفي على قواعدنا ان يكون كذلك اقول قوله ولم ار
مثله لانه اراد به الحكم فغير سديد لانه قوله بل افترق للمتقدمون
صريح في المسألة قال في الايضاح معطلا بقوله ولا يجوز ان يجاز
على الصلوات كلها كالاعادة والاذان لانه القرينة اذا حصلت
وقعت عن الفاعل ولهذا يعتبر كونه اهلا للقرينة فلا يجوز اخذ الاجرة
من غيره كالصوم والصلاة فكذلك لو استأجره ليغزو وعنه لانه الغزو
قرينة يقع عنها الفاعل وقد ورد في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مثل من يغزو من امي ويأخذ الجعل كام موسى ترضعه وتأخذ عليه
اجرا قال **ولما رخص ما اذا نوي الصوم والجمعة** اقول الظاهر عدم
الصحة للصوم بدليل ما قالوه فيما اذا كان في رمضان ولم ينو الصوم
وكما الفطر وفيما اذا سمع في النية وهو ان كان في رمضان فهو صائم ولا
يصوم ان كان من شعبان لانهم على الربا انه لا يصير صائما لانه لم يقطع
عن نية على الصوم واجامع ان كل من نوى الجمعة مع الصوم نوى عدم
الصوم وفي فتح القدير جواز الصوم وصحته وعلله بعله بخبر قوله
ولم ينقله عن احد والظاهر انه مخجل له وقد علمت ما قلناه عنهم والله اعلم
ووقع في بعض نسخ الصوم والجمعة فاحذروه فان المصحح ما ذكرناه
قال **قالوا اغتسل الجنب يوم الجمعة بالجمعة ورفع الحجابة ارتفعت**
حجابته وحصل ثواب غسل الجمعة اذا دبرها هو ان تحته المسحور
وركعتي الاحرام اذا اندرجتا في صلاة ما كما قالوا انه ينال ثوابهما
كما هنا ولم ار مما تعرض له وانه اعلم ثم رايت في شرح الجامع الكبير
للحصري ما يفيد ذلك حيث قال الشارح يراعى وجوده في الشارح
لا بعينه وما شرط لا بعينه يجوز ان ينوب الوحد عن نفسه
وعنه غير حصول المقصود كالصوم في الاعتكاف شرطه ونوب
صوم رمضان عنه فيقع عنه نفسه وعنه وصلاة الفرض تقع
عنه نفسه ما وعنه تحية المسجد والغسل عن الجنابة والحصى مع

عن نفه وعن الطهارة للصلاة قال **قال في السراج الوهاج ولو**
نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر لم يبيح اتفاق المراتب صلوة الظهر
فأنه دخل وقت العصر يصلي أربع ركعات فأنوى الظهر والعصر
لم يصير شارقا في واحدة منهما ولا يتناقض بما يتناقض عن السراج أيضا
قال **ولو نوى في الصوم الفضا والكفارة كانا عن الفضا استحسانا**
كما في الخلاصة ونوع التحنيس ولو نوى فضا وصاتا وكفارة اليمين
لا يصير شارقا في واحدة منهما بالإجماع للتعارض ولكن يصير شارقا
ولو قصد لا يلزمه الفضا لأنه شرع فيه على قصد إسقاط الوعد بذكره
في الصوم قال **وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله لا يماسا**
قال **الأكل في خزانة من كتاب القرى ولو نوى صوم ظهار وصوم**
كفارة عليه لم يكن صائما عما وجد قال ولو نوى مكتوبة وصلوة
جنازة فهي من المكتوبة قال في الإجناس بعد قوله في عن المكتوبة قال
بإجماع الكبير لا يكون داخل في واحدة منهما وهذا بناء على قول محمد وفي
الخير الأصح أنه يصير شارقا في الظهر عند بعضهم قال **فأما كان في الصوم**
فله اختيار كفارة الظهار وكفارة اليمين أقول ليس هذا خاصا
بالصوم بل بالاختيار في جعله في أيهما شاء كالوصدق بدهم ونواه من كفارة
اليمين وكفارة الظهار كما في الخلاصة قال **وأما الزكاة مع كفارة اليمين**
فإن زكاة أولى أقول يشق هذا الأصل بما قاله في خزانة الأكل لو
تصدق بصدقة على مسكينين ينوي كلهما زكاة وكلها تطوعا فهي زكاة
عند أبي يوسف وعند محمد تكون بقله لما لو نوى زكاة وصدقة
من جهة أخرى تكون بقله بالإجماع كما في الصوم انتهى وقوله فالزكاة
أولى أقول الذي نص عليه في إجماعنا وفي خلاف ذلك حيث قال
ولو تصدق بدهم عن الزكاة وكفارة اليمين أو الظهار رقع
فقد قال **وأما في الصلاة فيقدم الأقوى** أي ما أراد مطلق
الصلاة فالتمتع خير مما في الظاهر ولو نوى نافلة

وجنازة فهي نافلة ونوع التنازع فيه ولو نوى الاقنابا لإمام في صلاة
الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا فبعضهم جوزه كدور نحو أنية
الجمعة بالاقناب قال **ولذا قال في السراج الوهاج ولو نوى مكتوبين**
ففي للتي دخل وقتها أي حاله في الأخرى لم يجب كما إذا نوى في وقت
الظهر الظهر والعصر في ظهره يعني ما إذا كانت حاضرا بين الصلاة
الظهر والعصر عرفه وصلوة المغرب والعشاء بمنزلة من الأولي لظاهر
الظهر كانه وقتها عادة وأما علم قال **ولو نوى فائنة ووقية**
فهي للفائت أقول ولا يخالف بين هذا وبين قوله ولو نوى مكتوبين
كما قد يوقع قال في الخلاصة نافلة عما أجمع الكبير رجل فأنه لظهر
فدخل وقت العصر فصلى أربع ركعات بنوى الظهر والعصر جميعا
لا يصير شارقا في واحدة منهما ونوع المنقضي أنه كان في الوقت سعة
يصير شارقا في الظهر انتهى وفي مغيبة المفتي ظهر وعصر يومين
لا يدرى الأولى كبر لهما لا يصير شارقا في واحد وقوله رحمه الله
أن يكون في آخر الوقت أي بانه خاف ذهاب وقت الحاضرة أي بدا
بها فأنه يحزن عن الحاضرة حتى يكون عليه قضا الفائنة كما في الإجناس
قال **بقي ما إذا كبر للتحتمة ناويا للتحتمة والركوع** أقول
مقتضى ما في عمدة الفناوى وقوعه عن الاقتناع ونصه فإذا ادرك
الإمام الركوع فليبريد تكبيرة الركوع أنه كبير وهو قائم جاز
لأن نيته لغت فبقي التكبير حال القيام وأنه كبير وهو راكع لا لغت
القيام انتهى ونوع خزانة الأكل لو ادرك الإمام في الركوع فليبر
للاقتناع ثم كبر للركوع أحياه ما لو كبر وصدقة ونوى الركوع
وركع لم يحسن صلته تساقط الضاهر من المراتب شركتها
والأفليف يكون شارقا بلا سبق قيام بقدر التكبير في هذه
الحالة فاعلمه قال **وأما إذا طاف للفرض والوداع** قلت هو للفرض
لأنه وقت طواف الوداع بعد تمام الفرض فنية صلوة قال

واما اذا نوى ثاقلين كما اذا نوى بركعتي الفجر القحة والسنة اجزائه
عنهما اقول ويؤيد هذا قولنا فيمن نوى الركوع وسجدة التلاوة فانه
يجز به عنهما كما في الروضة قال **ولم ار ما اذا نوى سنين كما اذا نوى في**
يوم الاثنين صومه وعما يوم عرفه اذا وافقه اقول وقع في التجرد
وشرح ما يقتضي وقوعه عنهما لانه يجز به في الواجبين ففي غيرها ما
باب اول ونصبه لوقال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه
فلا تقدم في رمضان فصامه اجزاه من رمضان ولم يلزمه شيء
آخر بالنذر لانه لا يمكن ان يصرفه عما اجبه المستوعبة الى جهة اخرى
والنذر قد تعلق بحل بعينه فلا يلزمه غيره انتهى فمأمله فانه يفيد
ذلك والله اعلم ونحو القسمة لوقال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم
فيه فلا تقدم في يوم نواه تطوعا يتوب عما النذر ولا يلزمه
لنية التطوع شيء كرمضان مع النذر المعين انتهى ثم رأت في خزنة
الاجل ما نصه لوقال الله على ان اصوم رجب ثم صام عن كثرة ظهار
شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاه في ماله وكان احدهما رمضان
ولو نذر صوم جميع عمره ثم وجب عليه صيام شهرين من ظهار رمضان
عنه وكذا لو وجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز
ما غير ما يلزمه شيء اخر انتهى قال **واما العدد في الحج فقال في**
فتح القدير في باب الاحرام لواحد نذرا او نفلا كان نفلا او فرضا
وتطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح اقول هذا خلافا لما نقل
في الكتب قال الطرابلسي ولو نوى فريضة تطوعا ونوى عن الفرض
عند محمد وكذا عند ابني يوسف على الاصح انتهى ونحو شرح الحام
الكبير لا يميز ما زه ولو نوى حجة الاسلام والتطوع انه يكون بعما
حجة الاسلام لانها هنا تدفع الثناب وبطلت جميعا فبقي
مجرد الاحرام والاحرام في حق من عليه حجة الاسلام يكون عن حجة
الاسلام انتهى ونحوه ان لا اكل رجل عليه حجة الاسلام فاهل حجة

ينوي حجة الاسلام وانفل جميعا في حجة الاسلام بالاجماع انتهى وفي
الولوالحجة يقع عما حجة الاسلام في القولين جميعا اما عند ابني يوسف
فلا بد من الفرض اقوى واما عند محمد فلا بد من بطل الجهتين فبقي اصل النية
وباصل النية تنادي حجة الاسلام ونحو البحر المحيق ولو نوى حجة الاسلام
والتطوع فهو حجة الاسلام عند محمد وكذا عند ابني يوسف على الاصح
لانه الاقوى قال **وان نوى ولم يكن لا يكون خارجا** هذا الثاني في
ما ياتي عن خزانة الاجل عند النامل قال **وهكذا روي عن أبي حنيفة**
وابي يوسف كذا في الخلاصة اقول صارت المسألة اتفاقية قال
في المعارج معللا لذلك لانه لا اقبال على تحقيق ما نواه باق على من
ونية الى ان يجد ما يقطع به انتهى قال **فله نية ناهية** اي يكون ذكره
نية كما في الوسيط وبه سقط ما قاله القزويني فمأمله قال **وينبغي ان**
تكون في اول السن عند غسل الدين الى الوضوء اقول نص على
هذا البرجندي حيث قال الاظهر ان يقرأ بابل سنن الوضوء ويستدل بها
الى غسل الوجه الذي هو الركن انتهى وظاهر كلامه ان في المسئلة
خلافا ولم نره قال **ولم ارو وقت نية الامامة للتوابع** وينبغي
ان يكون وقت اقتداء احدهم بظاهره ولو اقتدى به في اناء الصلاة
اقول وجبه ذلك ظاهر لانه قيل اقتداء احدهم هو منفرد وبعده امام
الا انه ينبغي استثناء نية الامامة للتوابع لانهم قالوا بشرط النية في حق
النساء وقت الشروع لا بعده بدونه حصونه هو وقيل بشرط حضور
قال **والا فقل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام** اي بعدما
قال الامام الله اكبر حتى يكون مقتديا بالمصلي قال **فانه نوى**
حين وقف عالمك بانه لم يشترع جازي اي جازت نية الاقتداء
عند عامة المشايخ ونقل في الذخيرة عن بعض المشايخ وكثير
من ائمة بخاري عدم الجواز ثم قال **فيشكل على قول أبي حنيفة**
في تكبير الاحرام فتنازع في حق المعتدي ان يكون مع تكبير الامام



والشرع في الصلاة يعتمد تقديم النية لا بد أن تقع نية المقندي قبل تكبيرة
 فيكون قبل تكبيرة الامام اذ تكبيرة المقندي تقع مقارنته لتكبيرة الامام و
 سئل عن الذي عدا الامام يقوم في المحراب ينوي القيام الاقذابه قبل
 تكبيرة هذا يجوز نيتهم قال نيتهم الاقذابه قبل تكبيرة ليس الا قصدهم متابعتهم
 اياه في الاداء في هذه الصلاة اذا شرع فيها وهذا التقديم النية على
 العمل متصل بالعمل وهو الشرع والمشرع طائفتان **قال وان نوى ذلك على**
ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قبل الاجتزاع حتى لو نوى الصلاة
 فكبر مع ذلك الظن لا يكون مقننًا فتأمل والمراعاة قول صاحب
 البرازية شرع اي نوى الاقذابه والا كان خلاف المنقول **قال ولو دفعها**
بلانية ثم نوى بعده ثم قال وهو كمن فيه او شرط على القولين اقول
 هذا التردد لم نره لاحد غير المؤلف بل الذي رايناه في المناسك انه
 يشبه بالركن لا انه شرط او ركن صرف واسم علم وفي شرح الخلاطي
 الاحرام سبب للترام الاداء غير ان يتصل به الاداء فيكون شرط ابتداء
 بمنزلة الطهارة للصلاة وانه اعطى له حكم الاركان انتهها ولهذا يصح
 الاحرام بالتحج قبل الشروع ويكون مستداما الى الفراغ منه وهذا احد
 شرط العبادة لاحد ركبتها انتهى **قال وفي النيابة افترق المكتوبة**
ثم ظن انه تلوع فاقتمها على نية التلوع اجزائة على المكتوبة
 اي فالصلاة هي المكتوبة لا وان قرأ العزيمة بجميع الاداء استعذر
 فسقط اعتبارها وضار الشرط وان العزيمة باول جزء العبادة كما
 في الذخيرة **قال والفتوى على قول اني يوسف وعصام قال**
في الولوالجية لا هذا امر قاض **قال وعلى هذا الخلاف في الطلاق**
 اي للمتقدمين والمتأخرين كما في الولوالجية يعني اذا قال نسا اهل
 الدنيا طوايق او قال نسا اهل الري طوايق وهو من اهل الري او قال
 نسا اهل بغداد وهو من اهل بغداد لا تطلق امره عند اليوسف
 الا ان ينويها قال لا هذا امر عام وقد محروا ما سوي ابي سماعه

عنه انه تطلق امره من غير النية وروى هشام عنه انه لا تطلق امره
 الا ان ينويها لانه لا يرأفة معينة عادة وقال في الذخيرة ووجه
 عدم الوقوف في قوله نسا اهل الري نسا اهل الدنيا انه لو وقع الطلاق
 على امرته انما يقع اذا اعتبر هذا الكلام انشا في حق الكل لا بد وان
 يتوقف على اجازتهم واجازة اهل الدنيا مستعذرة اه ووجه في المحيط
 لو قال نسا اهل الدنيا طالق او قال عبيد الدنيا احرار لا تطلق ولا
 تعقب الا ان ينوي وعليه الفتوى ولو قال ولد ادم كلهم احرار لا تعقب
 عبدة بالاتفاق انتهى وفي المحيط بعد قوله الا ان ينوي وعليه الفتوى
 ولو قال ولد ادم كلهم احرار لا تعقب عبدة بالاتفاق انتهى وفي المحيط
 بعد قوله الا ان ينوي لانه لا يريد امرته وعبدة نفسه عادة وبذلك
 عصام الهري يوسف وعليه الفتوى **قال وخرج عن هذا الاصل**
اليمين الخ اي عدم اشتراط التلفظ مع نية القلب في العبادات محاسيل
 فيشرط فيها التلفظ مع النية هذا مقتضى كونها خارجة عن الاصل
 واحال انه لا يشرط فيها الا التلفظ فقط دون النية لانها من اعمال
 اللسان فلا حاجة حتى الى قوله وخرج لانها لم تدخل قال **صدق**
ديانة وقضا **علم الصحيح** الذي في الذخيرة صدق ديانة باتفاق
 الروايات ويدين في القضاء رواية في سلبها لانه وصفها بطلاق
 واقع والطلاق لا يختص بايقاع زوج دون زوج فيصدق في
 ذلك انتهى **قال الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشرط في نية**
القلب التلفظ في جميع العبادات ثم قال وخرج عن هذا الاصل
مسائل منها **النداء** لا يكفي في ايجابه النية بل لا بد من التلفظ بالوجه
 لانه من اعمال اللسان حتى اذا اراد ان يقول لله علي صوم يوم مجري
 على لسانه صوم شهر كما عليه صوم شهر وكذا الطلاق والعناق
 قال في الولوالجية حديث ثلث جد هو جد وهو جد الطلاق
 والعناق والنكاح والنداء معنى الطلاق والعناق لانه لا يخل

اهل صم

الفسخ بعد وقوعه قال **واما الطلاق والعناق فلا يتعانا بالنية**
بل لا بد من اللفظ الا في مسألة في فتاوى قاضي خان رجل له امراتان
عمره ووزن زينة فقال يا زينة فاجابته عمره فقال انت طالق
فلما وقع الطلاق على التي اجابته ان كانت امراته وان لم تكن
امرته بطل لانه خرج اجواب جواب الكلام التي اجابت واما
قال نويت زينة طلقت زينة فقد وقع الطلاق على زينة
بمجرد النية اقول الا وجب ان الطلاق وقع على زينة بالاقرار قال
العلامة العيني في مختصر الظهيرية قال يا زينة فاجابته عمره
فقال انت طالق طلقت عمره بالخطاب وزينة بالاقرار ولو قال
لعمره حين اجابته انت زينة قالت نعم قال طالق لم يقع شيء
ولو مثل بما قاله في المشرع كما اظهر حيث قال اذا قال عمره طالق
وله امره بهذا الاسم فقال لي امرأة اخرى اسمها عمره غيبها باليهي
طلقت تلك بارادته وهذه بظاهر لفظه ومثله في الزلعي من الظهار
قال **فالهم مرفوع** اي غير موافق له والوسواس اللغا الخفي في
النفس واختلف النحاة في لفظه هل هو وصف او مصدر على قولين
كل في اكام المرجاج قال **وانما عزم** اتم العزم هو ارادة الفعل
والقطع عليه قال **لا اتم العمل بالحوارج** اي اتم على هذه بالمعصية
لا اتم ما لو عمل بها الا اتم اتماما اتم عزم واما عمل الجوارح قال في
الواقعات عزم عليه على معنى الاصرار وهذا لا يدفع ما قد يوهم خلاف
ذلك من اطلاق صاحب الملتقط حيث قال وانما هم مبينة وعزم
عليها واصرار اتم اي اتم اتم العزم ومقتضى كلامه انه اذا فعل ما عزم
عليه اتم اتماما كما نص عليه المالكية وهو ظاهر الوجوه والمواخاة
في العزم ثابتة واليه مال الشيخ ابو منصور وشمس الاعنة الحولاني
قال **الا ان يكون اتم** بفتح الجيم **العزم** كاللفظ لانه عزمه فعل
لانه مجرد عزمه بلفظ ولا يحتاج معه الى شيء اخر بخلاف بقية

المعاصي قامله قال **الثاني القيس** فلا يقع عبادة صبي غير محرم
ولا محنونة وهذا مقيد لما نقله صاحب المشرع عن الغاية مطلقا
حيث قال اعطى في الصبي وصومه وصلاه وحججه شيء شرعي
بالخلاف واجره له وروى ابو نعيم قال ذكر في الفتاوى قال **الثالث**
العالم بالموتى اذا كان **وصيا** اي بصفته قال **الافق** يعني اهرام الحج
وهو شرط بشيئ بالكره فتأمل له فله استثناء في التحقيق قال في
المعارج الاحرام المبرم يصلح وسيلة لانه شرط سراج وجوده لا وجوده
بصفة التعيين كالوصي بخوف به الصلوة وان لم يقع لها فاكفى
بها المبرم فاذا التحق به التعيين امكن الحاقه بانها وجوده
فيصح كالمهرم لا ينوي لا حجة ولا عرفة قال **ولو نوى قطع الصلوة**
لم يطل وكذا **سائر العبادات** قال في شرح الطحاوي اذا نوى
السفر لا يكون بمجرد النية مسافرا لم يخرج من عمره المصرا لانه نوى العمل
فله يصير عاملا لم يعمل كالصائم اذا نوى الافطار لا يصير مفطرا
ما لم يفطر انتهى ونحو قاضي خان مسافرا اتم قوما موافقين فلما
صلى ركعتين نوى الاقامة لا التحقيق الاقامة بدل ليم صلاه المعتمدين
لا يصير مقاما ولا ينقلب فرصه ارجا قال **في خزانة الاكل** **لوقته**
الصلوة بنية الغرض ثم غير نية في الصلوة وجعلها تطوعا
صارف تطوعا بقصده وارادته وقدم المؤلف خلافة قال
نحو الولوالجية رجل صلى ثلثة ركعات ثم اقام للمؤذنة فاراد ان يصلي
مع الامام فالحيلة ان لا يقعد في الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة
نقله عند ابني حنيفة وابي يوسف ويصلي مع الامام اه وفي
التحسين فالحيلة في ذلك ان يؤدى الرابعة قاعدا حتى تنقلب
هذه الصلوة عند ابني حنيفة وابي يوسف نقله ثم يصلي مع
الامام قال **واما نية اخيانة** في الودعة فلم ارها صريحة
الخامس اقول لا يتأثر النقل بعدم وجوب الصلوة بمجرد النية قال في النهاية

اذا اخذ بعض الوديعه لينفق في حاجته ثم بدله فزده الى موضع ثم ضاع
 الوديعه فلا ضمان عليه لا بوضعه حفظه ولا بكونه موجبا للضمان عليه
 ففي مجرد نية الانفاق في حاجته ونحو النية لا يصير ضمانا كما لو نوى
 غضب مال ففقد استاؤه واستدل بحديث ان الله تعالى بما نزلنا من
 ما حدثت به انفسهم ما لم يعملوا **قاعدة في الامانة قال تخصص**
العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء لان العام وضع للعموم والعموم
 فكان العموم حقا له باصل الوضع ولكنه يحتمل اختصاصا فانه يترك لفظ
 العموم ويراد به المخصوص ولكنه خلاف اصل الوضع فيجوز مجرى
 المجاز فان نوى المخصوص فقد نوى المجاز فلا يصدق قضاء الا في خلاف
 الظاهر ويصدق ديانة لان الله تعالى مطلع على ما في ضميره والقاضي
 كذلك المحيط اقول زاد في الولو الجنية العرف في تخصيص العام
 كالنية والمقتضى لا يجوز تخصيصه بالنية وكذا بالعرف قال
وما قاله الخصاف مخلص لما حكاه ظالم والفنوي على ظاهر المذهب
مطلقا اقول والذي في خزائن الفتاوى فان كان الحالف مظلوما فنفق
 بقول الخصاف قال **واما نعيم اخص بالنية فلم اراه الا ان اقول**
 نص عليه في الظاهر بما صورته ولو نذر صوم غد ونوى كل ما
 دار غدا لا يقع نية لان النية انما تعمل في الملقوق ولو قال صوم يوم
 ونوى كل يوم اذ كان صوم خميس اهر ونحوه خزانة الاكل ولو قال
 ان يتزوج النساء فاليمن على واحدة وكذا انما استرمت العبيد
 اما لو قال ان تزوجت نسا فعلى ثلاث ولو قال في المسالة الاولى
 نوى بني آدم كل من لم يحنث اننى وفي الذخيرة ولو قال اي امرأة
 اتزوجها فهي حالف يقع على امرأة واحدة الا ان ينوي العموم
 هكذا قيل وقال في التارخانية بعد قوله الا ان ينوي العموم
 هكذا قيل وينبغي ان لا يقع نية العموم فيه انتهى اقول وهو
 الظاهر ثم راي المؤلف نقل كلامهم حيث قال قال في الولو الجنية

رجل قال اي امرأة اتزوجها فهي حالف فهذا يقع على امرأة واحدة الا
 ان ينوي جميع النساء الالفاظ لامرأة واحدة ثم قال ووجهه ان الوصف
 للفاعل لا للمفعول ثم راي في الخمس رجل قال اي امرأة اتزوجها
 فهي حالف وهذا على امرأة واحدة الا ان ينوي الزوج جميع النساء
 الالفاظ لامرأة واحدة والعرف لجميع النساء بعض المواضع فيقع على امرأة
 واحدة الا ان ينوي هذا اذ قال بالعرفية انتهى وفي المحيط الرضوي
 من الامان ولو قال انى امرأة اتزوجها فهي حالف فهذا يقع على امرأة
 واحدة الا ان ينوي جميع النساء الالفاظ لامرأة واحدة ولا لغة
 الا ان يعرف في بعض المواضع لجميع النساء فلا ينصرف الى جميع النساء
 بالنية **قاعدة وفيها انما يمين على نية الحالف ان كان**
مظلوما وعلى نية المستقل ان كان ظالما كما في خلاصة قال في
مخارقات النوازل وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد وظاهر ضيع المؤلف
 انه يصدق قضا بخلاف القاعدة الاولى قال في السراج الوهاج فان
 كان ظالما ثم يمينه لانه توصل باليمين الى ظلم غيره وان كان مظلوما
 فهو لم يطلع بيمينه حقا وان نوى خلف الظاهر فله يمين في يمينه
 هذا اذا كان على امر ماض وان كان على المستقبل فعلى نية الحالف
 لانه هو العاقد فتمنع يمينه على ما نوى اننى ونحوه خزانة الرواية
 اما في المستقبل فعلى نية الحالف لانه ليس للمستقل الاستقلال
 في المستقبل فلم يكن الحالف ظالما او وقع في خزانة الفتاوى ما يدل
 على انه لا يصدق قضا حيث قال رجل طلبة السلطان لياخذ
 بتممة فاخذ رجله والاداس خلافة بانك ما تعلم من غرامه لياخذ
 منهم حقا لا يسعدان يخلف وهو يعلم ولكن احيلة ان يذكر اسم الرجل
 الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاف
 وان لم يصح في ظاهر الرواية واصل هذا ان نية المخصوص من العام
 هل تنهه فان كان الحالف مظلوما فينفي بقول الخصاف ثم قال

في قوله اي امرأة
 اتزوجها فهي حالف
 في قوله اي امرأة
 اتزوجها فهي حالف

رجل ادعى على انسان ما لا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما انكر خلف
واما انما باصبعه في كفه الى رجل اخر انه ليس له عليه حق صدق ديانة
لا قضائهم قالوا ان كان الدين بالطلاق والعناق ونحوه لم يعتبر فيه
نية الخالف اذ لم يتوخى خلاف الظاهر ظالم او مظلوما انتهى وفي
البرازيل بعد ذكر التفسير المذكور وفي الديانة يصدق في الاحوال
كلها بالاخلاق ومعناه ان المفتي يفتيه انكر غير حانت هذه النية
لكن القاضي يحكم بالحنث ولا يصدق كما اذا استفتي فتم استفتي
من رجل ووفاه هل يبرأ يفتي بالبراءة لكن اذا سمعه القاضي يفتي
بالمال الا ان يبره هو على الاصل فيها انتهى وفي الذخيرة القاضي يستخلف
المدعي عليه بالنسبة الذي لا اله الا هو الغالب الغالب الذي يعلم ما
السر ما يعلم من العلانية والحد كذا وكذا عينا واحدة اذ ليس للقاضي
ان يستخلف المدعي عليه في خصوصية واحدة اكثر من عيني واحدة
ثم اختلف السناخ ان القاضي لا يفتي في معنى ذكر هذه الروايات في
اليمين فيعصم قالوا لكونها ذكرا بلع في المنع عن اليمين الفاجرة
وبعضهم قالوا يقع الامتناع من التحريف فانه لو قصر على قول
باسم الله يخاف مما ان يدكر الله محجورا بالتحفظ بريد الاله
من الله او يذكرو مقصودا بقوله من الابتلاء قد ذكر هذه الروايات
نفيا للتبديل والتحريف انتهى ونقل ذكره في المحيط الرضوي ايضا
قال **ولم ار الا ان حكم ما اذا كلمه الغني عليه او مجنونا او سكرانا** اقول
دخل في هذا عموم قول علماء ائمتنا رحمهم الله تعالى اذا قيل الخلو في عليه
وهو غني عليه او مجنونا لئلا يفر من الكفارة لتحقيق الشرط اي السبب
حقيقة كما في فتح القدير وغيره ولا يفتي في مواضع خاصة
ولو قيل الخلو في امره بعد رجل فحين المحصول اليه وطلق قال
محمد ان كان لا يعقل ما يقول لم يقع كلاله انتهى وفي شرح الجمع
الفعل الحقيقي لا يصير معدا اذا فعل وهو غني عليه او مجنونا

الخالف

لتحقق

لتحقق الشرط حقيقة انه اقول فغلب هذا الحديث بكلامه لا غبار عليه
فما لم **القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك والشك في**
عرف الفقهاء غير ما قاله اهل اللغة والمعنف من الشك في سور الاحاد
والبطل التوقف كما في التبريد قال **ودليلها ما رواه مسلم** قال
العلامة ابن الشحنة بن النبي صلى الله عليه وسلم على ما الاصل في
اليقين لا يترك حكمه بالشك بل يبين مثله وهو وجدان
الحديث من صوت او ربح قال **فيل الواجب غسل طرفي** **قانا غلبه**
بفتح او بلا فتح طهر اي على تخريج السناخ لهذا السير الكبير وما جئتم
المحقق صحيح لا غبار عليه ولذا قال الشيخ عمر بن نجيم واما
التسعة وما بعدها فلا فائدة النجاسة باقية ايضا وانما جاز الانقلاء
لوقوع الشك في الموجود ابقيت النجاسة في ام لا وفي خزانة الاكل
اذ انشبه موضع النجاسة على ثوبه ذكر الطحاوي انه يغسل كله
وقيل اذا غسل شيئا من فله لا يصل في كمال الواساب قول حمار الخطبة
في النجاسة فالا بعض اصحابنا قالوا يجمع في غسل قفزة منها ثم يخط
فيخفف الكل فيحكم بالحل وقال ابو حفص يصلي على موضع فيه ونوي
انه الظاهر انتهى قال **ومما يتحقق الطهارة وشك في حديث**
مظهر وفي مختارات النوارل وعلى هذا الطلاق والعناق وغيرها
قاعدة **قال الاصل براءة الذمة للعبد وتذكر المرام من الذمة وكلام**
علمائنا مفصلا فيما ياتي عند الكلام على الدين فراجعته قال
فاذا اختلف في قيمة المثلث والمغصوب فالقول قول الغارم
لان الاصل البراءة الا اذا قامت البينة قال في الخلاصة ناقلا عن
الاصل اقام المغصوب منه البينة ان قيمة المغصوب كذا واقام
الغاصب البينة انه كذا فبينة المالك او لم يكن للمالك بينة
فاذا الغاصب اقامة البينة فقال المالك حلفه ولا يريد البينة
له ذلك انتهى قال **ولو ادعى المشتري ان اللص ميتة او ذبيحة محرمة**

و يقول
انما يقع
بطلان
اليمين
بغير
حلف
او
بغير
دلالة
او
بغير
دلالة
او
بغير
دلالة

وانك البائع لمراره الان قال في مختارات النوازل ما يدل على ذلك ينص
ولو اشتري لهما وقبضه فاحبسه مسلمة فانه ذبيحة المجوسي لا ينبغي
ان ياكله ولا يطعمه لانه احب بامر ديني ولكن لا يردده الى صاحبه
لان قول الواحد ليس بحجة في ابطال حق العباد انتهى افاد بظاهره
انه لو كان المخبر الثاني كانه المشتري الرد ومفرغ على قبول قوله
واسد اعلم ثم رايت في تهذيب الفلاس في ما نصه وليس له ان يرد
الى بايعه عالم يحكم به احكامه انتهى قال **وما زاد عليه بكرة**
هذا قول البعض وقال بعضهم لا بكرة لكن لا ينقض بعد صلاة
الفجر ولا بعد صلاة العصر ويقر في الركعات كلها الفاتحة والسورة
قال شك في صلاة هل صلاها اعاد في الوقت اي وجوبه بديل
قول صاحب الذخيرة فعليه ان يعيد لانه سبب الوجوب
قائم وانما لا يعمل هذا السبب بشرط الا اقله وفيه شك واحتمال
وتحيد الاعادة بالوقت لانه اذا شك بعد خروج الوقت لا شيء عليه
لان سبب الوجوب قد فات وانما يصح القضاء بشرط عدم الاداقله
وقد شك فيه انتهى **تم** وفيه الذخيرة ايضا من الزكاة
سئل عبد الله بن المبارك عما رجل شك في الزكاة فلم يدركها
ام لا قال يعيدها وقابض هذا وبين ما اذا شك في صلاته
بعد ذهاب وقتها فلم يدركها صلاها ام لا فانه لا يعيد انتهى قال
شك في طلاق واحدة او اكثر في علي الاقل كما ذكره الاسيحي
الا انه يستيقن بالاكثروا يكون اكبر ظنه على خلافة وفي خلافة
الاكل ولو شك في طلاق واحدة او ثلثة في واحدة حتى يستيقن
او يكون اكبر ظنه على خلافة وعند يوسف اخذ بالاكثروا عند
شك انتهى ولم يذكر المؤلف ما اذا استوى ظنه قال في خلافة
الاكل عما الي يوسف اذا لم يدركه حلف بواحدة ام ثلثة فيخري
الصواب وانه استوى ظنه فيهما ياخذ بالثلاثة قال

وان اخبره عدول **حضر** اذ كل المجلس **بالحق واحدة** وصدقه
اخذ بقوله ان كافر عدو لا وعزمه الاول المخرج عليه هذا كله ام
ويحكي عليه ما في الفتاوى التنازعانية عن ثم ولو ان فقيهها قال
لامرأة انك حائض البتة وهو يراها ثلثة فامعنى رايه فيما بينه
وبينها وعزم على الحفا حرمت عليه ثم رى بعد ذلك الحفا تطليقة
رجعية مضى رايه الذي كان عزم عليه ولا يرد لها الا ان تكون زوجته
برأي حديث من بعده بخلاف ما اذا قضى القاضي بخلاف رايه الذي
كان عزم عليه وكذا لو كان في الابتدائي الحفا تطليقة رجعية
فمن عزم على الحفا امرته ثم رى بعد ذلك الحفا ثلاث تطليقات
وكذا لو كان في الابتدائي الحفا ثلاث تطليقات ولم يرض رايه
حتى رايها ثلثة لم يسعه المقام معها لم تحرم عليه ولو كان في
الابتدائي لم يعزم على ذلك الا انه لم يعزم عليه ولم يرض رايه حتى رايها
رجعية وسعه ذلك ولا يحرمها رايها اخر بعد ذلك انتهى قال
كقولها بالنقض بالباشرة الفاحشة خلافا لما قاله في الحقائق
قال في الفتاوى العتائيه دوي عن اصحابنا انه لا ينقض ما لم
يظهر شيء هو الصحيح ونوع المغني سوا كان ما قبل القبل والدير
والذي في المتون خلافة **قال** وهذا فروع لم ارها الا في
كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المشيق
او ما غلب على ظنه وبقي ما اذا لم يقع لم يقين على شيء والذي يظهر
في الخلاص لا يرجع الدائم في قدره ويعمل بما قاله وهو الاحوط
وقد قال علماء نيل الطلاق لو ثبت بالطلاق وشك في العدد
ام بالاحصا طيع جعله ثلثة او اربعة كان لا يلزم منه الحكم الواحدة
كلية كفاية الجيب ثم رايت في صلح الذخيرة تفصيلا واذا كان لرجل
على رجل درهم لا يعرفه وزفها فضالة المطلوب في ذلك على ثوب
او خضعة فهو جائز وما اذا كانا صالحا على درهم فليقتلوا بحوز

وفي الاستحسان يجوز ان هذا الصلح جائز من وجهين ان كان المصالح
به اكثر من بدل الصلح او مثله وفسده وجه وهو ان يكون المصالح
عنه اقل من وجه جانب الجواز بخلاف ما اذا اشترى والمسالمة بحالها
حيث لا يجوز قال **اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه**
اي يجب كافي المنقطعات قال **ولا يحلف** احتراز عن الوقوع
في الحرام وهو اليمين الكاذبة قال وانه كان اكبر رايه ان المدعي
تحقق الحلف وانه مبطل سماع له لحلف ان كان اكبر رايه انه
ليس عليه الحق وسعه ذلك اعتبار الغالب كافي للقول الجب
قال **حلف ونسي انه باسه او بالطلاق او بالعتق فحلفه باطل**
الا انه يتذكره كافي في الذخيرة عما فتاوى ماوراء النهر عما فتاوى ماوراء
النهر عما الى النضر الدين سي وفي الخزانة رجل يعلم انه كان حلف
بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري انه كان بالغا وقت اليمين
ام لم يكن فتزوج لا بحث لانه شك في صحة اليمين انتهى وفي الذخيرة
لا بحث عليه ما لم يعلم انه مدرك **قاعدة الاصل في الاشياء**
العدم قال وفي القنية افتراقا وقات افتراقا بعد الدخول
وقال الزوج قبله فالقول قولها انما تنكر سقوط نصف المهر
انتهى قال في خزانة الاكل ولو طلقها وانكر الدخول بها فله
ان يرجعها اذا كانت حاملا والا فلا رجعة له انتهى بفتا
قال ليس الاصل العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة
وفي الصفات الاصلية فالاصل الوجود ومن ذلك ما قاله في
شرح الجامع الكبير كل شرط يوجد بوجود الاصل كالصحة والبراءة
فالقول قول البائع لانه عرف بثبوتها فكان منكر او كل شرط لا يوجد
بوجود الاصل ونحوها فالقول قول المشتري لانه عرف بعدمه
قال ولو اشتراه على انه حيا ز او كان وانكر وجوده في الوصف
فالقول الى اخره اي المشتري بشرط انكره في يمين المشتري وهو

في
القول
في
القول

الصحيح

الصحيح كما في شرح الزيارات للسرخسي ومن ذلك ما في خزانة الاكل
قال كل جارية في حرة الاجارية خبازة ثم قال هذه خبازة لا يصدق
الا بيمينه وفي الفتاوى العنابية كل جارية في حرة الام ولدوا ولا
تبيها والاختبازة ثم قال المولى هذه ام ولدوا وخبازة لا يصدق
لان هذه صفات عارضة فلا يصدق الا بحجة والحجة في السب
السامع يمين للمولى وكونه الولد في حرة فلا يصدق بحجة الله
قاعدة الاصل في اصناف الاحداث الى اقرب او قاتر قال في المولى
من الدعوى الاصل في الاحداث ان يحكم بحدوثها الاقرب ما ظهر اذا لم
يتضمن الحكم بحدوثها الحال لنقض ما هو ثابت لان الحكم بحدوثها
لا يقرب ما ظهر ثابت باستصحاب الحال لا بدليل او يجب حدوث الحال
والثابت باستصحاب الحال لا يصدق لنقض ما هو ثابت قال **في**
قريب خبازة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابه يعيدها من اخر
حدث هذا مقيد بالخبازة اذا كانت قد زل اما اذا كانت دما فقد
قال في خزانة الاكل عن ابي حنيفة في ثوبه دم لا يدري متى اصابه
وهو اكثوم قد رويهم لا يجب عليه اعادة شيء مما صلاه حتى
يعلم انه صلى وهو فيه وهذا يخالف البير عنده وفي رواية ابن
المبارك عنه يعيد صلاة يوم وليلة قال **فالقول للمشتري في اخذ**
الرشية زاد في خزانة الاكل المال حيث قال رجل اشترى عبدا ثم
جاء رجل فقال قطعت يده هذا العبد وهو عند البائع او
استملكته حاله فانه لا يصدق والضمان للمشتري وكذا الوصي
لو قال بعد كبر اليتيم قد كنت بعيت عبد اليتيم وهلك ثمنه عندي
وانفق عليه وهو نفقة مثله فهو مصدق ان كان العبد هالكا
اما لو كان قايما وكذب العبد فله يصدق انتهى قال لو مات
مسل وتخنه نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت
قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كاذبة بل هي

قال في شرح الجامع الكبير والميراث لها ولا يحمل الحال حكمها الا بحال
ظاهري ولا لمة على الماخي فوضح التمسك به في معرفة الماخي في الدفع
لا في الاستحقاق والورثة هم الدافعون انتهى **اقول** **مختلف** ما اذا
مات الرجل فقال امراته قد كان طلقني فلا تأني مرض الموت ومات
وان في العدة ولي الميراث فقالت الورثة طلقني في صحة ولا ميراث لك
فالقول قولها وفي الولول الجيد كقولها طلقني وهو نائم وقالت الورثة
طلقني في الحقيقة كان القول قولها والله اعلم زاد في خبره انه لا يحمل
صدق ولم يطلق اما لو كانت امه وقالت اعتقت في حسنة لم
يصدق ولم يقبل قولها فيه وكذلك لو كانت كافرة فادعت
للمسلم اما لو لم يعرف من اقر ولا رق فادعت الورثة انها كانت كذبة
وقالت هي ما زلت على حالتي هذه حرة مسلمة فالقول قولها قال
فالمصحيح ان القول الفصل **اقول** فصل في خبره انه لا يحمل بين ما اذا كان
المدفع قائما او هالكا ففي صفة واذا كان هالكا القول للقاضي
واذا كان قائما تورد الى المعضي عليه في قولهم جميعا قال **وكذا الوكيل**
بالبيع اذا قال بعته الذي يتبادر من ظاهر العبارة انما
كوبه القول للوكيل هلاك العبد وتكونه للوكيل عدم هلاكه والذي
تقيد به خبره انه لا يحمل غير ذلك حيث قال ولو امر رجل ببيع عبده
ثم قال له عنك فقال الوكيل قد بعته واخذت الثمن وهلك
العتق في يده فنظر ان كان العبد هالكا فالقول قول الوكيل
وان كان قائما فالقول قول الموكل ويسر العبد اما لو قال الوكيل
قد بعته واخذت ثمنه وهلك في يدي ثم قال الموكل عزلتك
فالقول قول الوكيل قائما كان المبيع او هالكا والفرق بين في
الوكالة انتهى قال **فالقول الجاهل** اعلم ان هذا مقيد بما اذا اعتق او
ثم قطعت او اما لو قال قطعت يدي ثم اعتقك او استمكنت
ما كنت ثم اعتقتك واخذت ما كنت ثم اعتقتك ولم يبق العتق ظاهر

قله

قله وانما ينظر في هذا القول والقول قول الموكل لا خلافا في
خبره انه لا يحمل قال **الزرافة المختار** **قال** **الاسوي**
ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حل
اكلها **اقول** لم نذكر كتب المذهب التي بايدينا حكمها الا ان
صاحب المغرب وضع على الخامن السباع والسباع عند فاهم اكلها
قاعدة الاصل في الاشياء الا باحتمال **قال** **اصحابنا الاصل فيها**
التوقف **قال** ابن الضياع المشرع فاذا انتفى بضم
والصحيح مع هذا اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف
حتى يرد للمشرع **قاعدة الاصل في البضائع التحريم** قال
لم يبيعه ان يتجرى للوطي ولا للبيع وان كانت الغلبة للحلال
لان نسيان المنفعة لا يقع في الغالب فلو قلنا بالحرمة احتياط
لا يردني الى الحرمة كما في الولول **قال** **الا واحدة لم يسعد ان**
يقضيها حتى يعلم ان غيرها مطلقا بغير جواز ان يملك احية
هي المطلقة كما في الولول الجيد **قال** **اذا اخبر بكلمة يتخلف**
قال في الولول الجيد وجدت ادعوى في المرة اولم توجد حقاسما
قال **ولا ينبغي ان يباحها الا بالقاضي** **لم يقبل** **بعدم** ولكن يري
كما في خبره انه لا يحمل ولا في الولول الجيد ولا ينفذ قضاؤه **قال** ولا
يجوز التحريم في الفروج ولا يخل بالضرورة كما في خبره انه لا يحمل
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقية اي الاصل فيه ان يكون
مستعملا في حقيقة الا اذا انعدرت الحقيقة حمل على المجاز
الممكن اذا كان لا يصح الا بالحمل عليه كما في الزبيعي من الصق قلت
سواء كان المتكلم يعرف ذلك ام لا كما هو ظاهر كلام علماءنا
قال **ومنما الوقت على ولده او اوصى لو لم يزد كالدخل**
ولد ولده ان كان له ولد ولد له **قال** **ان اسم الولد عند**
الاطلاق يتناول ولد الصليب ولا يتناول ولد الولد

كانه المطلق من الاسامي يتناول المطلق من المسميات وولد الانسان مطلقا
 ولده لصلبه لانه قد منته بلا واسطة واما ولد ولدته فتولد منه بواسطة
 فكان ولدا مقيدا والمقيد لا يدخل تحت المطلق الا بدليل ففما اذا لم يكن
 له ولد لصلبه وجد الدليل وهو صيانة تصرفه لانه اذا لم يكن له ولد لصلبه
 ولم يحل على ولد الابن يلغو تصرفه ومثل هذا الدليل لم يوجد فيها اذا كان له
 ولد لصلبه كما في الفتاوى قال **فان لم يكن له ولد لصلبه استحققة**
ولد الابن اي انه لم يوجد ما اذا وجد ثم لم يبق واحد من ذلك فان الغلبة
 تصرف الى الفقرا ولا يصرف الى ولد الولد كما في الذخيرة ثم قول استحققة ولد
 الابن اي لا يشتر كونه دون من البطون وجعل الحال فيها حق ما بين
 البطن الثاني ومن دون من البطون كالحال في حق ما بين الاول والثاني
 ولو عدم البطن الاول والثاني او وجد البطن الثالث والرابع ومن دونه
 اشترى البطن الثالث ومن دون من البطون وان كثرت لانه البطن
 الثالث قد خشي بعده كالبطن الرابع والخامس الاسمي ان كان النسبة
 الى الاب الاصلي بذكر الوسايط فتقول **ولد ولد ولد** فتذكر ثلاثة آبا
 والثلاثة جمع صحيح والبعدا في الخش تعلق الحكم بنفس الانتساب
 انتهى قال **واختلف في ولد البنت في ظاهر الرواية عدم الدخول**
وصح ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا
 يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية لانه اولاد البنات ينسبون الى
 آباؤهم لا الى اجدادهم اباؤهم بخلاف ولد الابن واختلف ايضا فيما
 لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد
 على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد اولاد بنيه بشرط كونها في الغلبة
 وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وقال الرازي وكذا
 لو كان الموقوف بصيغة وقف على اولاده واولاد اولاده او اولاد البنات
 لا يدخلون على ظاهر الرواية لانه اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده
 لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام كما في الولاء الجارية في منية المفتي وبه يفتي

وفي المحيط ولا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه اولاد البنات
 ليسوا باولادهم مطلقا لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام انتهى واعتقد
 في النجاشي على عدم الدخول وجعله ظاهر الرواية ايضا واعتقد المتأخرون
 ومنهم الشيخ قاسم والخفي وقال وهو الذي يفتي به وفي الترتيب وفي الواقع
 لا يدخلون في ظاهر الرواية وفيه ايضا قد فحطنا قلنا لادن والمولودين
 علوا وسفلوا انما يخضعون وعندها خصوصية لاولاد البنات لانهم
 منسوبون الى ابيهم وهو رواية لمحمد بن عيسى عن ابي حنيفة واما ما قاله ابن كمال
 باشا والشيخ عبد البر بن النخعي فهو بحث منما ولا يقول عليه عند المتأخرون
 لما قاله نفلة المذهب بل لا يسوغ لاحد اخذ به لان المقرر عن المشايخ
 انما اختلف في المسئلة ان العبرة بما قاله الاكثر ولا اكثر ولا على عدم
 الدخول وانه علم الاعضاء نقرأ في اولاد الاولاد يفتي بدخول اولاد
 البنات كما في خزانة الاكل ووقف هلال وما قاله اخضا في من الدخول
 يردده ظاهر الرواية لان ما قاله رواية ولا عمل عليه بما مع ظاهر الرواية
 كما يعرف ذلك اهل الدلالة والامام ساجد الاكثر في الفتاوى الامام اخضا في
 كما هو دأبهم معه وقولهم في حقه امام كبير اقوال يعلم من هذا
 حكم من كانت امه بشر نفية من جهة نسبها قال في البداية قولنا الولد
 ينسب الى امه والى امه قلت نعم وينت الرجل ولده حقيقة
 فكان ولده حقيقة بولاسطتها حتى تثبت جميع احكام الاولاد
 في حقه كما تثبت في اولاد البنين الا ان النسبة الى الامهات من جهة
 عادة فلا ينسب اولاد البنات الى اباء الامهات بولاسطتهم فلا
 تدخل تحت النسبة المطلقة واولاد فاطمة رضي الله عنها لم ينسب
 نسبهم اليها فينسبون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بولاسطتها
 وقيل لهم خصوصا بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط احوالها
 لهم وقد روي بعض مشايخنا عن شمس الائمة اكلوا في في هذا حديثا
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كل بني بنت بنو ابيهم الاولاد

فاطمة فافهم اولادي انتهى ونحو خزانة الاكمل اختلف العلماء في انه يقال
لها ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة او موضعاً قال بعض اصحابنا
المحققين قالوا هما ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وردت النصوص
في اولادنا اكبادهما على الارض قال ذلك فيهما فكانا مخصوصين
بذلك لا يتساوى علي ذلك اولاد بنات الامة فانه هناك عرفناه بالنص فيه
ان دفع ما قاله في انفع الوسيلة ان اسم الولد لا ولد البنات مجاز
وهو الاظهر في الظاهرية الذرية للفرع المتولد من الاصل والاب والام
اصلا الولد ومعنى الاصل في جانب الام ابني لان ماء الفحل مستهلك
بالخصانة في ارحام الامهات وفي المسألة حكايه يحيى بن عمر بن قتيبة
فانه لحاج امر به ذات يوم فادخل عليه وهم يتنقل فقال له لتقرأن
علي آية من كتاب الله تعالى ان العلوية من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم
اولادهم ولا يريد قوله تعالى نذرع ابناؤنا وابناؤكم فلي عليه قوله تعالى
وج ذرية داود وسليمان الى ان قال وذكر يا يحيى وعيسى من ذرية
نوح من قبل الام فبهت لحاج مرده بتجمل انتهى والحاصل ما ذكرناه
ان اولاد البنات لا يشرعون بشرق امهم لان النسب خاص بالاب غاية
الامر انه يقال لهم انهم من النسل والذرية فقط وفي رواية هلال والحاصل
وهو احد الروايتين والذي عليه غالب المشايخ انه الذرية والنسل
خاص باولاد الولد دون اولاد البنات وعليه الفتوى ثم رايته
في ابناء المطالعة في المحيط الرضوي قال **هذا في المزد اما اذا وقع**
على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ
الولد اي يصر في الاولاده واولاد اولاده اي ادمائنا اسلموا ولا
يصر في الكفو اما ادم واحد منهم وان سفل له اسم لا اولاد يتناول
الكل ثم قوله كذكر الطبقات بلفظ الولد اي يان قال علي ولدي
وولد ولدي وولد ولدي فالقياس ان يخص به المطون كلها
وان سفلوا لما ذكرنا ان البعد اذا تحسن يعتبر مجرد التسمية

وسقلا

وسقلا اعتبار الاقرب كما في الفتاوى وفي الخصاف ولو وقف على اولاده
ولم يكن لقله الاولاد واحد فله النصف من الغلة وكذا لو كان
لقله اولاد فاقول الواحد كان له النصف من الغلة والنصف للمساكين
تف **النافلة** والكافد ولد الولد كما في الخلاط **الفان**
الاولى يستثنى منها ما ساق قال هذا الاستثناء لم يقع في كلامه من
سبق وانما هو من صنيع المؤلف لما رأى احكام هذه المسائل في
قولهم اليقين لا يزول بالشك جعل ذلك مستثنى من القاعدة جمعا
بين الكلامين واحق ان القواعد اعم منه فله يحتاج الى الاستثناء قال
وان اشترك الظن ان اجزاءه لا امره محمول على اسداد حتى يظهر
اخطا راذ في الذخيرة وقد علم في الابتداء ان قصده الشرعي مصلحة
للمام فهو علم الصواب حتى يظهر اخطا وفيها عا فتاوى اهل سمرقند
بانه شك في اتمام وضو امامه جازت صلاته فلم يسيق ان يتوك
بعض عصا يده سهاوا وعلا لانه اظهر انهم يتوك واسد علم قال
وحاصله ان الظن عند الفقهاء قبل الشك لا يبريدون
التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او تنجح احدهما
اقول قد وقع التصريح بذلك في الاصل قال في الذخيرة في مسائل الفطر
ومعنى الشك استواء الظنين هكذا ذكر محمد في الاصل وفي بعض
الشروح المعبرقة ناقلا عما المحيط ما نصه واما اذا شك في غيب
الشمس في الشك تساوي الظنين فافطر ثم تبين ان الشمس ما غيب
لزمه الكفارة هكذا قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر وفي السراج
الوهاج اذا شك المتغذي هل كبر قبل الامام او بعده فانه يحكم
بأكبر رايه فانه استوى الظنان فانه يحزم به حملا لامر على الصواب
كذا في الفتاوى ويحذر اظهر ان ما قاله العلامة الاتقاني في شرح
للهداية الشك تساوي الظنين والظن عبارة عما هو محتمل
عند رجاء احد الطرفين لغة واصطلاحاً اصولياً لا اصطلاحاً

فتمت يا قس كمال قال في الروضة قال ابو العباس سوا الظن مباح
عند ظهور علمه من التمسك وعند ظهور علمه من حسنة وعلم امر
تحقيق الظن والظن هو غير اليقين فلهذا لا يقطع حكم بالظن لكن
يباح عند علمه من السوء انتهى قال **وغالب الظن عند علمه باليقين**
وهو الذي ينبغي عليه الاحكام قال في غاية البيان غلبة الظن قائمة
مقام العلم في العبادات انتهى وفي المستصفى غلبة الظن اقيمت
مقام العلم في مواضع كافي المهاجرة والتمهدة والتحرر وغير ذلك
انتهى وفي النهاية وغالب الراي كالتحقيق في وجوب العمل ولهذا
وجب العمل باخبار الاحاد والآي المؤلفة والخصوصية والبيانات
القاعدة الرابعة المستفاد من تلخيص التيسير اعني يكون سببا للتيسير
قال العلماء **يتمتع على هذه القاعدة جميع رخص الشريعة** وفيه
تحقيقات قال شارح الجامع الصغير في هذه الرخصة ما وسع
على المكلف فغلبه لحد مع قيام الحرمة في حق غير المعذور انتهى
قال وفي خزنة الاحكام عاين عمر ما لم يقبل رخصه كان عليه
من الاثم مثل جيل عرفات وما تتبع رخص المذاهب ففسق قال
العلامة القميستي في شرحه التقاية واعلم انه من جعل
الحق متعديا كالمعتزلة اثبتت العامي اخباره كل مذهبا
يحواه ومن جعله واحدا كعلمائنا الزم العامي ما كان واجلا كما في
الكشف ولواخذ من كل مذهب مباحه صار فاستقانا ما كان في شر
الطحاوي والفقيه سعيد بن مسعود انتهى وفي جامع الفتاوى
يجوز للحنفي ان يشقل المذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكيفية
اما في مسألة واحدة فانه يمكن كالمخرج دم من بدن حنف في سال فله
يجوز له ان يصلي قبل ان يغسله اقتدا بمذهب الشافعي في هذه
المسألة فانما صلى بطلت صلاته انتهى وفي المبسوط والقنينة واللفظ
لمبستغ عامي حنف اقصد ولم يعد الطهارة واقتدى بالشافعي

في حق هذا الحكم لا يسوغ له ذلك ويصنع لو فعل ذلك ابتلى بالجهل والبرور
بحيث يثيق عليه الوضوء لكل مكتوبة ليس له ان ياخذ من هذا الشافعي
ولكن ان كان يضيق المائتين ويصلي انتهى وفيما يجب على هذه الامور في حق
الاثمة الاربعه لولا فامسك على بن ميمون اعلم ان السائل انما يجب
على كل واحد منا ما دعتنا اعمدة في جميع ما يلجأ عنه ومن لم يفعل فهو
عاص لله ورسوله قال **واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات**
وغیرها سبعة الموال السفر وهو فاعاد منه ما يخص بالطول
وهو ثلثة ايام ولياليها وهو القصر والعطلة وزاد في المستصفى
وعنه فخرج الحرة بغير محرم قال في الظهير المسافر اذا ابتلى في يوم
الاول ومشى الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة
وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني ومشى الى ما بعد الزوال حتى
بلغ المقصد وقت الزوال هل يصير مسافرا لهذا وهل يباح له القصر
قال بعضهم لا قال شمس الاثمة املوا في الصحيح انه يصير مسافرا انتهى
قال **وبجمعة والعيد** قال في المستصفى والخطبة لا تقوم مقام
شطر الصلاة وتاويل الاثر اثنان في حكم الثواب كسطر الصلاة وتاويل
الاثر اثنان في حكم الثواب كسطر الصلاة ولهذا لا يشرط لها استقبال
القبلة ولا يقطعها الكلام قال **عني ان الامام لم يبق مشروعا**
حتى اثم باري يستحق العقوبة لا العقوبة قطعا كما في المستصفى
فاقصمه فانه نافع قل من ذكره وفي المحيط في اخطائهم وهو ترك
الاحتياط وان لم يكن فيه الفعل ذكره في الايمان قال **السادس هموم**
البلى الامر الذي يعم به البلى كونه مما يحتاج اليه الخاص والعام
قاله شمس الاثمة وفي الكشف ما يعم به البلى اي ما عسر الحاجة اليه
في عظم الاحوال قال **وبول** **ثلاث** **على الثوب قد رؤس**
الابوي اي انضج على بدنه او ثوبا اذا انضج في الماء فانه
منجسه ولا يعني عنه وهذا اذا كان لا يرى اثره وان كان يرى اثره

فلا بد من غسله وكان بحيث زاد على قدر الدرهم منع الصلاة فانه صلى معه
اعاد كل ما في السراج الوهاج قال **والقول بطهارة المسك وان كان اصله**
دمًا قال الشيخ عبد البر بن الشيخ في الاغاني قال ابن وهبان المسك
حلال يוכל في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بان المسك دم لانه
وان كان دما فقد استحال فيصير طاهرا كذا في فتاوى قاضي خان وقال
ان رأى في بعض الكتب ان المسك والعنبر ليسا بطاهرين لانه المسك من
دابة حية والعنبر خروء دابة في الجحيم وهذا القول لا يجوز عليه ولا
يلفت اليه كما صرح به قاضي خان واما العنبر فالصحيح انه عني في البحر
بمنزلة عني الكبر وكلاهما طاهر من اطيب الطيب وقد صحح رسول الله
صلى الله عليه وسلم تطيب بطيب فيه مسك اقول **والقول انه كان**
يرى في نقاد فيه وبصحة المسك قال الزباد وان كان عرق حيل
محمد الاكل قال في خزائن الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد
طاهر ولا يقال بانه عرق الحرة فانه مكروه لانه وان كان عرق الالة
تغير وصار طاهرا بل كراهة وفي شرح المذهب سمعت جماعة ممن
الشفقة من اهل اخيرة بهذا يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون
طاهرا وفي المنهاج فيه مما يخص المسك طاهرا لانه وان كان
دمًا لكنه تغير وصار كوما العذرة وكذا الزباد طاهرا وكذا العنبر
انتهى وفيه ما علمت اما وقع في الفتح وشرح المشقة ليس منقول
المذهب بل حكاية ما اطلع عليه من حيث السماع لا الرواية والله اعلم
قال واستقطب نظم القرآن على المصلي جورة بالفارسية قال في
الحاوي القدسي ورواة القارة في الصلاة بغير العربية وان اختلفوا
فيها ولكن لا خلاف عندنا في ان اصابت العربية فيها فريضة
اذا تركها مع القدرة في مقدار ما يجوز به الصلاة تفسد صلته
وقالوا الشرط عنده ان لا يخرج من مخرجها وتيقن بانه معني
العربية انتهى وقد خلت كثير من الكتب عن هذا العيد وفي اللؤلؤ

التكبير

التكبير عبادة والله تعالى لا يحب غير العربية ولهذا كالدعاء بالعربية اقرب
الى الاجابة فلا يقع غير هاتين اللسنة في الرضا بها والمجبة لها موضع
كلام العرب انتهى ثم رأيت في بعض كتبنا ما نصه وروى الفضيلة لسان
العرب على سائر اللسان قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل اللسان العربية
ولهذا بن جابر بن القزاة بلغتهم وهو لسان سيد المرسلين محمد صلى الله
عليه وسلم وقد قيل ان هذا لسان اهل الجنة فيكون افضل من سائر اللسان
ولا اله الا الله حجة على العرب والعجم لا يفرقون بالعربية الا بعد تعلمهم
العربية فكان تعلم العربية فريضة وان لم يكن فرض عيني فلا اقل من
ان يكون فرض كفاية واما غيره من اللسان لا يكون فرضا لانه مناه
على تعلم الفقه وروى ما كان تعلمه بلسان ايسر من لسان العربية ولهذا
جوز ابو حنيفة القراءة في الصلاة بالفارسية ولسان اخر انتهى وقال
في المصنف وبأي لسان سوى الفارسية هو الصحيح اقول **هذا**
الصحيح لا ينافي ما قاله ابو بكر الرازي انه رجع الى قولهما في القراءة
وعليه الاعتقاد كذا في الوسيط للعيني قال **وسقط فرض الطهانية**
في الركوع والسجود اقول كونه الامام يرى الطهانية فرضا واسقطه
لاجل الضرورة فيه فظهر ما قاله الطحاوي في شرح الآثار فيقتل اتفاق
علمائنا الثلاثة على اقتصار الاطمئنان في الركوع والسجود وهل
المراد بالفرض على هذا الفرض بالمعنى المصطلح المشهور وهو الفرض
علمي وعمل الفرض العملي الذي هو الواجب فظاهر كلام الطحاوي
المول والثاني هو الموافق لحصول المذهب انتهى **واباحه في**
حاشيت احرم الحاج هذا قول الحنفية في خلافها وحكاية في الجمع
مطلقا عند وقته المؤلف بالحاج والله اعلم وفي بعض الشروح وما
قاله ابو يوسف رخصة حسنة في موضعها قال **ومن ذلك اتي**
المتأخرون بالرد بخلاف الغني الفاحش الصواب بعض المتأخرين



كاستاد الامام ابي علي الشفي وابي اليسر وابي بكر الدين محمدي والامام جمال الدين
 الرافعي موفى كافي مختصر الظهيرية ثم قال وغيرهم من مشايخنا كانوا
 يفتون بالرد على كل حال قال **واما مطلقا واذا كان فيه غرر** يعني اذا
 اشترى شيئا وصار مغنونا غنيا فاحسنا له ان يردده على البائع بحكم الغبن
 واليه اشار محمد بن الصليح وكما القاضي علي الشفي يحكي عن استاذة انه كان
 يقول في المسألة رويانا عن اصحابنا وكان يفتي بولاية الرد فقط بالناس
 والذي اخذ به ابو اليسر ومن ذكر بعده انه لا يحكم بالرد الا اذا وجد الغرر
 وهو الصحيح كافي مختصر الظهيرية وهذا ظاهر ان تردد المولى ليس في
 محله الا ان يقال ان هذا من باب حكاية الخلاف المزعج قال **ومنه اباحة**
القطر هذا تكرار لانه قدم ذكرها في اول القاعدة قال **ومنه جواز النكاح**
من غير نظر ظاهره يؤيد بان الرواية شرط في الاصل ولم يرد من قال بغير
 سنية ذكره الله علم **الفائدة الثانية** بتحقيقات الشرع انواع
 يعلم تفضيلها من فروعهما قال **وتأخير الصلوات عن وقتها في**
حق مستعمل بانفاذ غرقا وخوة كانهما لا ينافيان وزاد في سنية
 المفتي المسافر خاف السراق اي قطاع الطريق له تأخير الوقتية وكذا
 القابلة اذا خافت على الولد انتهى وزاد في انتشار خاتمة عن الشفيع
 المسافر اذا نزلت دابته وكذا لو خاف الرعي على غنمه الذي انتهى **القاعدة**
الخامسة **الضرر ينزل الاصل ما قول عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار**
 بالبناء على الفتح فيها رواية ويجوز خمسة اوجه دراية و
 خبر لا محذور في اي ديننا وشرعنا ولا يظهر ان هذا في معناه اي
 وزاد في العناية في الاسلام اي لا يندلج ولا يجرى معديا عن
 مقدار حقه في الاقتصار لان الضرر معني المضارة وهو ان يضر
 ضرر قال **وزادت الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم تفصاها**
قالوا يخرج ما اذا كان الميت نبيا فانه لا يحل اكله المصطل
لان حرمة اعظم من نظر الشرع من مرجحة المصطل اقوله في الذخيرة

ما يفيد

ما يفيد ان حرمة اكله اعظم من الميت ونقصه ونزع فناوي ابي الليث
 امرأة حامل فانت ان علم ان ما في بطنها حي فانه يشق بطنها
 من الشق اليسر وكذا لو كان اكثر من الجنين حتى يشق بطنها انتهى
 ونزع شريح العيون اذا عرف حيانه بالاصطاك والحركات ففیه تسبیب
 لحياة ذي الروح فله بأس به انتهى ونزع قاضي خاذا واذا اعترض الولد
 في بطن الحامل ولم يجد واسبيلا لاستخراج الولد الا بقطع الولد رايا
 اربا كانه قتل النفس المحرم لصيانة نفس آخر من غير تعدي منه وذلك
 باطل انتهى ثم راي في الملتقطات من الكراهة معللا لما نقلناه عن
 قاضي خاذا في مسالة موت المرأة الحامل بان حرمة اكله فوق حرمة الميت
 انتهى ونزع المحيط لانه ذلك سبب الى حياة نفس محترمة به ترك تعظيم
 الادمي وحرمة وترك التعظيم اهلون من انقاذ الادمي انتهى قال
ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد فانه قالوا لو اكره على قتل غيره
لا يخصصه فاما قتله اثم لان مفسدة قتل نفسه اخف من مفسدة
قتل غيره اقول ليس في هذا ما يفيد ذلك بل هذا من وادي من ابالي
 ببلينين والذي وقع في احوال الجية يفتي بجواز من حيث الاطلاق
 ونقصه قال قيل النكاح وهو ان وجد لحم انسان وصيد النجس
 الصيد ولا ياكل لحم الانسان لانها استويان في حرمة لانهما الانسان
 حرام حقا للشرع وجها للعبد والصيد حرام حقا للشرع لا غير
 فكان الاول ولي انتهى ونزع خزانة الاجل عن العيون لو اصاب
 لحم انسان او صيدا فالقياس ان ياكل لحم الانسان ولا يذبح الصيد
 لا كله ونزع الاستحسان ياكل الصيد ويذبح لحم الانسان انتهى اقول
 الذي يظهر لي ان كونه اكل اعظم حرمة من الميت فيما اذا كان مثله
 اما الانبياء فحرمتهم غير زائلة فانترقا فاقنامله قال **وتعفي عن ثياب**
الموتى اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية الخامسة للضرر
 اقول هذه رواية الحسن عن الامام وهي غير ما خرد بها قال في الحقائق

ما يفيد
 ما يفيد
 ما يفيد

وذكر في التحفة ان مشايخ بلخ منعوا الخلاف بين اصحابنا ومشايخ العراق
 قالوا انه ظاهر غير مطعون بل خلاف بين اصحابنا واخبار المحققين
 من مشايخنا ما قال مشايخ العراق فانه هو الاظهر عما الى حقيقته وهو
 الاقرب فانه ماء ظاهر لا في عضو حاضر انتهى **اقول** قد خفي ما هذا
 التكرير غالب الشروح فاعتقدت ثم رايت في المصنف في مقالة الى كونه
 قال في الاسلام الماء المستعمل طاهر عند اصحابنا جميعا وهو المختار
 عندنا وهو طاهر الرواية وما ذكر في النظر خلاف ظاهر الرواية انتهى
 قال **وفرق الشافعية عليها ان الجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة**
لان دفاع الحاجة به اولم ارضه مشايخنا **اقول** وقع في احكام الاوصيا
 ما يفيد ذلك حيث قال ولو اشترى الوصي مستولدا بالنكاح قال محمد
 لا ينفذ هذا البيع على المعتق هو القياس وفي الاستحسان ينفذ على
 المعتق ووجه الاستحسان ان فيه نظر المعتق حيث دخل في ملكه
 ما يباعونها وما يقوم بخدمة ثم هذه استنفق عليهم من غيرها
 واهدى الخدمة فيكون شراؤها ما ولا يرد اليها لكن لما انفذت
 الحاجة بالواحدة لم يكن الوصي شرا كل مستولدا بالنكاح لو كان له فكونت
 لا على الوصي شرا واحدة منهما قال في المحيط والمحققان من مشايخنا
 قالوا وجه القياس اقوى لان دفاع الحاجة بالمنكوحه فيكون شراؤها
 ضررا على المعتق **وقال** **ابن** روي في الامالي رجوع محمد الى
 الاستحسان قلت **فمحمود** الاستحسان من الاقوى كونها وفاقية
 والسبب انه اعلم ثم استدل المحيط الرضوي ما يفيد جواز تزويجه
 اكثر من واحدة حيث قال ولو اشترى ام ولد ابنة المعتق نفذ عليه
 في الواحدة استحسانا وهو قول ابو يوسف ولا ينفذ قياسا
 وهو قول محمد لانه لو نفذ على المعتق صار ام ولد له وفيه قول
 المالكية فلم يكن التصرف واقعا بصفة النظر لهما ان فيه نظر المعتق
 لانه عكس ان ينفع بها وطيا واستمتاعا واستخداما واستغلاها

وصار كالوزن وجه اجرة بما له بل لا يملك له ان لا يملك استخدامها واستغلالها
 وهنا عكس وهو ان المنفعة حاصلة بالوصلة فلا حاجة له
 فيما زاد عليها فلا ينفذ الشرع عليه فيما زاد على الواحد بخلاف النكاح لولائه
 يخص بعد شرعا نصا انتهى فاعلمه قال **تذنيب** **يقرب**
 هذا ما جاز لعذر بطر بزواله وعلى هذا فروع كثيرة لا تحصى قال
 وشيخنا لا يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان **الاصل**
مريض فصيح بعد الاستهاد او مسافر **افقدم** ان يبطل الاستهاد **على**
القول بانها لا يجوز الاموت بالاصل او مرضه او سفره وفي نسخة
 وينبغي ان يخرج **اقول** وعلى كل النسخين فالخبر غير صحيح لان النقول
 ان العبرة لغية الاصول وقت الاداء وقت الاستهاد قال في الوجوه
 الاصول اذ اشهدوا الفروع على شهادتهم وكلهم في المصنف غاب
 الاصول وشهد الفروع جازت شهادتهم كما العبرة لوقت الاداء
 كالوقت الاستهاد فيسقط غيبة الاصول وقت الاداء انتهى قال
الكامل في الزوال بالضرر قال **وفيه** **عدم وجوب العارة**
على الشريك اي لا يجبر عليها قال وانما يقال لم يرد لها انفق واحسن
 الى استيفاء قيمة البناء اي مبنيا كما في شرح الطحاوي قال **فالاول**
كان **بغير اذن القاضي** **والثاني** ان كان باذنه وهو المعتمد اي الرجوع
 بما انفق ان كان باذنه وقوله وهو المعتمد اي الذي استحسنه
 بعض المتأخرين وذكر الامام ابو عبد الله الدامغاني ان بني بغير امر
 القاضي رجوع بما انفق لا بقيمة البناء بخلافه وان بني بامر القاضي
 رجوع بقيمة البناء رواية اخرى وفي اخرى يرجع بما انفق كما في
 العبادية والذخيرة وفي اخلاصة وفي البناء المشترك اذا كان
 احدهما غائبا وهدم باذن القاضي او هدم بغير اذنه لكن بني
 باذن القاضي فهذا بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ورجع
 عليه بما انفق لو حضر قال **تذنيب** **يقول الضرر خاص لا جمل**

دفع ضرر عام قال الزيلعي من احكام الحارط المائل كقطع اليد
المستأكله وقيد بالخاص لما قاله في الولولجية ولو لحقه الضرر بالخاص
لرفع الضرر عن الخاص لا يجوز انتهى ولم يذكر العكس لكن ذكره في الفتنة
من اخر الشرب يتصل به صنعة مرتفعة لا تسقى سحبا الا وقت الله
يجوز له ان يسد النهر ودونه بغير رضا الاسافل ليقوموا ولا يكلف نصيب
الدالية لان فيها حرجا عظيما والضرر العام يسير ومثله عمدة البركي
انتهى قال ومنها بيع مال المديون المحبوس عندها القضا رتبة دفعها
للضرر عن الغرماء وهو المعتمد سواء كان عرضا او عقارا قال في الولولجية
واذا ثبت ولاية ذلك للقاضي يبدل بالعرض والافان لم يقع العرض
الدين يستغل ببيع العقار انتهى وبالنسبة ان شاء الله تعالى بقية المسائل
التي للقاضي ان يفعلها في مال الغائب عند قوله بقصد القاضي وصياني
مواضع قال **تنبيه** ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق
على ولده بخلاف الدين قال في العتابة ولا يحبس الولدان للولد
بالدين وكذا الاجداد الا رواية عن ابي يوسف اذا تمرد قال **ومنها جواز**
شق بطن الميتة لاجراج الولد اذا كان نرجي حياته وقدم
ابو حنيفة بذلك فعاش الولد اقول وكذلك امر محمد كما قاله في
شرح العيون وعلمه بانه اذا عرف حياته بالاضطراب والحركات
ففيه تسيب الحياة ذي روح قل باس به انتهى وفي الحق فانه
كانت غالب الظن انه ولد حي في مدة يعيش فانه يشق بطنه بالان
فيه احيا الادمي بترك تعظيم الادمي وترك التعظيم اهون من
مباشرة تسيب الموت انتهى قال **خلاف ما اذا ابتلع لولوه**
فان فانه لا يشق بطنه لانه حرمة الادمي اعظم من حرمة المال
والتمثلة لكن عند استهلاك المستلع والمردف قوله قالوا المتأخرون
لانه المسئلة مروية عن محمد كافي الخلاصة ينص بروي عن محمد بن
راية في بحر يد الكي ماني مانصه سئل محمد عن رجل ابتلع ذرة لؤلؤ

فان المستلع ولم يدع الا لا يشق بطنه وعليه القيمة لانه يشق بطنه
مثله وذكر حرام فصا لحق الله ولحقه فاما حق صاحب الدرة
فلا يبطر بل هو دين في ذمته انتهى وذكر في فصل الحضانة انه يشق و
يخرج الدرة كذا في التنازعانية وفي مختصر المحيط واذكر البحر جاني في
كتاب الحضانة رواية عن اصحابنا انه يشق بطنه وعلى هذا خاصة
ابتلعت لؤلؤة الغير ويقولنا عند استهلاك المستلع خرج ما
اذا ابتلع دنانير غيره ثم مات فانه يشق بطنه كما في اكله صفة قبل
الصف وفي تلخيص الكري ولو بلغ عشرة دراهم ومات يشق كما يشق
بطن حامل يموت وهذا ضرر صاحبنا وفي الامالي جعل هذا جواب محمد
رحمه الله فانه في المسئلة الاولى **حبس الاب** بعد البلع تنكف دون
الدرهم فلذلك اختلف احكامه وقد نص عليه في الخلاصة وفي الخلاصة
انضم من اسرقه اذا اكل دنانير بعد ما دخل البيت ثم خرج لم يقطع و
غيره فليها قال **وسوى الشافعية** بينهما في جواز الشق اشار
لهذا الولا مذهبنا خلاف ذلك اقول وهو صحيح كما يعلم ما نقلناه
مفصلة خلافا لما ظن خلاف ذلك فنامه قالت **وفي شرح منية**
المصلي تصحيح اخر انه يصلي في بيته قائما وهو الاظهر وقال في
الولولجية الاصح انه يخرج الى الجماعة واسه اعلم وهذا ما اختلف فيه
التصحيح فيعمل بما مشاوا به اعلم قال ولو اضطرب المحرم وعنده ميتة
وصيد اكلها دونة على المعتمد وهو قول ابي حنيفة ومحمد لان في
اكل الصيد ارتكاب محظورين محظور الذبح واكل الميتة لانه
ميتة حكما وقال ابو يوسف ياكل الميتة ويكفر لانه مباح الصيد
قال **وفي البرازية لو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى**
اتفاقا اي اذا ذبح المحرم صيدا فهو اولوية الميتة في قول محمد رحمه الله
لانه ميتة حكما والاخر ميتة حقيقة وحكما كذا في الولولجية ففي

نقل الاتفاق على هذا نظر الا ان يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ قال
ومنه الكذب مفسدة محرمة اي صريح كما هو ظاهر الاطلاق
الافى ثلاثة اصول وضع وقد بعضهم ذلك بما اذا كان على وجه التعريض
كما نقل المؤلف فيما تقدم وهو محجوج بما في خزائن الاجل نقله عن الامام
محمد رحمه الله تعالى اذ ركت في جوف الليل يجب ان تقول لسانها قد
شئت النكاح وتشهد اذ اصبحت وتقول قد رأت الدم لان في
سبعها ذلك الكذب كما نقلت رأت الدم في الليل وشئت النكاح
لم يصدق وتزاد سادسة قال في الولي الجية من الوكاله الموكل
ادى الدرهم للوكيل وقال الشري في هذه الدرهم جارية بماية دينار
صار مخالفا وتسميته الدنانير محمول على وجه الترويج والمدح فلم يذ
يقال الشري هذا الفرس فانه كذا وكذا اشارة الى الحمار وحاله وتغيبا
فيه لا تحقيقا فهذا كذا وتزاد سابعة فيما اذا خاف الوقوف ان
يطلع قاص فان لم يكن في صدك الوقوف وقد قضى به قاض وعمله
بانه كذب منع الميطر من الدخال كما في العارضية والواجبة ذكرها التلويح
في الدعوى والخامسة في الوصايا بينها على ذلك في محله وفي المحل
الوضوح التعريض بالكذب لغرض حاجة وضروية قيل لا بأس به وقيل بكونه
القاعدة السادسة من اقسامه وفي بعض نسخ الرابع من
الخامسة قال **الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة**
وفروعها كثيرة في كتب الفروع وجعل المؤلف الضرورة غير الحاجة
ولم يرد ذلك لغيره قال ومن ذلك حوز السليم على خلاف القياس وفي
المستصفي من الزكاة الاستحسان احكاما ما ثبت بالسند كالسليم
ومنها ما ثبت بالاجماع كالاستصحاب ومنها ما ثبت بالضرورة
كتطهير الجاهل ومنها ما ثبت بالقياس الخفي وانه كثير النظم
قال **الاتفاق صحة بيع الوفاء** اقول في هذا العقد ثمانية اقوال
والذي عليه بعض المحققين انه صحيح في بعض الاحكام ووافي

بعض الاحكام وهو في بعض الاحكام ولذا قال في الصيرفة باع
بضعة كروية من آخن بيع الوفاء وخبر البائع والمشتري كل باهله الى الكرم
فاخذ كل بضعة هرا اذا اختلفا واعطاه ثمن ما اشتراه لانه يطالب بما
غل من الخلات قال نعم ان اخذها المشتري بغير رضى البائع وبرضاه
لا انتهى وفي الغياثية المشتري شرعا جاز اذا باع ما اشتراه بغير امان
او وفاء لا يجوز كذا في المتأخرون من غير خلاف وفيها على قولك
نجم الدين التستري عن شيخه اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري بغير
بائنا وادعى البائع جائزا والقول قول البائع لانه المشتري يدعي زوال
ملكه منه والبائع فيكر كذا في او لا ثم اقول ثانيا القول قول مدعي البات
وقال في المذهب الاول قياسا وهذا استحسانا وصدر في العارضية
بانه القول للبائع ثم قال ذكر السيد الامام ناصر الدين ان عندنا في هذا
الاختلاف القول قول البات اذا لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان
الثمن نقصانا كثيرا ثم قال كما جده يفتي ان القول للبائع وله وجه
حسن ثم اقول بانه القول للمشتري موافقة لائمة بخاري انتهى وفي
عمدة الفتاوى اذا ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بغير امان او وفاء
البيعة فبيته الوفاء او لا لانه خلاف الظاهر والله اعلم قال **المحور**
للحاجة الاستقراض بالبيع اي اذا كان ملجأ اليه لكن على الوجه الذي
ذكره القاضي لا مطلقا كما تقرر في بعض من لا خلاف له ولا يقول عليه
قال في حاشي القنية لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للمحرر
عن الربا هاهي مكروه وذكر النعالي في تفسيره ان عند محمد مكروه
وعند أبي يوسف لا بأس به وعند أبي حنيفة مثله قال البردعي
خلاف محمد في العقد بعد الرضا ما اذا باع ثم رجع الدرهم لا بأس
بالاتفاق انتهى وفي خزائن الفتاوى رجل طلب من رجل درهم لقرضه
بده وازله في الحيلة في ذلك ما يبيع القرض من المستقرض سلعة
بثمن حرجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها غيره

باقما استرى ثم ذكر الغير بيعهما بالقرض بما استرى لمصل السلعة اليه
 بقيتها وياخذ الثمن ويدفعه الى المستقر فيصل القرض الى القرض
 ويجعل الزم للقرض هذه الحيلة العينية التي ذكرها محمد بن جرير
 ابى يوسف العينية جائزة ما جورة اجزها كانا الفار من محرم انتهى
القاعدة السادسة العادة محكمة اي هي المرجع عند النزاع لانها
 دليل يثبت عليه الحكم وقال في المشرع عند قول المؤلف ويقيد بشرط
 لا يقتضيه العقد الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي انتهى وفي
 الميسوط الثابت بالعرف كالثابت بالنص فيما هو الموضوع في العصب
 وفي غاية البيان العرف املك من اخرج واقوى من حقيقة العرفية
 انتهى وفي القنية وليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر المذهب
 ويترك العرف والعادة من ذكره ونقله عنه في خزانة الروايات قال
واصلما قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن قال العلامة احدى مرفوعاته ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
 ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكسوف والسؤال وانما
هو قول ابن مسعود موقوف عليه اخرج احمد بن مسعود والله اعلم
 قال في المقاصد والعلامة الرابع رواه الامام احمد في كتاب السنة
 لا المسند عن ابن مسعود موقوفا وهو حسن وكذا اخرجه الترمذي
 والطحاوي والطبراني وابو نعيم في ترجمة ابن مسعود في اكلية
 ورواه في رواية الامام احمد في المسند انتهى وفي المستصفى سيل
 النبي صلى الله عليه وسلم عن اخيرة يتعاطاها ايجاب الكونه بافقال
 ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال **فانما المنصور**
على كيلة او وزنه فلا اعتبار به عند ابى حنيفة ومحمد وابى
يوسف قد بالمنصور عليه لانه اذا كان موزنا بالعرف يخرج عن كونه
 موزنا بالصنعة بالعرف كما في شرح الجمع عن الميسوط قال **الثالث**
 لم اربا اذا ثبتت العادة بالاهد للقاضي يقتضيه القول

ظاهر

ظاهر ما في المصباح يفيد ان ذلك لا يثبت الا بعد التكرار حيث قال وقد
 كان يتعاهد ذلك قبل التولية لسبق ما يدل على انه المحدث ثانيا للعودة
 لا كونه اهلا للاحيل القاضى بعونه ان المحدث لو كانت له خصوصية
 وجب ردها حيث وجد ما يقع في التهمة قال **وهنا البطالة في المدارس**
كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس الفقه
لم اربا صريح في كلامهم فينبغي ان يلقوا بطلان القاضي
 اقول قوله ينبغي غير ظاهر بدليل ما في حاوي القنية ناقلا عن اسبق اذا
 قدر الواقف المدارس كل يوم مائة مائة ولم يدرس بعض يوم في كل اسبوع
 قال لانه يوم الجمعة او يوم الثلاثاء اخره لها الاحمال ان ياخذ ما قدر
 فيهما من اجز فيصرف اجز هذين اليومين الى مصارف المدارس من
 المدة وغيرها بخلاف ما اذا لم يدر لكل يوم مبلغا خيرا ذكر وان لم
 يدرس فيها للعرف بخلاف غيرهما في ايام الاسبوع حيث لا يحل ان
 ياخذ اجرة يوم لم يدرس فيه وان لم يدر اجرة للعرف انتهى وفي
 الكيفية ناقلا عن القنية الى اللبس حيث قال ومن اخذ من طلبة
 العلم في يوم لا درس فيه ارجوا ان يكون جائزا وفي التنازعانية
 ناقلا عن الحاوي اذا كان مشغلا بالكتابة والدرس في عملة
 الفناوي طالب العلم لا يعلم ولكنه يشغل بكتابة الفقه لنفسه يستحق
 الوظيفة وزاد في خزانة الاكلية كذا ما يحتاج اليه ما لو اشغل بغير
 لا يستعد ان ياخذ وظيفة انتهى وفي التنازعانية مسئلة يوم شغل
 عن غيبة المنفعة اذا كان شهر او شهرين هل يحرم عليه حصته
 قال الاخلاق انها اذا كانت مشاهقة الفاضل عليه وامامه الى
 ما سنة الى سنة فيحله اذا كان حاضرا وقد اقام اكثر السنة انتهى
 فهذا كله دال على جواز صرف الوظيفة لغيره بهذه الغيبة انتهى
 وفي خزانة الاكلية لا يجوز اخذ علم المدرسة حتى يكون سكتا فيها
 اكثر مما في داره واكثر ثقلها في شغل المرأة اعمامها في

كل يوم سبعة وسكن داره لا يسعه اخذ غلتهما انتهى **فصل في تقاض**
العرف مع الشرع الظاهر ان المرام الشرع ما قاله المجتهد لا المتصور عليه
 ما قبل الشارح لا عبرة بالعرف معه وفي القنية ولا يفتى ولا يحكم على ظاهر المذهب
 ويترك العرف انتهى وقال **وهنا فرعان** يخرجان لم ارهما الا **مصرحا** احدهما
لا ياكل لحم الميتة اقول مقتضى ما في خلاصة والذخيرة اكلنا
 حيث قال اذا اكل لحم انسان ميتا لانه لحم حقيقة ولانه ميتا في الدم الا انه
 حرام اكله لكن الحلال والحرم من احكام الشرع فالاسم حقيقة لا يتغير باحكام
 الشرع انتهى وفي المشرع ناقلا عن شرح الامام العتباتي الجامع الصغير في لحم
 الخنزير والآدمي اذا كان مسلما ينبغي ان لا يحنث لانه اكله ليس متعارفا
 ومبغيا لما على العرف ثم قال وهو الصحيح انتهى ومنه في الباليغ بان
 يحنث وان لم يكن متعارفا بكونه متعارفا اطلاقا وتسمية انتهى ثم من استعا
 بالظفر بالنقل بالحنث باكل لحم الميتة قاله في الجواهر **قال الثاني حلفه بطلا**
فلا يحنث بالوطي في الدين الظاهر ان المؤلف الحق ذكر بما لو حلف ان لا يزني
 فلا ط لا يحنث وهو على الفرج كانه في الخلاصة وفي المحيط الوطي يحتمل معنيين
 الوطي بالقدم والوطي بالجماع انتهى وفي الخلاصة حلف بطلاق امرأته
 ان لا يجمعها فاقاها غدا في دبرها ذكر المسئلة في مجموع النوازل في موضعين
 واجا في احد الموضوعين بالحنث وفي الاخر بعدم الحنث وفي المنتظم
 رجل حلف لا يقرب امرأته فاستلقى وجاءت امرأته وقضت حاجتها
 لا يحنث لان شرط الحنث الوطي وان لم يوطئ جسد وانما هذه الحالة لا يسمى
 وطيا وذكر في احدود انه يحنث وعليه الفتوى وفي تلخيص الكبرى
 مثله وزاد ولو كان نائما لا يحنث انتهى **الوجه الثالث** العادة المتبعة
 هل تنزل منزلة الشرط باللفظ وفي المستصفى في العرف والعادة ما استقر
 في النفوس من جهة قضاء العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول قال
 ومن هذا القبيل نزول الخاف ودخول الحمام والدلال كانه في النزاهة وفي
 خزانة الاكل ذكر العذر وما لو دفع قطعة الى سقا الشرب فاداهم كونه

مما عذر

من غير ان يبين مقدار ذلك فيكون قد مضى من ذلك ما مضى من ذلك
 الما جاز وكذا اذا دفع قطعة الى حمامي مما غير ان يبين مقدار ذلك فيه
 وقد ما يصعب الماء المسخن او دفع قطعة الى حمام او فسادا وحلاق
 او ذلال كل ذلك جاز استصحابا من غير كونه سلفا وكذا اذا دفع الى ان يلقى
 او فلاح قال **وهنا مسئلتان** لم ارهما الا **تسمية الوجوب عادة** للقرض بورد
ازيد مما اقترضه هل يحرم اقترانه تنزل للعادة منزلة الشرط
 اقول نعم يحرم ايضا هرما في شرح الطحاوي للاستيعجاب حيث قال في
 الجارة الموقوف في العرف كالمسروط باللفظ انتهى وفي الفتاوى والعناية
 ولو تعامل على بيع الخمر او على الربا لا نفتي بالحل انتهى فهذا صريح في المسئلة
 وفي المنتظم من المحبة لو اشترى ثوبا فان حرمه انما لا يقبل حتى يقول انت
 في حل وهو كذلك انتهى وفي مختصر الطهري في المدونة اذا ارى الدائن اكثر مما
 عليه وزنا فان كانت الزيادة تحريم بين الوترين جاز ما جعل الله الدلف
 في المائة ليس يحرم بين الوترين وقد دراهم والدرهم كثير واختلفوا
 في نصف درهم قال ابو نصر الدوسي الدرهم في المائة كثير على صاحبه
 وفي المشرع ويحرم الدرهم المستقرضه من زنا ونقد او عيار او جودة
قالا والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير يصير ضمانه عندنا
في رواية ذكرها الذي يلحقه من رواية الجوهري اقول الذي في الجوهري
 حكاه في الخلافة الا انه قدم رواية الضمان بالشرط ومقتضى المحب ان
 ما في الجوهري هو المذهب حيث قال وفي العارية لا تضمن عندنا اذا
 اطلقها واذا شرط ضمانها ضمنت وقد شرط النبي صلى الله عليه وسلم ضمانها
 انتهى والذي في النزاهة رواية النواذر كانه الاجناس قال في فوار
 ابن رستم رجل قال لآخر اعني غلاما او ثوبا فاما ضامن فانا
 ضامن له قال لا يضمن والشرط باطل وفي شرح التلخيص للحاكم في ضمان
 الوكيل اشترط الضمان في موضع الامانة لا يصح كما ان اشترط الامانة
 في موضع الضمان لا يصح لانه تغير حكم الشرع ويؤيد ما في الذخيرة

كانه انفسه ابو بكر يقول الاجير المشرك انما ضمن عند ابى حنيفة اذا لم يشترط
عليه الضمان اما اذا شرط عليه الضمان ضمن وكانه الفقيه ابو جعفر يسوي
بين شرط الضمان وعدم الشرط وكانه يقول بعدم الضمان لان شرط الضمان
في الامانة مخالف لقضية الشرع فيكون باطلا قال الفقيه ابو الليث وبه
ناخذ ونحن نفاتي به ايضا **اقول** والعجيب من المؤلف كيف ترك القول المفيد
قال ومن فروع هذه المعرفة **كالمشروط لوجز الاب بنته جهارا ودفعها**
ثم ادعى عارية ولا بينة فعليه اخلاف المشايخ هذا اذا كان النزاع من
الاب مع الزوج اما اذا كان النزاع بين البنت وبقيّة الهرة فلا خلاف
في كونها اجهازا للبنت سلفا في الولو الجيدة في الفرائض جزا الاب بنته ثم مات وبقيّة
الهرلة يطلبون القسم منها فانه كان الاب اشترى لها في صغرها او
بعد ما كبرت وسلم لها ذلك في صحة فله سبيل الورث لعلها ولو كانت لابنته
خاصة **قال وقال القاضي وعندي ان الاب اذا كان من اكرام الناس**
واشرفهم لم يقبل قوله **اقول** القاضي جعل الناس ثلثة اقسام والذي
في الولو الجيدة من الاكراه جعلهم خمسة اواسط الناس والاشراق والاحلية
وكبار العلماء والرؤساء انتهى والظاهر ان كلام القاضي شامل لهم لان من ذكر
مع اكرام الناس فغناهم وفي خزائن الاكل رجل اخذ لابنته جهارا وبعدها
الى بيت زوجها ثم بعدة ثمدة زعم انه عارية واراد ان يرجع فيه في نظر
سماه جهارا ليس له ان يرجع انتهى **اقول** وهذا قول حسن واسد علم
قال وفيه ايضا دخول البردة والكا في بيع الحمار مني على العرف
قال في المجتبى اشترى عبدا او عارية دخل ثياب مملوكه في البيع حتى جاز
للبايع تبديل ما عليها بلبس مملوكه وقيل لا تدخل الثياب وعلى البايع
ستر عورتها بما شاء وفي البرازية باع عارية عليه فاقطع
ولم يشترط دخوله وانكر البايع لا يدخل اكلني في البيع قاله سلفا في
اوسكت عند طلبها وهو يراها كما كان لها وفي الولو الجيدة الموصية
رجل اوصى به يعق عبده ولعبده ثياب كساهم المولى وهم

مشايخ وغير ذلك لا يكون لهم سوى ما يورثهم لانهم لا يورثون المولى
والعق انما يورث المولى النفس عما ذل الرق واما النياب والمشايخ فمواقي
على مملوك المولى انتهى وفي الملتقط من الهبة واذا صدق بامه او وهبها
وعليه النياب وعلى جاز وتكون النياب والحلي المتصدق عليه والموقوف
له انتهى **اقول** والقول ظاهر في صحة حمله معرفة بالفقه وبمخبراته
الاكابر الاستحسان لو مات عن ام ولده لا يكون لها شيء ولكن استحسن
الاصل لها فيصير مقتنعة ومأخضة انتهى **قال** ومن هذا النوع لو وقف
بلدا على الحرم الشريف بشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم
او قاضي البلد الموقوفة او قاضي بلد الواقف ينبغي ان يستخرج
من مسئلة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر **اقول** الذي يظهر
ان يكون النظر للقاضي بلد الواقف لانه هو الذي تتناوله عند الطلاق
ولا وجه لما ذكره لان ذكره فيما اذا لم يعين وهنا قد عرفت والله اعلم
قال **تيسر حل المعينة في بناء الاحكام العرف العامة او مطلق العرف**
ولو كانت خاصا المذهب الاول قال في المستصفي المتعامل العام في
المشايخ المستفيض والعرف للشرك لا يصح الرجوع اليه مع التردد انتهى
وفي محل اخر منه ولا يصح مقيدا لانما كان مشتركا صار متعارضا
قال لو دفع الى حاكم من الاعلى ان ينسخ بالثلث ومشايخ بلخ
وضوازم اخذوا بحواجز اعادة احكام العرف وبه افق ابو علي
اكتفي في الفتوى على جواب الكتاب والحاصل ان المشايخ ارباب
الاختبار اختلفوا في الافتاء ذكره في الغياثية قال ابو الليث
النسخ بالثلث والرابع لا يجوز عند علماء بلخ لكن مشايخ بلخ استحسنوه
واجازوه لمتعامل الناس قال ويروى اخذ قال الامام الشهيد
لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول اصحابنا المتقدمين
لان المتعامل في بلد لا يدل فعل الجواز عالم لكن على الاستمرار في المصدر
الاول فيكون ذكره ليدل على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم انهم على ذلك

فيكون شراعه واذ لم يكن كذلك لا يكون فعلمهم حجة الا اذا كان كذلك
 مع الناس كافة بالبلدان كلها فيكون اجماعا والاجماع حجة الا انهم لو
 تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتق بالحل قال **فاقول على اعتباره ينبغي ان**
يفتق بانه ما يقع في بعض اسواق القاهرة مما خلوا كونه لا يفتق
يصير خلوت كخافوت حقا له اقول وله نظر في هذا لزوم والصحة
 قالوا وقاف الناصح اراضي صوليت السوق اذا كانت اجارة في ايدي القوم
 الذين بنوها فالوقف جائز لان اراضيها في ايدي اصحابها يتبايعونها
 ويتوارثونها لا يترفع عنهم السلطان وانما عليهم غلة ياخذها من علي ذلك
 الخلف ووضعت الدهور انتهى قال **وكذا على اعتبار العرف الخاص قد**
تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول على الوضائف بما يعين لصاحبها
 اي عرفا قديما رضى عنه العلماء والحكام قال العلامة العيني في فتاواه
 ليس النزول في الاصل شيء يعتمد عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك
 للضرورة لا بالوظيفة التي بيد الشخص لا على رتبة الذي يتناول من الرزق
 فاذا لم يملك نزوله لاخر يصح ولا يملك الا الرزق ولا يملك نزول الرزق
 فكل ما يتحقق في ذلك الوقت فكيف يصح ولكنهم مشوا ذلك واستمر طول
 فيه امضا الناظر في ذلك ثم ان نزول المذبح ان امضاه الناظر الذي له
 النظر العام لا يبقى فيه نزاع اقول **ويؤيد فعل العلماء والعرف ما قاله**
 الحاكم في كافي في مسألة الصلح عن العطاء التي ذكرها المؤلف عن البرازين
 بعد ان ذكر احكام فيها عندنا قال **ونع قول من يجيز شراء العطاء بالعرض**
 هذا كله جائز فالظاهر ان هذا مستند للعرف سواء كان عرضا او غيره
 ولما قيل ان يتولى يجوز اخذ المال على وجه البيع الحاقا له في الجمل بما وقع
 في حيل التنازع خافية ان المرأة اذا قالت لزوجهما استريت طلاقا فليس
 بكذا وقال الزوج بعت صح ويقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج منها طلاقا
 بمال وبيع بضعها بمال فاشترت منه يصح ويجب البذل ولا ماله
 في نفسها وثمانية وكذا لاماليتها في طلاقها ولا ثمانية ومع ذلك يصح بلفظ

في حيل التنازع خافية ان المرأة اذا قالت لزوجهما استريت طلاقا فليس
 بكذا وقال الزوج بعت صح ويقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج منها طلاقا
 بمال وبيع بضعها بمال فاشترت منه يصح ويجب البذل ولا ماله
 في نفسها وثمانية وكذا لاماليتها في طلاقها ولا ثمانية ومع ذلك يصح بلفظ

البيع انتهى والحق الفرق وانه رشوة لا يباح اخذها بالعرف لانه اخذ الرشوة حرام
 بنص المشرع فتأمل وفي كلام المؤلف اشارة اليه قال **فينبغي لجواز ما كان العرف**
خاصا بمصر ومكة والمدنية للضرورة قال وانه لو نزل وقضى منه المبلغ
ثم اراد الرجوع عليه لا يملك اي اذا اراد النازل الرجوع الى المنزل لانه ما
 وجه عدم صحة رجوعه النازل فظاهر لانه بمجرد النزول سقط حقه
 من المنزل عنه وظيفة او غيرها واما عدم صحة رجوعه المنزل له
 بالمال فلم يظهر لنا وجهه غير انه يقلد من جوزه بيع العطاء مطلقا وبيع الطلاق
 او على وجه اسقاط الحق الحاقا له بالوصية بالخدمة والصلح عن الالف
 خمسمائة فافهم قالوا يجوز اخذ العوض على وجه الاسقاط للحق ولا ريب
 ان الفارغ يستحق ذلك المنزل به استحقاقا خاصا بالنزول وتوحيده
 ما في خزانة الاكل والامات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له
 بدل الصلح فهو جائز انتهى ووجه **ان فيه دلالة على انه لا رجوع**
المشتري على النازل وهذا الوجه هو الذي يطعن به القليل لانه لا
 ان قول علماءنا لا يورث حق الشفيع في الشفعة لانه حقيقة لاماليتها فيه
 ولا عن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على مال عمن وله ماله
 وعنه هذا قلنا ببيع المناقع باطل حتى ان المشتري اذا اشترى من
 الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان تسليم الشفعة وابطالا
 لحقه كما في التنازع خافية ونع شرح الطحاوي الصغيرة القسم لو نزل
 الزوج لواحدة مالا ليحل نفقته لصاحبتها او بذلت هي المال لصاحبتها
 لترك نفقته لصاحبته لا يجوز والمال مسترد لانه كذلك رشوة انتهى
 اقول **هذا يمنع جواز اخذ العوض** ولما قيل ان يقول هذا حق جعله
 المشرع لدفع الضرر وذاك حق فيه صلة ولا جامع بينهما فافترقا
 وهو الذي يظهر قال وحكمه عوجبه قال في المشرع المراد بالوجوب اللازم
 المتأخر انتهى ونع شرح السمدسي على المختار عند قوله فالمكانت اذا
 اداه عتق وانه لم يقل المولى اذا اديتها فان كانت محررة لم يجز الاشيا

ثبت عندنا من غير تخصيص على الموجب كما في البيع اذا صح وقوله بلا خيار
وثبت موجه وهو خروج المالك من البيع الى المشتري وان لم يوجب
التخصيص على الخروج انتهى ونوع المصنف يجوز ان يثبت حكمه بلفظ واحد
احدهما بصيغة واحدة ولا يخرج عن جبره كقوله القريب فانه على بصيغته و
الحرية بموجبها قال **فاذا اوقف عقار عند القاضى بشرط**
فيه شروط وثبت ملكه لما اوقفه وسلم الى تاجر متنازع عند
قاض حنفى وحكم بوجوه الوقف وزوجه وموجبه كقولنا حكمنا بالشروط
اقول بل هو حكم بالشروط قال العلامة قاسمنا قلا على البرزوى ان الحكم
اذا لم يذكر الزوم فقد ذكر الوقف الزوم حيث ذكر الشرط والموتى وجعل
اخره شيئا لا ينقطع فيكون الحكم حكما بما قال الوقف ووقفه انتهى وفي
قناوى قارى الهداية ولا يكم بالصحة الا اذا ثبت ملكه لما اوقفه
وان لم يثبت شي من ذلك لا يكم بالصحة بل ينفسى الوقف قال **وبدل عليه**
قولا صحابنا حكم الهداية ان الحكم اذا كان لادليل عليه لم ينفذ اقول
وسئل ذلك ما قاله في جواهر القناوى قاض غير فقيه قضى في فصل يختلف
ثم بين ان قول واحد من الرتبة ان لم يوافق مذهبه لا ينفذ فضاؤه
على قول ابن تيمية ومحمد وان وافق فقهه نظر هكذا ذكره وموضع
القناوى الصغير وان رفع حكم هذا القاضى كجاهل الذي لا يعلم الفقه
الى قاض فقيه فرده ان علم ان القاضى لا يوافق مذهبه وقد قضى
بشهود فلا يفتى عليه اذ ارد قضاه فقلا شيئا الى محمد بن ابي
ابى وكذا اذا قضى وهو لا يدري بما قضى فانه لا ينفذ انه والقاعدة
الناقبة اذا اجتمع احوال فالحكم غلب الحكم يعني اذا قام
دليل القبح ودليل التحليل غلب جانب الحرمة الامر ولذا قال في المصنف
ان المحرم مع المباح اذا ورد فالمراد **وعناها ما اجتمع**
مع مومس الاعلى المحرم الاصل ان المحرم مع المباح اذا اجتمع فالمراد
اولى لا المحرم واجبا لا مباح والمباح جائز الا فيما كان في المصنف قال

ولا اهل

والاهل اذ انزل على الوحش فتمتع لا يجوز الاضحية ببركة في القوي
التاجية النزل والوثيق يقال انزل فترا على الله في البيع بقوله وانما البقرة
وحشية والنور اهل لم يخرجها فها الاصل في الولد لانه ينصل من الام فهو
حيوان متقوم يتعلق به الاحكام وليس ينصل من الاب الامام من ان
لا خط له ولا يتعلق به حكم ولهذا يبيع الولد الام في الرق والحرية الا انه يضاق
الولد الى الاب في بني آدم كقوله الولد وصيانته له عن الضياع والاقلال
ان يكون مضافا الى الام قال **واما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز**
التحريم **فيلغى ما يظن انه حرام** **وياكل البقية** وان كانا يجزئ كية اخرى
بقيتين لانه امور الناس لا تخلو عن قليل حرام فلو لم يجز الانفاق بالتحريم
لا أدى الى تعطيل اموال الناس فيؤدى الى حرج عظيم كما في الولد الحية
قال **ومنها لو اختلط ودك الميتة بالزيت ونحوه لم يكره** اي وان
كان الزيت غالب او عيلا ما عدا ذلك بان يستصحب به ويبعه بشرط ان
يبين عيبه ويدفع به الى ولد ويغسله بالان المغلوب تابع للغال وكما حكم
للتابع كذا في الولد الجارية قال **وينبغي ان يلحق مسئلة الاواني المنقوشة**
المنسوجة لجمعة من حرير وغيره فيعمل ان كان الحرير اقل وزنا او
مستقلا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره الا ان اقول وقع في
التنازع خاتمة ما يعلم منه حكم ما جئته قال في النعمة سئل ابو الفضل
عن العلم في العامة في موضعين او ثلثة بحيث لو جمع نزل على قدر
اربع اصابع هل يجمع فقال يجمع وسئل ابو جعفر فقال لا يجمع
وسئل علي بن احمد بن المقرئ فقال فيه خلاف انتهى وفي القنية
وما كان مما الشيا به الغالب غير القن كالخن ونحوه ولا بأس وبكره ما
كان خاهرا القن وكذا ما كان خيطا من قن وخيطا من غيره يجزئ
كله وان اقله يجوز كما ذكره في حجب فاما اذا كان خيطا من واحد مستقلا
كالطرز فظاهر المذهب انه لا يجمع وانه تعا على قال **وقد جاوز**
اصحابنا من كتب التفسير المحدث ولم يفصلوا بين كونها الاكثر

تفسير اوقانا ولو قيل به اعتبار الغالب كما حسن اقول
 الذي نضر عليه في الحاي المنع مطلقا حيث قال ولا يسو ولا كنت التفسير
 انتهى وهو مطلق والمطلق يجري على الاطلاق الوان يقرر للسبل
 التقيد نضا اود لالة الا ان صاحب الحاي في نقل حكم كتب الفقه فقال
 وما كنت لفقه وغيرها فالافضل ترك المسايض لانه لا تخلو عما شي
 من القرآن انتهى وفي المحيط ويكره المجتهد من معناه مسكت التفسير
 وكذا يكره له مسكت الفقه وما هو في كتب الشريعة والمشايع المناهضة
 في مسكت الفقه للمحدث بالكم الضرورة والبلوى انتهى هذا ال على الكراهة
 مطلقا فتأمل **قال ولا بأس بشر اجوز الذي بعد اجوز فياخذ**
من كل الف عشرة وسائر الحكم الا حاشي اذا كان الماكر راضيا
 بذلك عادة اقول مقتضى التقيد بالرضا الماكر ان لم يرض لا صرغا
 ولا دالة يجوز وفي مجمع الفتاوى وما تواضع الدال والمسمار
 كل عشرة دنانير كذا قد ذكر حرام عليه في رواية المحيط انتهى وفي تلخيص
 الكبرى يجوز يلج به الصبيان يوم عيد يولي كل وهذا لو لم يكن على
 سبل القمار فالوكان فهذا الصنيع حرام قال **قالوا لوجع بين من**
يحل وبين من لا يحل اختلفت النسخة في هذا المحل وقع في بعضها
 التكرار وذلك ان قال كرهة واجنبية ومجوسية ووثنية وخليلة
 وفي نسخة وخليلة فادري ان اجنبية تكفي عند ذكر وخليلة
 وهذه النسخة التي ينبغي اعتمادها لانه بما يصلح الجمع بين من
 يحل ومن لا يحل قال **ولم الا ان حكم ما اذا استاجر نساجا يسبح**
له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا في خالف بزيادة او نقصان هل
يسحق قدره او لا يحق اصلا اقول يضع علماءنا عليه قال في
 الايضاح شرح الترمذي قال محمد بن الاصل ولو اسلم غزاة الى حاكم
 يسبح سبعا في اربع فعمله كثر من ذلك او اصغر فالرجل بالخيار
 وانه شاء ضمنه مثل غزاة وانه شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر الا

في النقصان فانه يعطيه من الاجر بحسب ذلك لانه اذا تسبح اكثر فقد
 زاد في قدر الذرعان ولكنه اخل بالوصف وهو الصناعة واما كان
 اصغر مما امره فقد نقص قدر الذرعان فيعطيه من الاجر بحسب
 ذلك وانه شاء ضمنه وكذلك لو شرط عليه صفيقا في اية رقيقا او
 بشرط رقيقا في اية صفيقا لانه خلاف الوصف المرغوب فيثبت له
 الخيار قال ولو اوفاه الوصف والذرع وزاد فيه فقد روي عن محمد
 انه له الخيار فانه شاء ضمنه وانه شاء اخذ الثوب واعطاه المسمى ولا
 يزيد الذرع الزايد شيئا لانه اذا زاد في العدم فقد استكمل الغزل زائدا على
 ما امره وربما لا يكون حاجة اليه فيكون له الخيار ولا يلج له لاجل الزيادة شي
 لانه متبرع في العمل قال **ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضي من له**
عادة بالاهداء قبل القضاء وزاد يرد القاضي الزايد لا الكل كما في
فتح القدير فلم يعد الى الجائر وظاهر كلامهم انه زاد في القدر اقول
 وقع في الدرر والغرر ما يفيد ذلك حيث قال صر دهنية الامري
 رحم محمد او ممن اعتاد مهاداة قدر اهدى انتهى قال **واما اذا زاد في**
المعنى كما كانت عادته اهداه ثوب كذا فاهدى ثوبا حرم لم
ان الا ان اصحابنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته
لعدم غيرها اقول لقائل ان يقول لا وجه لوجوب رد الكل لا بقدر ما
 زاد في قيمته لعدم غيرها اقول لقائل ان يقول لا وجه لوجوب رد
 الكل لاكتفا برد الزايد في دفع المحذور حيث القيمة لانه القيمة
 قائمة مقام العين والزائدة ما كانت الا بها وقد قال في الخلاصة
 فيما اذا كان المردي يتاذي بالرد ان يعطيه قيمة هديته وانه
 سبحانه وتعالى اعلم قال محمد بن يعقوب اطلق عدم القبول عقوده في الخلاصة
 حيث قال قال محمد لا يقبل للابن ويقبل للباقيين والله تعالى اعلم قال
 واذا وقف على فقر جيرانه فشهد بذلك فقير ان من جيرانه
 جازت سهادتهما **قال في خزانة الاكل الاحتمال زوال الجوار**

وكذا اهل النخوة واهل المسجد واهل السجن وكل ما يقبل الزوال انتهى وفي
 الملقط اذا وصي بشئ من مال لم يدر فيه فانكرت الورثة سبقت شهادته
 اهل المسجد اذا كانوا عدوا لا انتهى قول ما وجه هذا التقييد انا
 نقول بدينه كل محل فنيته ونوع البرازية وجد القدم ما لا يحفظ اقرانه
 الا كذا وان اختلفا فبرهنا احدهما على القدم والاخر على الحديث فنيته
 القدم او على وشهادة اهل السكنة في هذا لا تقبل قال **ويحتمل ان ما ذكر**
في الوقف محمول على ما اذا كان قليلا يحصى هكذا في جميع ما رايته
 من النسخ والظاهر ان ذلك سقط من الاصل والاف الذي في الظهيرة
 ونقل عن ابي الليث خلاف ذلك قال في الظهيرة يحمّل ان ما ذكره في
 الوقف محمول على ما اذا كان جيرانه كثيرا لا يحصى وما ذكره في الوصية
 محمول على ما اذا كان قليلا يحصى انتهى ونوع خزانة الاكل ولو شهد
 انهما وقف على اولادهما او على ازواجهما او على انفسهما لم يصح وكذا
 انهما عليهما وعلى قوم اخرين لم يصح الا اذا سما قوم معينين صح
 في حصصهم وحصصهم الفقهاء اذا قال لا تقبل نحن ما جعل لنا من ذلك
 ولو شهد انه وقفها على فقراء قرابته وهما مائة فقراء لا يقبل
 الا اذا قال لا تقبل ما جعله لنا من ذلك انتهى قال **ومما اذا استثنى**
محتمل نام فاحتمل فامني فاصاب ثوبه لم يظهر بالفكر قال بعض الشافعي
 للهداية قال ابو اسحاق احفظ هكذا روى الحسن اصحابنا والذي
 في الذخيرة كذا روى الحسن ابي حنيفة وقال الفقيه احمد بن ابراهيم
 وعندي ان المني اذا خرج من راس الاحليل على سبيل الدفق ولم ينشأ
 على راسه انه يظهر بالفكر لانه البول الذي داخل الاحليل غير معتبر
 ومروا المني عليه غير مؤثر فاما اذا انشأ المني على راس الاحليل
 لا يلقى الفكر لانه المني في هذه الصورة صار نجسا بنجاسة
 البول وموجب استبراء وتزول بالفكر فعلى هذا اذا بان الرجل
 ولم يجاوز البول ثقب الاحليل حتى لم يصير راس الاحليل نجسا بالبول

ثم احتمل كلفني فيه انكر انتهى قال **وقد يقال بجعل البول الباقي للامتناع**
تبعنا وجوابه ان الشبهة فيها هو لازم له وهو الذي خلفه
 البول ولم ارم فيه عليه اقول قول ابن الحام رحمه الله تعالى انه لا يظهر
 جسد الا بال غسل لعدم الملمح فيفيد ذلك والله اعلم قال **ومما لو شرط الواقف**
انه لا يوجر وقفه اكثر من سنة فراد الناظر عليها فظاهر كلامهم
 الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على الشروط كما تبين قال الشيخ
 عمر بن نجيم صاحب النهر سبق عن المحيط ان لو اجر اكثر من سنة مخالفا
 للشروط فالاجارة غير جائزة يشهد لذلك قول ظاهر كلام المؤلف
 انه لم يقف على نقل في المسئلة عن المتقدمين وقد وقفنا على النقل
 عنهم قال في خزانة الاكل استاجر حجرة موقوفة ثلاثين سنة يقف
 حنطة في باطنه الا في السنة الاولى ومثله في تلخيص الكبرى مع زيادة
 عروه الى ابي جعفر انتهى في هذا في المسئلة وكلفي حجة في العلم قال
 في فناوي قاري الهداية العقد اذا فسد في بعضه فسد جميعه
 هذا مستند ومقولما قال انه ظاهر كلامهم وصورة الافتنا سئل
 عما وقف عقارات ودورا فاحرق عشرين سنة هل يصح في هذه
 المدة او يصح في ثلاث سنين ويتطرق الباقي فاجاب بان اجارة الوقف
 اكثر من ثلاث سنين ان ارضا او اكثر من سنة ان دالا لا يجوز
 تفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا اذا شرط شرط يتبع ولا يزد عليه
 الا ضرورة لا بد منها والعقد اذا فسد في بعضه فسد جميعه
 فيفسخ العقد في جميع المدة انتهى ثم قال الشيخ عمر بن نجيم لا حية
 وهذا هو الموافق لكلامهم عرف من مارسه وصرح قاضي خان
 في مسئلة صلح الزوجية عما تمنعها وصدقا بان العقد اذا فسد
 في البعض لم يفسد الكل انتهى والذي استظهره العلامة الطوسي
 الفساد فيما زاد قال **لانه اجتمع البيع والمهر** لم يظهر وجه الاجتماع
 لانه اما ان يكون مقبلا فالقصر في حقه غير صحيح واما ان يكون مسافرا



فالأكل غير صحيح فاعلم قال **ولو أمرم قاصرا فبلغت سفينة دارا قاصدة**
فانه يتم ولو شرع في الصلاة في داره فسارت سفينة فليس القصر
ولم أره الآن أقول بفضل عليه شرع إجماع الكبير لعله منه أحصيري حيث
 قال شرع في الصلاة في السفينة ودخلت السفينة في فلاة الصلاة صار
 فرضه أربعا افتتح الصلاة في السفينة وهو مقيم فحرت به السفينة لا تتحول
 صلاته إلى صلاة السفر انتهى وعلل ذلك في كفاية المحيبي بنص وإن لم يصل
 صلاة المسافرين إذا افتتح الصلاة في السفينة وهو مقيم ثم سارت به
 السفينة حتى خرجت من مصر وغلب فيها حكم الإقامة وكذلك إذا افتتحها
 مسافرا ثم أقام لأنه المسافر قد يلزمه صلاة الإقامة وهو مسافر إن
 يقدر يقيم فإذا جازاته نلزمه صلاة الإقامة جازاته تنقل صلاته إلى صلاة
 الإقامة أيضا بدخوله مصر قبل الإتمام ويبقى على حكم الإقامة بخروجها
 من مصر قبل الإتمام انتهى وله نظير قال في الخلاصة العبد إذا كان مع مولاه
 في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعا حتى لو
 سار على رأس الركعتين كان عليه إعادة انتهى لكن وقع في الظهيرة
 في اللاحق أنه لا يلزمه تمام الصلاة ونصه اللاحق إذا حدث ودخل
 مصر ليقضيا لا يلزمه تمام الأربع ولا يصير مقيما بدخول مصر ذكره
 البزدوي قال **تدبير وليس من القاعدة ما إذا اجتمع في العبادة**
أحضر جانب السفر فانا لا نغلب جانب أحضر ومقتضاها تغليب
لأنه اجتمع التبع والمحرر أقول ليس هنا اجتماع مبيع ومحرم لأن
 القصر عن غاية الأمر أمر داوود بن أبي بكر في فرضه أربعا أو
 اثنين فرجح جانب الاثنين لأنه الأفضل والعل **فصل في**
في هذه القاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع
أقول وفروع ذكر كبرية منها الصلاة إذا جازت من وجه وفدت
 من وجه آخر يحكم بالفساد احتياطا ومنها إذا لم يمكن أداء الوقتية
 الاعم التخفيف في قصر القراءة والأفعال فيرتب ويقتصر على أقل ما يجوز

به الصلاة كما في المحتسبي وفي خزائن الفتاوى ولو كان الخيار للمعاقدين
 فاجازا أحدهما وفتح الآخر معا فالفتح أولى **قال وإن كانا في مكان**
سواء أو كانت الكفارة أكثر لم يصل عليهم لأنه اجتمع ما يوجب الصلاة
 وما يوجب الترتك لكن توجب الترتك لأن ترك الصلاة على المسلم يحتاج
 بحال فكان الميل إلى ما يباح أولى بخلاف ما إذا كانت الغلبة للمسلمين
 لما لا العام حكم الكل فلم يجتمع ما يوجب الترتك حكما كما في الولوالجية
قال ويغسلون ويلبسون ويدفنون في مقابر المشركين هذا على
 أحد الروايتين وفي الرواية الأخرى يدفنون في مقبرة واحدة كما في
 الولوالجية قال **وقد روي المانع على مقتضى في مسألة سفر الرجل**
وعلى آخره فانه لا يمنع من الترتك في ملكه لحق الآخر قال
 في شرح التكملة الأصل أن الإنسان يمنع من التصرف في ملكه لعلق حق
 الغير به كالأهوا فانه يمنع من وطئ الجارية الموهوبة واستخدامها وإن كان
 الملك ثابته **أقول** وروى المقتضي في الدار المشتركة حيث أبا حولا
 للحاضر سكنى الكل وفي الجوهرة وإن استمر في الطريق روي أو من أبا
 فانا أصابه الطرف الداخل الذي هو في الحائط لم يضمن وإن أصابه الطرف
 جميعا ضمن المصنف وإن لم يعلم أي الطرفين أصابه القياس أنه لا يضمن
 للشرك وفي الاستحسان يضمن المصنف انتهى في هذا يفيد ترجيح المقتضي
 على المانع والدار علم ومنها ما قالوه لو شرع في الفرض ثم أقامت الجماعة
 فانه يقطع أنه في القاعدة **الثالثة لم أرها أصابا لا مجملة ولا**
مفصلة كما هو ظاهر الإطلاق قال **وارجوه من كرم الفتاوى لا يفتح**
بها أو شيء من مسائلها وهي الأتيان في القرب قال في المضارح
 القربة ما يتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى ويراد بها تعظيم الشئ
 مع إرادة ما وضع له الفعل كبناء الرباطات والمساجد والحجور
 ونحوها فافها قربة يراد بها وجهان مع إرادة الاحسان بالناس
 وعصول المنفعة لهم وفي شرح الجواهر القربة عبارة عما يقصد به

تفطيم استقامت مع تعلق منفعة العباد كبناء المسجد وهي اعم من الطهارة
والصلاة تطلق على ما يعظم فيه سعة القربة لا تطلق اقول
وقد ظفر نافذ وعربا جردا تذاكر ففضل امره بوقت من سبيل او في اقسام منها
ما قاله في النسخة كتاب المصحية من باب الاكل واذا به والفضائل فاولها
الاخبار عند العقلة انتهى ونوع الايضاح شرح التمريد للامام الكرواني واذا
استرك سبعة في بركة بريدون القربة اجزاهم اختلفت الجهات او اتفقت
وان ذبح احدهم عما ميت جاز استحقاقا والقياس لا يجوز وهو رايه
الى يوسف لان الفعل لا يقع على الميت فصار نصيبه اللحم فلا يجوز وجبه
الاستحسان ان التزويج على الميت جائز الا ترى انه يخرج عنه ويتصدق
بالشيء وقد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم عن امته فاذا جاز كانت جهة القربة
ثابتة انتهى ومنه الاخبار بالمسئوب قال في شرح شرعة الاسلام
ويترك يسور اخيه المسلم طريا سورا كالحار من المشايخ والعلماء والهاد
وخوهم والاشقي قوما اي طلبوا منه السعي بدلا بالسوء ثم بالشاب
الا ان يكون الشاب اعلم فيقدم على الشيخ الجاهل في الاكل والكسب والاشي
والجور وغير ذلك ويكون الشاب هو المشيوع والمقلد به فيسبقهم
باجمعهم ويشرب هون في اخر القوم لئلا ينادى بتقديم نفسه ويدور
القدح على الامني فالامني لانه احق على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم
وفيه دلالة على سنية اختيار الامني وان كان مفضوحا كان في شرح
المشارك ولا يعطيه على من في يساره الا باذنه صاحب الجانب الامني
ما ذكره صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بهرا فيمنه
منه وعما يمينه اصغر القوم وهو ابن عيسى رضي الله عنهما وعما
يساره اشياخ وقال عليه الصلاة والسلام للخدام انا ذماني في انا اعطي
هؤلاء فقال الخدام لا والله فاعطاه الخدام انتهى افاد المشارح جواز
الاخبار بالقربة مع الاولوية بتقديم القوم على نفسه في الكسب اذا
طلب منه السعي وبين عليه الصلاة والسلام بقوله انا ذن لي الخ وان

كان في الحجة اليه احق بالشرب الا انه يؤثر بذكره في كانه من جهة السعي
ولا ويب ان مقتضى طلب الاذن مشروعه في ذلك من غير كراهة لانه
عليه الصلاة والسلام لا يستأذن غيره الا فيما هو مشروعه بلاكراهة
وان جاز ان يكون غيره افضل ومنه الاخبار بما اطلما ردة قال
في الظهيرية ثلاثة نفر في السفر جنب وحائض طهرت من الحيض
ميت ومعهم ماء الماء قد رما يبغي لواحد منهم ان كان الماء ملكا لواحدهم
فحقه حق به وان كان مباحا قال عافة المشايخ الجنب اولي وقيل غسل
الميت اولي اقول مقتضى قوله ان الجنب اولي ان لكل من الجنب والحائض
اخبارا صاحبه بالماء اذا كان ملكا له وان صرفه لغيره وغير الجنب ومنه
اذا كان مباحا خلافا لاولي ثم راسي في الخبرين القائمين ما يشير الى ما فهمته
مع زيادة شيء في علم المتأمل وصرفه من ذلك ثلاثة في السفر جنب
وحائض وميت ومعهم قد رما يبغي لاحدهم فان كان ملكا لاحدهم فهو اولي
به وان كان المال لهم جميعا لا يصرف الى واحد منهم ويباح النسيم لكل من الميت
فيه نصيبا وينبغي لهما ان يصرفا نصيبهما الى الميت ويتيمما وان كان
مباحا كان الجنب اولي انتهى ومنه قال في الخلاصة وهو رايه
في الصلوات في مفازة ومعهما من الماء ما يبغي لاحدهما فالابن احق
بالماء وقال محمد بن مسلم يصرف الاب هو المختار وحكي في الدخيرة القولان
ما غير من جميع الا انه قدم كون الابن احق بالماء وعلل بان الاب
لو كان احق لكان على الابن ان يسقي اياه ومتى سقى اياه ما من من العطش
فيكون هذا اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعين على قتل نفسه
وصار كرجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم اثما
والله اعلم اقول فقل هذا لو ان الابن الاب كان الاثنا رجلا والاب
اعلم ومنه الاخبار بالملحة حكى في الجامع الصغير وغيره في الكتب
ان الامام رضي الله عنه قدم ابنا يوسف في صلاة المغرب يوم
التمر فصرى به جماعة قال بعض المشايخ وحكي وهذه المسئلة تدل على الشيا

منها بان منزلة عند اساتذه حين قدمه واقتدى به وقال بعض
اخرى ان الاستاذ اذا اقترب من بعض اصحابه لم يقدّمه ويضعه عند
الناس حتى يعظمونه كما فعل ابو حنيفة رضي الله عنه اقول **يؤخذ**
منه جواز الايتاء بالجل الاسنى لاداء العبادة المحضة المشتملة
على الاجل والتعظيم وتوحيده في شريعة الاسلام ولا يؤم الرجل
في سلجانه اي حكمه ولا يثبته الا بذنه يعني اذا كان الوالي او نائبه
او صاحب البيت عالما بما تقوم به الصلوة فهو اولى لان الامامة بغیر الاذن
ممن ذكر توذي الى التباغض واجماعه شرعت للاجتماع والافتقار انتهى
ونع خزانة المفتحي من اجنابة ثم الاوليا على ترتيب العصيات الاقرب
فالاقرب فان سنا وواخي اقرب فأكبرهم سنا والاقرب ان يقدم
سنا انتهى **ومنه** الايتاء بالمكانة في الصف قال في المضمرات
عن نصاب الفقه ان سبق احدا بالدخول في المسجد واخذ مكانه
في الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سنا ومن اهل العلم ينبغي له
ان يتأخر ويقدمه تعظيما انتهى ومثله في الضياء العنوي وهذا
علم ان ما وقع في النهر الفائق ان الشافعية ذكروا ان الايتاء بالقربة
مكروه كما لو كان في الصف الاول فلما اقيمت اثر غيره وانما هو اعدنا
لاتاباه لا يعول عليه لما علمته من المنقول في شرح البخاري للعلامة
العيني قوله ما اذا نال في ظاهره انه لو ادنا له لا اعطى ولو خدمت
ذكر جواز الايتاء عند ذلك قيل انه مشكل على ما استمر عما انه لا
ايتاء بالقراب وانما الايتاء المحمود ما كان من حفظ النفس دون
الحاجات وقد اقصى القاضي في النقل عن العلماء على كراهة الايتاء
بالقراب بخلاف ما توهه كثير من الناس ان يجرى الايتاء بالقراب
التي ومنه الايتاء بنوع الواجب قال علماء ونامة رمي بصانعي
احدهما عن نفسه والاخرى لآخر جاز ويكره **ومنه** الايتاء بماء
الوضوء ثلاثة ميت ورجل وامرأة وهب لهم رجل وقدما لهما

فالرجل

فالرجل اولى به لانه الميت ليس من اهل قبول الهبة والمرأة لا تصل الامامة
الرجل كما في خزانة الاجل اقول **علم** من قوله الرجل اولى جواز الايتاء
ببعض ماء الوضوء بلا كراهة ما اذا كانا رجلين فالظاهر يجوز ما غير
اولوية والله اعلم قال **ثم رابعت في الهبة في النسبة** اقول وقع ذلك
في قاضيهما وغيره من كتب المذهب واستدل لكون الايتاء افضل بقوله
لانه انزل فيه قوله ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
القاعدة الرابعة للتابع تابع قال في الوالوجية السقط تابع
للشاة من وجه واحد من وجه لانه وصف من اوصاف انشاء لان
من ايتاه فوجب فقضايا بالشاة وهذا حد الوصف واحد من حيث
انه يقوم بنفسه بعد المزاوية انتهى قال **يدخل فيها قواعد الاولى**
لا يرد بالحكم مالم يزل المتبوع ومن ذلك ما لو سرق صبي احل
يقطع لانه ليس بحال سواء كان يعبر عن نفسه او لا يعبر وكذلك
اذا كان عليه حلي لم يقطع عند ابي حنيفة لانه احلي تتبع له وقال
ابو يوسف يقطع كذا في الوالوجية ومن ذلك لو سرق مصحفا
محلي الايتاء بعبدة ولا عبدة للشيعة وكذا من سرق آنية فيها امر
وقيمة الاية تزد على النصاب كما في الجوهرة ومن ذلك ما قالوه
في دعوى الشبهة الولد اصل في النسب لانه الام بقضاها اليه فقال
ام الولد حرمتها مستغادة من حرية الولد لانه الثابت لها حق الحرية
وله حقيقة الحرية كما في المشرع وغيره قال وفيه الشبهة
المرتب يدخلان في بيع الارض يتبعان الا يفرق بالبيع في الاظهر
وبعد فاسد لانه مجهول واختلف المتأخر فيما اذا قال بعثك
هذه الارض بالف درهم وبعثك شئها قال بعضهم لا يجوز
لان الشئ صار موقوف على البيع وقال بعضهم يجوز لانه بقي
بيعا بتكامله حيث لم يذكر له ثمنها حتى لو قال بعثك هذه الارض
بالف درهم وبعثك شئها بائة لا يجوز بل خلاف لانه صار صلا

من جميع الوجوه كما في الذخيرة وقال في عمدة الفناوى رجل باع ماء
بجارية من غير رضاها كانت عادة يجوز ان ياتي وقال **وخرج عنها البص**
لو قال المدعيون تركت لاهلها وانطلت او جعلت المال حالاً لاهلها
يبطل كانه اخا فيه وغيرها قال في الذخيرة فيه رواية قال
يبطل الاجل كانه قوله لا حاجة لي بانه يحتمل تركه ملكه ويحتمل
انطلت فله يبطل بالشك وفي رواية يبطل الا لا التركة مثل هذا البطلان
يحكم العرف يقال فله ترك حقه ويريدون الا يرا ان ياتي قوله
وكان القاضى رحمه هذه الرواية قال **مع انه صفة للدين تابعة**
لوصفها فلا يرد حكمه اقول **نص على ما على منع كونه وصفاً**
نص الاجل في الدين ليس بوصف لانه لا يثبت الا بالشرط قال في
شرح الجامع الكبير للحصري الاجل ليس بوصف للمال وكيف يكون
صفة له وهو حق في عليه المال الا ترى ان بعد حلول الاجل يثبت
المال كما كان انتهى وفي الترتيب في الخالف الاجل ليس بوصف للمال
اذ لو كان وصفاً لذهب عند ذهابه اذ الشئ لا يبقى بدون صفة
وقالوا ان الاجل من العوارض انتهى ومن رام زيادة البيان فغلبه
بكتاب الشفعة قال **وما خرج عنها الواسط الجوده فانه يصح**
لانها حقة كما هكذ في نسخة اخرى وفي بعض النسخ لانها حقة
باسقاط كما قال **الرابع يغتفر في التتابع ما لا يغتفر في غيرها**
وكذلك الخلف كما في التيمم لانه الشئ فيه شرط واجب عن الغير فان كوي
فيه شرط قال **وقرباً منها يغتفر في الشئ ضمناً ما لا يغتفر**
قصد وفي الذخيرة في آخر الفصل الثالث من الحصة ما ثبت حكم الشئ
لا يراعى له من الشروط ما يراعى لما ثبت مقصود انتهى قال **ومنه القاضي**
اذا اختلف مع الامام لم يولد الاستحلاف لم يخرج عن قوله
ذلك المستحلف بشئ لم ينفذ كما في خزانة الاكل والفصول الثلاثة
موقوف لانه الذي فوض أو مستحلفه القضا لا التقليد فلا علك

ان يصير

ان يصير حكم فلا انا به بل اذنا فافذا بل اجل كانه ما ذوال الاستحلاف
واما علم ومما هم متسانة **هذه القاعدة ما في الحاوي بنص وانما تزوج**
بشهادة عشرين او صبيين او كافرين لم يخرج فاذا النزل كالصبيان او اسلم
الكافران او اتفق العبدان وشهدا بذكر هذا القاضي اجزاء قال
ولو كان عدلاً ففسق افعل عند بعض المشايخ وذكر ابن كمال انما
مفتي الروم ان الفتوى عليه اقول نص في تلخيص الكبرى ان الفتوى
على انه يستحق العزل ولا يعزل فصح انه في المسئلة اختلاف الفتوى
فالفتوى مخيرة بينهما فتبي صح وفي خزانة الاكل من الزكاة اذا جاز المولى
العزل وعند بعضهم ان اقرب الجور العزل والا فلا وقال بعضهم
العزل الحاكم بالجور اما الامر فلا انتهى وفي الترتيب في
النوادر عدة اصحابنا الثلاثة انه لا يعزل بالفسق وكذا في ادب
القاضي الحسن وكذا قاله العراقيون انتهى قال **الثانية لو ابق الماذون**
انما ولو عادته اباقة هل يعود الاذن لم يذكره محمد والصحاح انه لا
يعود كما لو محد صرحا كما في المشرك وسياقي باب الحجر انما يصح
انه لا يحج بالابق والله اعلم قال **ولو اذن لا يبق صح كما في بعض النسخ**
وقال الاقطع لا يجوز ان يعيد الاذن الا بيق هكذا ذكره خواهر راده
في مبسوطه وهذا محمول على اختلاف الرواية كما في المشرك في الماذون
قال **وقده قاضي خاها بما في يده** اقول نص قاضي خاها وانه اذن
لنه التجارة مع ما كانا العبد في يده صح اذنه انتهى ولا تنظر فيما
اكتفى الى قول الغزي في الحجر ولم يستثن هذا المؤلف فانه قصور
في الاطلاع والله اعلم **القاعدة الخامسة تصرف الامام على غيره**
منوط بالصلح اقول وقع في بعض الكتب ولا يثبت نظر فيه وفي
شرح الجامع الكبير **تصرف القاضي انما يثبت فيما يثبت لعامة**
المسلمين اذا كان فيه منفعة لهم اما فيما فيه مضرة فله فساد جوده
وعدمه بمنزلة الا ترى انه لو اذن باسقاط مال رجل واستهلكه في

ومما علق الخامسة تصرف الامام
على من يمتنع منه بالصلح

من بيت المال لا يصح اذنه ولو فعل لا يكون صانعاً انتهى قال **ويح على الامام**
ان يفتي المرقا وصره في كل مستحق قدر حاجته قال في المنتقاهات
 الواجب على الولاة والمائة والسلاطين ايضا الحق في الاربابها ولا
 يحسب قضاء عنهم على ما يرى في ذلك من التفصيل قال **ولهذا قال ابو يوسف**
في كتاب الخراج من باب احياء الموات هذا اسم كتاب لفتا الامام ابو
 يوسف للخليفة هارون الرشيد العباسي وهو في الآل قال **وليس للامام**
ان يخرج مائة من يد احد الا بحق ثابت معروف فتا بالان يقول ليس هذا
 بنص في عدم النفوذ لكنه لا يلزم من متعه وحرمة ذلك عليه عدم النفوذ
 والذي يفتي بغير المنع اقتداء بالمشايخ وسئل شيخ مشايخنا العلامة
 القاضي علي بن محمد جبار الله بن طهر بن القاسم المكي عن ابويه وظيفته
 بالتقريب وهو قائم بالحكومة ثم انه شخصاً تعدي وطلبه من ولي التقريب
 ففرض فيها فلهذا يجوز ذلك الشرع الشريف والقانون المحمدي الشريف
 فاجاب **الذي اختاره المتأخرون** من علماءنا رحمهم الله تعالى لا يجوز عزل
 احد من اصحاب الوفاة بغير جرم محض كان في يده ان ينفذ واجاب
 مرة اخرى اختار المتأخرون من علماءنا ان كل ذي وظيفة واستحقاق
 لا يجوز عزله بغير جرم سدا للباب التعدي والفساد انتهى اقول وهذا
 الذي يتعين الاقناب ووجهه قال **والعطاء الذي جعل الامام العطاء**
له لانه الاستحقاق للعطاء بانفاق الامام لا دخل فيه لوصاء الغير
 هذا سند من اساتير طائفة من علماءنا في التقرير للفرع وافتى العلامة
 الشيخ قاسم الحنفي بتقديم تقرير الناظر الخاص على الناظر العام اقول
 ووجه ظاهره لا غبار عليه قال **ولهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا**
اذا وافق الشرع وصريح في الذخيرة والولوية وغيرها بان
 القاضي اذا قرأ آتيا المسجد بغير شرط الوفاق لم يحل للقاضي ذلك
 ولم يحل للفرش تناول المعلوم اقول **الذي قاله في الذخيرة** هذا
 ذكر واي موضع اخر ان متولي المسجد اذا استأجر انسانا ليس المسجد

جيبود

ويعلق

ويعلق الباب وينفذ عمال المسجد يجوز ذكرنا قبل هذا ان المتولي اذا
 اشترى غبلا لخدمة المسجد بما لا المسجد يجوز وهذه المسألة دليل
 على جواز ضياعه بما لا المسجد انتهى فاقضوا للمواظف على احد
 الوجهين ليس في محله وني غلة الفناوي من الاجارة اذا استأجر جلا
 لحال السراج الى المسجد او لكسبه يجوز اذ لم يبرح احد منا ان ينفذ
 اقول **فعلى هذا لا تخالف بين القولين** لان ما قال بالمنع اذا اذا
 كان هناك مما يبرع ومن قال بعدمه اذا اذا لم يكن هناك مما يبرع
 قال **وبه على الضرورة احداث المربيات** مطلقا ينبغي التفصيل بالحاجة
 وعدمها ولذا قال في الفتية زاد وجه الامام من وقف المسجد دارا
 وحكم الحاكم بذلك لا ينفذ وعن المتأخرين لا ينفذ على خلافه قال
وسئل عن تقرير القاضي للمربيات بالاقواق فاجبت بانها
كانت من وقف شرط الفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس بلام وللناظر
اليعرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره
في يلزم وهي اوقاف الخصاف وغيره واستشكل بعض الفقهاء
 بان شرط الحكم سبق الدعوى اقول لا اشكال له فعمل القاضي
 وامره حكم ولا يستطفيه الدعوى ولا يسوغ نفسه بوجه
 ما يعلم هذا ما مر من الفقهاء الذي يظهر في غيره من كلام
 صاحب المحيط صريح في عدم نفوذ تقرير غيره فيه لانه
 قال في القاضي اذا عطى بعض القرابة ان قضيه بذلك جعله
 رابطة لهم في الوقت جاز ذلك وصاروا هم اولي سائر الفقراء
 وليس لقاض آخر ان ينفذ ذلك لاي الاول في موضع الاجتهاد
 وضار فعل القاضي كعمل الواقف انتهى وهذا علم امامنا في بعض
 اهل العقلة ان لو اتي احرم الشريف ان يخرج مائة مائة وظيفته
 مطلقا منه لقدم واسه اعلم قال **من سئل لو ورثه فريض وقف**
سكت الواقف عما مصره ففرضه هل يصح فاجبت بانه لا يصح

لما في كتابنا رخصا في ارض الوقف لا يصرف للفقر او انما يشترط به المتولي
مستغلا اقول الذي نص عليه اخصاف صوف الفاضل الى الفقر اقول
 جعل ارضه صدقة موقوفة لدفعه وحل على فقرا وابنه على ان يبذل
 باقهم اليه نسبيا او مطلقا فيعطى من غلة الوقف في كل سنة الف درهم
 ثم يعطى من بليته بعد ذلك في كل سنة تسعمائة درهم ثم الذي يلي هذا
 يعطى في كل سنة ثمانمائة حتى ينتهي الى آخرهم قال هذا جائز خفيف
 على ما شرطت من ذلك قلت فما نقول ان فضل غلة الوقف شيء قال يكون
 الفضل للساكين من قبله من سمي له شيئا من غلة هذا الوقف قد
 استوفى ما سمي له الوقف انتهى اقول وجه ذلك ظاهر لا الواقف
 قال صدقة موقوفة وقد نص على ذلك في كتابه في اماكن عديدة
 والله اعلم **القاعدة السادسة اكدود تدرا بالثبوتات** اي الثبوتات
 وهي انواع قال **الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت** قال في المصنف
 الشبهة دلالة الدليل مع تحالف المدلول وعزاه لشيء في محل اخر منه
 الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت كما قاله المؤلف قال **المحقق**
في حق الموهونة في رواية اي رواية كتاب اكدود وهي المختارة كما اشار
 اليه المؤلف فيما ياتي ونص عليه في محله قال **في من الشبهة وطى امة**
اختلف في صحة تكاثر ومن ذلك ما اذا زوج الصغيرة ثم لا يتغاي
 بطله اختلف المتابع فيه قيل التكاثر فاسد كما في احكام الصغار
 وقيل الاصح انه باطل كما في البرهان قال **الثانية لا يصح العفو اكدود**
ولو كان احد القذف اطلقه وهو مقيد قال في مختصر الظهيرية رجل
 قذف امرأة المحصنة بالزنا حتى وجب للعانة ثم صالحها على مال
 ان لا يظلم للعانة كما باطلا ولا يحل المال وعفوها بعد الوقوع باطل
 وقبل الوقوع جائز والله اعلم ومنه انما يثبت اكدود بجزئ الاسقاط
 واذا عفى المقذوف عن القاذف فعفوه باطل ولان يطالب بالحد
 وعما في يوسف انه يجوز عفو والعفو حسن وسيجوز الحكم ان يندبه

الحامد

الى العفو وبه نأخذ انه في البيع ولا يصح العفو عما حد القذف عند علمائنا
 وله ترك الخصوصية وذكر الطحاوي انه يصح ان يبيع **لا يخلو فيها اي**
 في الحدود وفي دعوى القذف وانما يستوفى في السرقة لاجل المال كما في خزائنه
 الاكل **تنبيه** مفيد قال **يقول المترجم في الحدود كغيرها** اي يخل
 قول واحد عند أبي حنيفة والي يوسف وقال محمد لا يجوز الا ان ترجم له
 رجلا او رجلا وامرأته لانه قول المترجم بل دعما عبارة الامم في
 شرح الادب قال **ومنها لو جن القاذف بعد حكم عليه** اقول اطلق الحكم
 في خزائنه الاكل في حق الموقوف حيث قال ولو صار القاذف معتوقا سقط
 عنه القذف ويجب الدية استحسانا انتهى ولم اركم مالوزال الجنون
 والعته هل يعود حكم الاول ام لا والله اعلم قال **ولا قصاص بقول**
قال اقلني ففعله اختلف في وجه الدية والاعم عدمه ولا قصاص
 قال في التوازيه ويجعل الاباحة شبهة في ذرء القصاص لا يستبدل
 بالمال وقال في الترتيب في الاباحة لا يجب الدية في اصح الروايتين
 اصحابنا قال **الشفاعة لا يجوز في القصاص** قال العلامة العيني
 الشفاعة هي سؤال فعل الخير وترك الضر عن الغير على سبيل الشفاعة
 انتهى وقال الاكل في حديث الشفاعة اوجبوا ولا يتنازل الحديث
 اكدود في الشفاعة لا يوجب اكلها في المباحة كدفع الظلم او تخلص
 خطا وامثالها وكذا العفو عن ذنب ليس فيه حد اذا لم يكن للذنب مضر
 فان كان مضر فلا يجوز حتى يرتد عن الذنب ولا يصح ان يرضى
 وفيه مبسوط لرسولي واذا قضى القاضي بحد القذف على القاذف
 ثم عفا المقذوف عنه فعفوه باطل وبغير عوض لم يسقط الحد بعفوه
 عندنا وذكر ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عفا عن ابني يوسف انه يسقط
 انتهى قال **واما العدية فهل تسقط لم ارها الا ان** اقول الظاهر من كلامهم
 انها لا تسقط بالشبهة لانه وجوبها بطلان الجور لا جرمه سائر الكفارات
 بخلاف الكفارة في الصوم فان فيها معنى العقوبة فتدرا بالشبهة

أخفا وجهه لاجل الزجر لا لاجل حصول ما يجاب القصاص فشاكت العقوبات
من هذا الوجه فالتحقق فيها هو من خصايصها وهو السقوط بالشبهة
كأنه مخرج الجمع للمؤلف ونحو المصنف في الفقارات من حقوق الدائرة بني العباد
والعقوبة وجهه العقوبة راجحة في كفارة الإفطار فتدبر بالشبهة
بمخلاف سائر الفقارات **القاعدة السابعة** **الحرام يدخل تحت اليد** أي لا يثبت
اليدين عليه حق لا يقع عليه العصب لأنه لا بد نفسه لأنه الأصل في الأدعي
لا يثبت عليه غيره كإكراه الحق لا يكون ما كانا كالمقاسم واليهما يحكم
الذي يلي من الدعوى وأما قوله بأن اليد تثبت على الحق من حيث الوجهية
حتى صارت نية له العصب يقع عليه كما هو ظاهر كل من قيد ذلك
بالخلاف الوفاق قال في المحيط من الدعوى صغيرة يتكلم في دليل
يدعيه أنه ابنه ثبت النسب استخفا إذا لم يعبر عن نفسه لأنه لا بد له
على نفسه يدا فعدة بل في يد غيره يدا قاهرة وتحت ولايته كحافضة
كالبريمة العاجمة لا الأدعي ما فارق البهائم إلا بالعبارة الناطقة
ولهذا الوادي أنه عبده يقبل فإذا ادعى ابنته أو إلى أن تقبل لما فيه من
تحصيل النفع للصغير بالتزام النفقة والحضانة والتربية والتشريف
والقول والنسب **قوله** **والأدعي ما إذا وطئ مرة بشبهة فاحلها**
ومأنت بالولادة وينبغي عدم وجوب رتبة الحمل في ما إذا كانت أمة
أقول نص في البناءة على عدم وجوب الضمان في صورة الزنا في الشبهة
من باب أولى ونص محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة الرجل يعصب
أجارية فيزني بها ثم يردّها فتموت في نفاسها قال هو ضامن
لقيمته يوم علقته وليس عليه في آخر ضمان قال أبو يوسف ومحمد لا ضمان
عليه في الأمة أيضا إذا ماتت من نفاسها بعد ما يردّها انتهى قال
الصدر الشهد في شرحه يد يد به إذا زني بها مكروهة كانت أو مطوعة
قال محمد مطلقا ولم يقيد بحال الطواعية وإنما يقيد بالحمل من الزنا
لأنه إذا كان من الزوج أو من المولى فلا ضمان عليه قال **ومما فروع**

القاعدة

القاعدة لو طأ وعنه مرة قد التمرنا على بالعاقلة البالغة علم الزنا
فلا مهر لها كما في الحائض ولو كان الوطئ صبيا فلا مهر وهذا ما يقال
لنا ووطئ خلاصا **الحديث والعقد** ونحو الذي يلي من المكاتب الوطئ في دار الإسلام
لا يخلو عن الضمان لاجل بولي وكذا الزنا في دار الإسلام ولا مهر له من المهر وجب
ثم سقط قال في الفتاوى لأوجب المهر لوجهين أحدهما أن رضاهما معتبر
في إسقاط حقها والثاني أنه لو ضمن يرجع وفي الصبي عليها كمن أمر
صبيا بشئ ولحقه غير يرجع وليه على الأمر فلا يفيد القميين والسلم
ونقص أنه الأكمل إذا تزوج الصغير بغير ذن الوطئ ووطئ فلا مهر
الذي البكر وكذا ما محمد بن زناه بناء على قوله ومما ذكره زوج عبده
من أخته حيث قال بعضهم لأوجب المهر لأنه لو وجب لوجب لنفسه وأنه
لا يجوز وقال بعضهم يجب ثم يسقط لأنه يجب حضانة لها وفيه فائدة
لو كان عليها دين يستوفى منه ويقضى دينها قالوا والمولى أظهر كذا في
شرح الجامع الكبير قال **ومخرج من القاعدة قوله** **صاحبنا إذا تزاعى**
رجلانه في امرأة وكانت في بيت أحدهما فهو ولي لكونه دليلا على سبق
عقد قال في الموالجية إلا أن يقيم الآخر البينة أنه تزوجها قبل أن ي
ونع اكتار خانيه أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة
أنه تزوجها قبله كأنه ولي انتهى وزاد في خزانة الأكل وأما تكن في
بيت أحدهما اليها أقام البينة أنه أولى فهو الحق فيها وإن لم يكن لها بينة
فلهما أقرت في أمارة وأما لم تقر بشئ فحق بينهما وبينها انتهى وهذا
علمه قوله والأولى أن يقال أن الزوجية يد الزوج ليس بوضوح
لتصور التحليل فنامله قال فيقال في أصل القاعدة أن الرجل يدخل
تحت يدها إلا الزوجية فالحق في يد زوجها هذا بناء على ما جعله
الأولى في التحليل وقد علمت ما فيه **القاعدة الثامنة** **إذا اجتمع امرأتان**
من جنس واحد ولم يخلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا
قال في المبوط إذا زني الرجل مرات أو قد فمرات أو سرق مرات أو سرق

لا قيام عليه الاصد واحد لا مبني الحد ود على انما احل له المقصود الزجر وذلك
 يحصل باقامة حد واحد لا ما المغلب في حد القذف حق الله تعالى وشمل
 باطلاقة ما اذا كان المقذوف جماعة بكلمة او كلمات متفرقة فانه لا قيام عليه
 الاصد واحد كما في المسبوح والظاهر ان الحكم في البقية كذلك ولم اره الا ان
 والله اعلم قال **ولو باشر المحرم فيما دون الفرج ولم اره الا ان** **وقع في الطر البسي**
ومقتضاها الاكفان بوجوب اجماع ولم اره الا ان **اقول** وقع في الطر البسي
 المقصود بما يشمل ذلك بنصف المحرم اذا ارتكب محظورات الاحرام مرارا
 على وجه التحليل والرفض لا حرامه فعليه جزاء واحد لا ولد انقطاع
 الاحرام وان لم يكن على وجه التحليل والرفض لا حرامه لزمه لكل واحد حصل
 انتهى فانه قلت ما نقله عن الحائض يد على ذلك قلنا ليس فيها ما يدل
 عليه لان ما في الحائض جامع مرة اخرى وذلك فيما اذا باشر محظورات شاة
 ثم جامع فتاحله قال **ولو طاف القادم عما فرضه ونذر دخل فيه**
طواف القدوم قال الطر البسي وقد ندرج تحت الفرض على اعتقاده
 الطواف الذي ياتي به فرض عمرته يحجز به عما طواف القدوم كما في صلاة
 الفرض اذا بدا بها اول ما دخل المسجد اجزائه عما التحية وكذلك المفرد
 اذا بدل بالوقوف بعرفة ثم طاف طواف الزيارة يحجز به عن طواف
 القدوم انتهى **اقول** وقع في المتن ما يدل على انه لم يشرع الايتان
 به الا قبل الوقوف حيث قالوا ومن دخل مكة سقط عنه طواف
 القدوم ويمكن ان يجاب بان المراد من السقوط انه لم يشرع الايتان
 به الا بعد الوقوف على وجه الاستقلال والله اعلم قال **وكذا لو تلى آية**
وتكرها في مجلس واحد **اقول** وكذا لو كان رجلين افتتخا القطوع
 وقراءة سورة واحدة يسجد كل واحد منهما لما كانا قراها وليس
 على كل واحد منهما ان يسجد اذا فرغ لما سمع من صاحبه لا بالملكوية
 واحدة والمكان واحد والمؤدات اكل اجتماع الحرفين لها وان
 سجد كل واحد منهما ان يسجد في الصلاة فلا يسجد على واحد منهما

بعد الخروج من الصلاة فبها السماعية دخلت في الصلاة فيه بسبب
 اتحاد السبب وقد سقطت الصلاة فيه بالخروج منها فستطاع السماعية ايضا
 كذلك المبسوط قال **فالاولى كوطي جارية ابنه او مكانه والمنكوحه فاسدا**
على نية الفناوى العتابة بقوله اتحاد الشهية **قال ومن الثاني وطي**
احد المسلمين بجارية مشتركة ولذا قال في الولد الجيد لم يذكر هذا
 في شيء من الكتب قال الصدر الشهيد كان والدي يقول يحجب كل وطي
 من كان في النصف الباقي ليس له شهية مكر وصار بمنزلة جارية الاب
 في الابن قال **ولو وطي جارية مشتركة مولا فاحتمل نصفه و**
تعد دية نصف شريكه والكل لها اي يدفع اليه تسعين على
 الكفاية وليس لشريكه شيء في ما كذا في جارية الاكل وزاد فيها
 اذا وطي الابن جارية ابنة مولا وادعى شهية او وطي جارية لمراته
 قال **والمعتدة اذا وطيته بشبهة وجب عدة اخرى لها** قال في
 السباع الوطي الموجب بعدة اخرى على انواعها ان المعتدة اذا زفت
 الى غير زوجها وقيل له انها زوجتك ثم بانه الامر ومنها اذا اطلقها لم تكن
 فعدا فزوجها في العدة ودخل بها ومنها اذا دخل بها في العدة وقد
 اطلقها لم تكن منها اذا اطلقها دونه الثلث بلفظ الكفاية فوطئها في
 العدة ومنها اذا وطيته بشبهة وطئها زوج فطلقها بعد ذلك
 الوطي فانه في هذه المواضع يجب عليها عدتان ويتداخلان ويتأدبان
 في مدة واحدة عندنا كما في الدينين سواء كانتا من رجلين او من
 رجل واحد من جنس واحد كما مطلقا اذا تزوجت في عدتها فوطئ
 وفرق بينهما او من جنس المتوفى عنها زوجها اذا وطيته بشبهة
القاعدة التاسعة في الكلام اولى من اهلها متى امكن فان لم
يكن اهلها كان عمل كل واحد العاقل على الصواب وجب حيث امكن فان
 عقله ودينه يمنعانه عن التكلم بما هو لغو وعيب كما في تزويج الزادات
 اما الادراج في الكلام لتصحح التحريف لا يجوز لان الوفاة هذا الباب

لا ينفق تصرف قاي عالمه كما فاسد الان ما من تصرف الا ويصح باذراج
شيء فيه الا ترى انه لو قال والله افعل كذا اليوم او اصوم غدا لا يكون
محتملا حتى لا يلزمه الكفارة ان لم يفعل وان افعل تصحى به الحاق النبوة
كذا في اجماع الكبير للصيرى قال **الحقيقة** اذا كانت **متعددة** بانه لا
يتوصل الى معناها الا بمسقة والمسمى المتيسر الوصول الى معناها ولكن
الناس تركوه قال **فالاولى** كقوله **لامرأة** المعروفة **لا يبيها هذه بنتي**
لم يخرج من ذكرا اي لم يخرج المرأة اصلا قال في الوالوجيه لو قال لامرأة
هذه بنتي مما نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وكذا
لو قال هي امه وثبت عليه ولها ام معروف لا تفرق بينهما وكذا
شرعا لتعذر الحقيقة في الكبيرة حقيقة وفي الصغيرة شرعا سواء
اصرت على هذا القول او كذب نفسه بانه قال غلطت او اوهمت لكن
في الاصول يفرق بينهما لانه في الصغير ظاهرا يمنع حتمها في اجماع كل من شرح
البديع انتهى وفي خزانة الاجمل لو قال لامرأة هذه بنتي مما نسب وثبت
عليه ولها نسب معروف وقال هي ابنتي ومثلها يولد كذلك وثبت عليه
فرق بينهما اما لو اقرت به المرأة لم افرق بينهما فانه لا يتحمل قال
الثانية اي المسئلة الثانية فيما اذا كان اللفظ مشتركا وتعذر العمل
اهل قال **ولو اوصى لولديه ولد معنق ومعنق بطلت** على ما هو
ظاهر الرواية ووجهها ان المولى اسم مشترك يذكر ويرد على الاعلى
والاسفل وانما يقع عليها المعنيين مختلفين فاما احدهما منع والآخر
منعم عليه فكانا احدهما بمعنى الفاعل والآخر بمعنى المفعول ولين
الفاعل والمفعول تناف وكذا بين المنعم والمنعم عليه والغرض مختلف
لانه المقصود من الوصية للاعلى المجازاة ومن الوصية للاسفل زيادة
الانعام فيلزم العموم لانه العام ما يشمل جميعا بمعنى واحد فكان
اسما مشتركا والمشتراك لا عموم له فكانا المراد احدهما وذاك مجرول
ولا يمكن التعيين لاختلاف المقصود فيلزم كذا في تحرير كصيرى

ومنه ما اذا اوصى بثمره بستانه ومات وفي ثمره له هذه الثمرة لانه الثمرة
اسم للموجود حقيقة فله يتناول العدم الاحراز فاذا كان في البستان
عند موته الموصي صار مستعملا في حقيقة فله يتناول المجاز واذا لم
يكن فيه ثمره يتناول المجاز ولا يجوز اجماع بينهما الا اذا ذكر لفظا ابدا
فانه يتناولها عملا بعموم المجاز كما في الزيلعي وغيره قال **رجل امرأته**
وقال لاحدهما انت طالق اربعاً فقالت **الثالثة** انك تطلقني فقال الزوج
او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء ثم اخذوا ليس الحكم
خاصا بصورة ما اذا كانا امرأتين بل الحكم كذلك لو كان له نسوة اربع
وقال لهما انت طالق محسوبا لطليقة فانه يقع عليهما الثالثة ولا يقع
على غيرها لانه معروف الى غير مخاطبة ما هو لغو شرعا فلا يعمل قال **ولو**
جمع بين منكوحة ورجل وقال احدهما طالق لا يقع الطلاق على
امرأة في قول أبي حنيفة ومنه الى يوسف انه يقع لانه الرجل ليس بمحل
الطلاق فكانا كالبهيمية ولا في حنيفة انه الرجل محل اضافة الطلاق
اليه الا ترى انه لو اضاف الابانة الى نفسه بانه قال لامرأة انا منك ابن
وفى الطلاق صح والابانة طلاق وكذلك حكم الطلاق وهو احرمة
تثبت في حقه واذا اجاز وصف الرجل بالطلاق لم يكن الضم لغوا مع
كل وجه كذا في الذخيرة قال **ولو جمع بين امرأة واجنبية وقال طلق**
احداهما طلق امرأة ولو قال احداهما طالق ولم يبين شيئا لا تطلق
امرأة زاد في الذخيرة او قال هذه طالق او هذه لم تطلق امرأة الا
بالنية لانه الاجنبية محل كذا خير وان لم يكن محلا له انشا وهذه
الصيغة حقيقة اخبار واذا كانت الاجنبية محلا لما صنعت
هذه الصيغة له من طريق الحقيقة صح الضم فوق الشك انتهى وقال
في المسئلة الاولى طلق احدهما اي طلق امرأة اي من غير نية
كما في الاصل كذا في الذخيرة قال **ولو جمع بين امرأة وبين ما ليس**
بمحل الطلاق كالبهيمية واجر وقال احداهما طالق طلق امرأة في

قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن زكريا تطلق كانه كلمة او اذا دخلت
 بين السنين توجب فساد فصار في حق المرأة كانه قال انك طالق او غير طالق
 ولها ان الشك انما يقع بحكم كلمة او واذا صح ضم غير المنكوحة الى المنكوحة
 والضم لم يصح لا لعدم المحلية في حق الضم من اطلاق فسادت المنكوحة
 متعينة بالايقاع كذا في الذخيرة قال **الان لا يشك بالرجل** فانه لا ينصب
 الطلاق عليه ونحو نسخة لا يوصف بالطلاق عليه ونحو خزانة الاكمل
 ولو قال انا باين بمنزلة قوله انا طالق وقع **قول** هذا يردن بعبارة
 وصف الرجل بالطلاق من وجه كما قد فناه صريحاً على الذخيرة ونحو مختصر
 المحيط قال الامارة انا منك طالق لا يقع الطلاق وان نوى في التماسي
 لانه الطلاق لا يشترط الزوجان فيه لا يقال طلق من امرأة وليس كذلك التحريم
 والبنون انهم ونحو المحيط ولو قال الامارة انا منك طالق لا يقع وان
 نوى خلاف النساء ففي لانه اضاف الطلاق الى غير محله لانه محل الطلاق العبد
 لانه موضوع محل القيد ولا قيد على الرجل لانه امرأة متناهية للقيد والمك
 الا انه سقط اعتبار هذا المتناهي في حقها ومن ادعى السقوط في حق
 وعليه الدليل ولو قال انا منك باين او انا عليك حرام ونوى الطلاق
 يقع لانه محل الابانة الوصلة ومحل التحريم محل الحرمة وكل ثبت مشكناً
 انهم اقول الذي يظهر ان قول صاحب الذخيرة ظاهر من حيث وقوع
 الطلاق لعمدة اصنافه الية لا تكونه يتصف به فتأمل واسأل الله
 قال ومما فرغته على القاعدة **قول الامام الاعظم اذا قال العبد الاكبر**
سنا منه هذا ابني فانه عمله عتقاً مجازاً عن هذا وهو اهله
 قال في الحقائق ولا يشترط نية العتق ونحو استناده على السيات على الاقرار
 ليس بشرط في الروايات الظاهرة ونقل عن شرح السنداري انه بشرط
 انهم اقول ونظيره في الرضاع واسأل الله **قال فلو مات العتق وترك**
كل واحد اخذ كل نصيب ابية اقول هذا كلام غير صحيح فلا يعمل عليه
 لانه مخالف لما قاله اخصاف في المسألة فراجع **قال فصد مسئلة**

اخصاف اقضى اشتراك البطن الاسفل مع الاعلى وصدر مسألة السلي
 اقضى عدم الاشتراك فالتقول **ففض القسمة** وعدم مبني على هذا
 اقول هذه ادعوى مدفوعة بذكر اخصاف مسألة الاشتراك ويقول
 فاذا مات العاشر استقبلت القسمة من قبل ان الواقف لما قال على التام
 ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذين يلونهم هذا بمنزلة قوله على ولد علي
 ثم قال على ولد ولدي ثم بعدهم انتهى فلا نزاع ان قوله على ان يبدأ بالبطن
 هو بيان وتفسير لقوله وولد ولدي وبه يبطل ادعوى انه خارج بعد الوفاة
 وقد فصل صاحب الفنا وي كالحداصة وغيرها ان الحكم فيما اذا كان الواقف
 متوفاً ثم اوالوا والمعتبة بطناً بعد بطن على السواء وان يبدأ بما ياربه
 الواقف وعلى الصورتين المذكورتين في الظاهرية باب مراعات شروط
 الواقف كزوجة والواقف انما جعل الاولاد اولاده بعد انقراض البطن الاول
 فكيف يقال بالاشتراك المؤدي لابطال شرط الواقف والاستحقاق المشروط
 قدرا ونزاهة فاقوله **قال والدليل عليه ان اخصاف بعد ما قرر نقض**
القسمة كما ذكرنا قلنا ليس ما ذكرته في كلام اخصاف **قال قلت**
فلم كان هذا القول عندكم المعول به وتركتم قوله كلما حدث على
احد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى ولده وولد ولده ونسبه
ابداً ما تناسلوا قال من قبلنا انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة
ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فقلنا بذلك وقسمنا الغلة على
عددهم انتهى اقول كيف يصح الاستدلال بهذا بعد ذكر الامام اخصاف
 لموجب فنقض القسمة بقوله من قبل ان الامر يعود الى قوله وولد ولدي
 الذي هو بمنزلة قوله ثم على ولد ولدي وبعبارة قوله بطناً بعد بطن
 وقال انما قسم الغلة على عدد ولد الولد فما صار يرجح في ان موجب نصيبه
 القسمة وجوب العمل بقوله الواقف على ولدي وولد ولدي المفسر
 المشروح بعده الناطق في كونه اوالاً بمنزلة ثم في الحكم وانه لو لم منه
 بطلان قوله ومومات عتق ولداً انقل نصيبه لولده لانه العمل بذلك

في حقه مقيد بزمان وقد انقضت فمنا وطبقة ابيه وقد وجب العمل بالشرط
 الثاني المشروط له من الواقف واجب العمل له بالان لا بدع في ذلك لان
 الشروط اذا تعارضت وامكن العمل بها وجب والا عمل بالاخير منها وسواء
 في ذلك الوارو ثم كما هو ظاهر لا غير عليه ودعوى ان الموجب لتفضل القسمة
 كون ولد الولد دخل في صورة الوارو بصدر الكلام بخلاف ما اذا صدر به ثم
 اقول ليس له فيه سند يعتمد عليه ومباين لقواعد المذهب خصوصاً
 بعد الاتفاق على ان العمل على ما تأخر من كلام الواقفين اذا تعارضوا ولم
 يمكن العمل بالاخير لانه مفسر مشروح وفي الشروط المتعارضة يعمل بها ان
 امكن واللاخيت وكان العمل على الاخير منها والصورة المذكورة من قبل
 الشروط المتعارضة التي يمكن العمل بها فتأمل لا تغفل والمراد من قوله
 لانا وحيدنا الخ اي انا انظر عند انقراض اهل الطبقة الاولى من ولد الواقف
 فربما بعضنا من ولد الولد يدخل في الوقف بنفسه اي يستحق الغلة من
 الوقف بطريق الاصل لا بمقتضى الشرط بقوله ويتحقق ذلك في ولد
 من فئتي بموت اهل الطبقة الاولى وولده مات قبل الواقف من اولاد
 الواقف وبعضها اخر من ولد الولد يدخل بواسطة ابيه وهو ولد من مات
 وترك من اهل طبقة احدا بنفسه عند فناء طبقة ابيه فتعذر ذلك
 قلنا بنقض القسمة عملاً لكلامه ولد داخل بنفسه لا بابيه والد داخل بابيه
 ونفسه بشرط الواقف في حق كل من اولاد الاولاد او لا وانما ما غير ان
 يمكن احدا على احده ان غرض الواقف صريحاً وهو الذي فهم وافتي به
 مطابق الاسلام وعمدة المذهب الذين عليهم المعول وما فهم المؤلف
 ونجته خالف فيه مشايخه وفات به اغراض الواقفين بلا مستند عصمنا الله
 من السرف في القول والطعن في السلف قال **فاما قلت قد صدقت ان**
اختصاص قد صورها بالوارو ولكن ذكر بعده ما يفيد ثم وهو تقديم
البطن الاعلى فاستقيا اي في الحكم باتفاق اهل الفتاوى من غير خلاف
في ذلك قال قلت نعم لكن هو اخرج بعد الدخول في الاولى بخلاف

التعقيب

التعقيب ثم من اول الكلام فاما البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
 اقول لم يقل احد من علماءنا في ذكره ولا نظيره انه اخرج بعد الدخول بل
 جعلوا ذلك من باب ترتيب الحكم في جهة ثبوت الاستحقاق بين الواقف
 عليهم ولم يقل احد بان فيها اخل جاً بعد الدخول لان ذلك الدخول غير ما
 لوجود البنية والنفس بعده وقد نصوا على اعتبار تفسيره ومراده لان
 الغلة تختص على ملكه ولان الشرط بمنزلة الاستثناء وقد قال الاصحاب
 ان الاستثناء اذا كان موصوفاً كان بياناً لما هو المراد بالاول وقبل ترتيب
 الحكم على الاول فكانه تكملاً بالحاصل بعد الشئ فيصح كذا في شرح الزيارات
 للشيخ في هذا كذا من غير فرق قال في الخلاصة ولو قال على ولدي وولد
 ولد ولدي وذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابداً ولا يصرف
 الى الفقير اياه في احد من اولاده وانما سفلوا الفقير لوجوه هكذا ذكره هلال
 في وقفه اذ ذكر ثلاثة بطون يكون الوقف عليهم وعلى من سفل منهم الا قرب
 والابعد فيه سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول
 على ولدي ثم ما بعدهم على ولدي او يقول بطناً بعد بطن فيبدوا بما
 بدا به الواقف فانظر رحمكم الله كيف جعلوا الثلاثة صوراً على حد سواء
 وانما لا تنفذ الا الترتيب في الحكم بالاستحقاق بقية المعبر او لا واخل
 وما ادعى انه اخرج بعد الدخول فغير منطوق اليه مطلقاً فتأمل قال
فاما مذهبنا العمل بالمتاخر منهما اي اذا تعارضت شرهما ولم يمكن
العمل بمقتضاها وقتي امكن عملهما كما في المسئلة الخامسة ومسالمتنا
وقال اختصاص في محل اخر وانما نطرح هذا الى اخر الكلام في جعل عليه
ونظر الى شرطه التي استلزمها في الوقف فتعني وتنفذ وتجرى غلات
الوقف عليها انتهى فقدا فادع عند تعارض الشرطين العمل على المتاخر والا
عمل بها كما يعمل بشرطه كما قال وان ذكر بتم من مات عن ولد من اهل البطن
الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له لا ينقض اصلاً بعده ولو فرض
اهل البطن الاول اقول يلزم من هذا الاستنباط والاختيار الغاى احد

لجهنميين الشرطين لو ولد الولد في استحقاق الوقف بصريح قول الواقف على
ولد ولدي بلا موجب مع امكان العمل لهما في ترمين ولا غلبة وولدت منه
ايضا حرمانا ولد من مات قبل الوقف عند فناء اهل الطبقة الاولى مع علمه
بما نص عليه لخصاف حيث قال وكذا يكون حال البطن الثاني كلما مات
منهم واحد ردت نصيبه على ولده ما بقي من البطن الثاني احد فاذا انقضت
نفسنا القامة وقسمنا الغلة على عدد البطن الثالث وكذا كل بطن
نصير الغلة لهم فانما اقيم الغلة على عددهم وانما يرد نصيب من مات منهم
ولو ولد او ولد ولد فكلما بقي من ذلك البطن احد فاذا انقضت قسما على
عدد البطن الذي يليهم فهذا صريح في ان ولد ولد الولد اذا اخذ ما يخص
جده مع اهل طبقة جده في صورة الواو التي هي منزلة ثم بشرط ان
مات من ولد او ولد ولد وانقل نصيبه اليه ان طبقة الماخوذ عنه
اذا فنيت ينزل من استحقاق ولد الولد وصار الحق لاهل الطبقة
التي تلي جده دونه لانه من اهل الطبقة النازلة فتأمله فانهم لم يرا
نبيه عليه فكيف يسوغ المؤلف القول باستمراره له وهذا حقيقة اخرى
وهي ان النصيب المنقول بشرط فيكون المنقول عنه استحققه بنفسه
بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن المنقول اليه نصيب ابيه لا ينقل
هذا النصيب الي ابنه لانه ليس بنصيب ابيه بل نصيب جده ونصيب
ابيه هو الذي استحقه ابوه من الوقف بنفسه فتأمله فقد جهل الكثير
من اهل العصر حتى من كان مخالفا لما في المذهب قال **فالمراة الاصل**
بحجج في نفسه لا فرقة فيه هذا مفرغ على ما فهمه وقد رده اخوه
عمر بن نجيم في اجابة السائل حيث قال صريح المنقول ان قوله بطنا
بعد بطن للترتيب لا للتعميم سواء قال بحجج الطبقة العليا منهم الطبقة
الاسفلى او لو قال كما تأكيد لانا سبيبا وهذا الترتيب ترتيب
بطن على بطن لا فرقة على اصله ولما في تسمية بعض العلماء بترتيب
جملة على جملة والثاني ترتيب افراد قال الشيخ قاسم بن قلوب انما

وهو

وهو انما هو انني اقول لا تراعى لاحد في ظهوره والحاصل انما قال لخصاف
وافتي به هو لاء المشايخ هو المذهب وعليه المعول من غير خلاف بينهم
وما قاله ابن نجيم حيث تفرد وقد علمت ما فيه وبمثل لا يترك المذهب
والله ولي الدين وعليه الاعتماد قال **ويدخل في هذه القاعدة التأسيس**
خير من التاكيد اقول ومنها ما في الذخيرة من قال الله علي اهل بيتي
الا ان يعي به ما يجب عليه وهذا لا انفذ رايجاب والايجاب ينصرف الى
غير الواجب ظاهر او لكن يحتمل الصرف الى الواجب تأكيدا لا لا ترى ان
من قال لله علي حجة كانت عليه حجتان حجة الاسلام الا اذا عني ما هو
وجوب عليه انني قال **فاذا دار اللفظ بينهما اتقن اهل على التأسيس**
اقول ليس هذا على اطلاق بل يحتمل على التاكيد قال في القنية لو قال بعد
وبعد فلا فله بعد من غيره وفي شرح الجامع ولو قال
والله والله لا اكفر فلا نا كما يعين في هذا الرواية لانه الاستسما دباله
قد تعدد وانا اتخذ الاسم والعبرة لتعدد الاستسما وذكرا في جماعة
عن محمد بن ابي بن محمد وجعلوا والقسم الثاني للتاكيد كما بينا
ولانه في العرف يراى بالتكرار التاكيد لانه ابتداء الاستسما د انني قال
ولذا قال اصحابنا ولو قال الزوجت انت طالق طالق طالق طلق
له ثا فانه قال اردت التاكيد صدق ديانة لا قضاء قال في التناخاني
ذكر محمد في باب الطلاق اذا قال لامراة ان تزوجك فانت طالق طالق
وطالق فتنزوجهها وقعت واحدة عند ابي حنيفة ولو اخر الشتر يقع
الثلاث انني وليس منه ما لو قالها انت طالق فقال رجل ما قلت
فقال طلقتما او قال هي طالق فهي واحدة في القضاء لانه في المرة الثانية
خرج جوابا فيكون اخبارا عن الاتباع الاول ليتحقق جوابا كما في
الذخيرة وفي الملقط ولو كرر لفظة التطلق ثلاث مرات طلقت
له ثا الا اذا قوي الاخبار عما الاول انني فتمل القضاء والديانة
والله اعلم قال شيخنا في حنيفة اذا حلف بايمان وعليه لكل عيني

كفارة والمجلس والمجالس في سواء ولو قال عنت بالثاني الاول لم يستقم
 ذكر في اليقين بالاسم قول **والفرق في شرح الجامع الكبير** قال ابو يوسف
 وقول في حنيفة رحمه الله تعالى احسن ما سمعت في ذلك ان اليقين اذا
 كانت بالايجاب فلفظه لفظ خبر فاذا اريد بالثانية الخبر عن الاول
 اما القم والموجب عليه ليس في لفظه انما يتعلق بحقيقة الاسم فيعلق
 بكل اسم حكم ولا يصدق ان اراد بالثانية الاولى لانه ليس خبر وانما هو
 في حكم الموقع انهم **القاعدة العاشرة في اخرج بالصمان** اي الانشاع
 بخارج الشيء كغلة العبد والداية ونحو ذلك ضمان ذلك الشيء اي يكون
 ذلك الشيء لو تلف تلف من ضمان المستعمل وبه يفرض عن عبد العزير قضاءه
 حين قضى بالغلة للبايع وفي معناه الغنم بالغرم وقد جرى لفظه مجرى
 المثل واستعمل في كل مضرة بمقابلة منفعة كما في فتح القدير والمراد من
 الخراج ما يخرج من المبيع من ملك الانسان وبالضمان المؤقتة **ان الزيادة**
المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تنع الرد بالعيب كالكسب والغلة و
 الكسب بدل المنفعة لا بد من اجزاء كما في التولوية في فصل الرها
 وفي ائنياب الكسب حاصل باستخلا الغاصب ليس بهما وغيره فهو على
 الغاصب لانه بدل المنفعة انتهى وفي اقفانق الزوائد المنفصلة والمنفصلة
 تعود الى البايع بالايجاب وفي الموهوب اذا عادت الى الواهب الرجوع لا تعود
 الاكساب الحاصلة في يد الموهوب له الى الواهب بالايجاب واكساب
 المقتصوب ان ضمن الغاصب فله الغاصب جماعا ويصدق بها وان
 استرده المالك فللمالك واكساب المقتصوف بالشر او الفاسد اذا رد
 فللبايع اجماعا الكل من زيادات قاضي خان وغيره والفتاوى الظهيرية
 والغلة لما تدور وقتا بعد وقت وقتة غلة الدار واكافوت كما في
 شرح الجامع للعلامة الزعفراني وفي الماذون من الاكل الغلة كلها
 يحصل من ارض او ارض او ارض او كرامها غلام ونحو ذلك انتهى **القاعدة**
الحادية عشر السؤال معاد في الجواب اقول ظاهر اطلاقه ان ذكر مجرى

في جميع

في جميع الابواب واطلق الاعادة وهي مقيدة قال في شرح الجامع الكبير المحصي
 الكلام متى خرج جوابا للسؤال ان كان بقدر ما يحتاج في الجواب فينصر
 على السؤال وينضم اعادة ما في السؤال وان زاد على القدر المتحتاج اليه
 يصير كلاما مبتلا مع احتمال انه جواب لكنه خلاف الظاهر حتى لو قال
 عنت به الجواب يصدق ديانة لا قضا انتهى وفي المحوطات الامامية الجواب
 بتقيد بما في السؤال واخطاب وصار كالنص عليه انتهى قال **ومنها كتاب**
الطلاق قالت انا طالق فقال نعم تطلق اطلق ذلك وهو مقيد قال
 في خزانة الاكمل ولو قالت المرأة انا طالق فقال الزوج نعم وقع ان نوى طلاقا
 مستقلا حتى لو نوى خيرا عما مضى لم يقع واسد اعلم وفي قاضي خان امرأة
 قالت لن زوجها طلقني فقال ليست لي بامرأة قالوا جوابا يقع به الطلاق
 ولا يحتاج الى الكنية قال لا خفي عليك كذا فقال استهنزاه نعم احسنت فهو
 اقرار عليه بوجوبه معناه نعم كذا علي ذلك زاده شرح الجامع الكبير مالو
 قيل اتقن بجميع ما في هذا العكس فقال نعم كان اقرارا بجميع ما نصه انتهى
 وفي الذخيرة قول الانسان نعم في موضع الخطاب يتضمن اعادة مله الخطاب
 انتهى وفي خزانة الفتاوى قال لا خير بعنك عبيد هذا بالف وقال الاخر
 صرا لا يصدق ولو قال في حرم عتق لانه جواب وعليه الف درهم قال في تيممة
الدر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجها اهلك علي فقلت انت طالق
ثم انما اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثم انما اخذت
الكل اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا او يكون تخييرا فقال بل يكون
 تخييرا ووجه ظاهره لا خطا طلبت تعليقا كلف فارسله فكان تخييرا
 قال الخلاطي في شرحه بخياري وقع يقال بخير حاجته بخيرها بخير اقضاها
 من باب قتل ونحو الشيء بالكسر بخير من باو علم اي انقضت وفي الذخيرة
 من آخر الفصل الخامس وفي نوادر هشام عن ابي يوسف اذا قال لزوجها
 طلقني ان تزوجت فلا نه علي فقال الرجل انت طالق وهو نوى الجواب
 ومعناه انت طالق ان تزوجت فهذا ليس بجواب في القضاء وفيما بينه

وبين ربه وسعدان عسكرهما انتهى وفي الفتاوى الصغرى قالت لزوجه طالقني
لانا فقال الزوج انت طالق قال قصر وقع ثلاث طلقات عندي وسلك
البلبي فقال واحدة عندي وكتبت الى سند ادخلت الى ان يقول للزوج
ان قال نوبت جوابها فتلاث وانه قال نوبت واحدة فواحدة ولو
قال الزوج فعلت في ثلاث على كل حال انتهى وفي الولوالجية امرأة قالت
لزوجه طالقني فقال لها انت طالق او قال فانت طالق في واحدة
لان هذا ليس بجواب ولو قال قد طلقك في ثلاث لان هذا جواب
هكذا في العيون وفي التندار خاتمة وفي المتنبي اذا قالت المرأة طالقني
لانا فقال الزوج قد راسك فهذا جواب وهي ثلاث وكذا قوله بان القاعدة
الثانية عشر لا ينسأ الى ساكت قوله في جميع المسائل الا ما استثنى قال
وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق
تامنا ذلك فلم نجد السكوت كالنطق الذي البعض دونه البعض الآخر قال
حلفت ان لا يتزوج من زوجها فسلكت حنثا يعني انكر لانه
سكوتها بمنزلة رضاها بالكلام كما في الفصول العارضة عن مجامع الصغرى
لما في خان وليس هذا بخالف لما قاله العيني في مختصر الظهيرية حلفت
لا يتزوج كالرجل في جميع ما قلنا لان ذلك فيما اذا كانت بكرا واذ فيها
اذا كانت ثيبا والطلاق العيني ليس في محله والذي قالوه في الرجل اذا حلف
لا يتزوج فاجاز النكاح الذي بانه الفصول لا يثبت لان الاجازة
ليست بانثاء وروى عن محمد بن مسلمة وجماعة من الاثمة كافي يقولون
ان اجاز بالقول يثبت في عينية وان اجاز بالفعل لا يثبت وبه كان يفتي
القاضي الامام ابو عاصم العامري وان خرج الامام برهانه الاثمة هكذا
ذكر الصدر الشهيد كذا في الولوالجية وفي مختصر الظهيرية وان اجاز
بالفعل كسوق المهر ونحوه روى ابن سماعة عن محمد بن ابي حنيفة والي هذا
ما لاكثر المشايخ منهم الحسن بن علي بن احمد بن محمد بن علي بن النعمان

قال الثانية

قال الله والعشرون سكوت البكر عند الاخبار يتزوج ولو لم
على خلاف اطلقه وقدره في احكام الصغار ينص وانه كانت ثيبا في
الاصل او كانت بكرا الا ان الزوج قد نسي بها ثم بلغت عند الزوج لا
يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عند المجلس وانما يبطل خيارها
اذا رضيت بالنكاح صريحا او يوجد منها فعل يستدل به على الرضا
وذلك نحو التمكن من الجماع او طلب النفقة وما شابه ذلك اما لو اكلت
من طعامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها قال **خلاف المسألة**
بخاري اي فالحق اسع الا اذا كان الاين تفاضا المثل في الفرض
قال **الخامسة والعشرون** **رأه يبيع عرضا او دارا** فصرف فيه
المشتري زمانا اي مدة زرع او بناء وجاروه ساكت قيل له طولم
يقصر في المشتري ولكن كان وقت البيع والتسليم قال لا تسقط
دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اخبر المتأخرون فيما اذا باع قوم
وولده وزوجه حاضرة ساكنة حيث يسقط لهذا القدر دعواهما
كذا في القنية وزاد في قاضيها او بعض قارب حاضرين وبهذا
ظهر القصور فيما قاله الزيلعي فراجعه وقيد بالبيع لان الزوجي
لو افرقا وفي بيتهما جارية فقتلها مع نفسها واستخدمتها سنة وزوج
عالم به ساكت ثم ادعاها فالقول لان يده كانت ثابتة ولم يوجد
المزيل كانه القنية قال السابعة والثلاثون وهذا اخر ما خرج عن
القاعدة وزدت الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين و
الاربعة والاربعين قال في عمدة الفتاوى الرجل اذا حمل
للقطن الى منزله وغنمته امراته وكذا النسيج وكذا الدجج في امانه
وخبره وكذا اذا اجمع ثمانية في امانه ووجد بها فهو كالامرء لالة
والفاعل معين له ولا اجر له ولا ضمان في ذلك واسأل **القاعدة**
الثانية عشر فضل من النفل اي ثوابه مطلقا قال **الافصل**
الثانية **تبدأ السلام افضل من رد الواجب** اقصار المؤلف على



هذا القول بوجه عدم الخلاف وقد حكم الخلاف في ذلك في الفتاوى الصغرى
حيث قال اختلفوا ان ثواب السلام اكثر لانه هو المستد بالخير وقيل
ثواب الجواب لان المولى للفرض انهم يحرفونه **القاعدة الرابعة عشر**
ما حرم اخذه حرم اعطاؤه وقال في المصنف في الاحكام كل اكل حرام
لا يحل اكله اقول ويستثنى من ذلك ما قالوه بنصره لا بأس
برفع الصنف والدم للصبيان كما في المنية وغيرها وانه الاجناس
من الاشرية كل شيء مكروه وطلبه والمشي في طلبه والكلام في
تقوية حرام انتهى قال **وهل على دفع الصدقة قبل سال ومعه**
قوت يومه تردد في الاجابة في شرح المصنف في فتاوى القاعدة
الحكمة الاولى قال الصدقة ما هاهنا ههنا كالتصدق على الغني
اقول وقع في شرح الحققة التصريح بما يدل على التحريم ونصه السائل
في المسند قبل حرم اعطاؤه والخيار ان كان السائل لا يتخطى رقاب
الناس ولا يمس يدي المصلين ولا يسئل الخافا يباح اعطاؤه وان كان
يفعل واحدا من هذه السائل يحرم اعطاؤه لانه اعانة على اذى الناس
وعلى مباشرة امر مكروه انتهى في المنقذات رجل تصدق على
ساكنين يسالونه الناس الخافا ولا يكون اسرافا يوجب على ذلك ما لم
يعلم ان الذي تصدق عليه بعينه على هذه الصيغة لانه نوى سد
خلته والمعتبر بنية الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له كثير
السؤال فمن يعطي قال من رقي قلبك عليه انتهى وما تقدم عن الاجناس
يدل عليه تنبيه **قرب منها قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه**
الاي مسالين الاولى دعوى صادقة فانك انك الغريم فله تخليفه
اقول الذي في القنية غلب في ظنه انه يكل فله بالتخليف وان غلب
في ظنه انه يخلف كاذبا لا يعذر في الخلف قال **الحكمة الثانية** يجوز طلبها
من الذي مع انه يحرم عليه اعطاؤه لانه يمكن من ازالة الكفر
بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو لاستمراره على الكفر وهو حرام

والاولى

والاولى من قوله عندنا ولم ار الكفاية اقول راي في الشارح
المطالعة ما يقتضي ان يكون الاعطاء حرام عليه قال في البحر تداخلية
تحت حرام على كفه انتهى ثم راي في المستصفي ما يخالفه حيث قال
وليس المقصود من الجزية اخذ المال وتقرير الكلام على الكفر بالادعاء
الى الذي باحسن الجهات انتهى وفي المبسوط للشيخ بنصره ياخذ
المملوك الجزية منه خلفا عما النصر التي فانت باصراره على الكفر
لان من هو في دار الاسلام فعليه القيام بنصرة الدار وابدانهم لا
تصل لهذه النقرة لانهم يملكون الى اهل الدار المعادية فيسبون
امر الحرب فهو خذ المال ليصرف الى الغزاة الذي يقومون بنصر
الذي انتهى في هذا التعليل صريح في عدم حرمة الاعطاء والاخذ
وان هذا الفرع ليس في هذا القبيل وفي السراج الوهاج قوله وجب
بدلاء النقرة في حقنا معناه ان اهل الذمة يصرون منا
دارا والقيام بنصرة الدار واجب على اهلها فواجب شرعي عليهم
في اموالهم جزية عقوبة لهم على كفرهم به لاعتد القتل وخلفاء عن
النصرة التي فانت باصرارهم على الكفر حقنا انتهى **القاعدة**
الخامسة عشر استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرامته وفي
الكفاية ما استعمل ما اخره الشرع يجازي بوجه ولها فروع تفتح
فيها الفناج قال **ومن فروعها حرمانه للمقاتل مورثه عن الارث**
بقوله وهو ان يتعلق بالقتل وصا صلا وكفارة لفرج الصبي
والجنون وكذا قتل بالسبب كما في شرح الطحاوي للاسيدي في
القنية قتل امرأة اودي رحم او محارمة المورث لاهل الزنا يرت
منها عندنا خلافا للشافعي انتهى اقول ينبغي ان يستثنى
هذه الصورة ايضا ومنها الطلاق الرجعي الذي يعقب الرجعة
واذا نوى به الايانة رد عليه قصده كما انه من عليه السهو قصد
بسلامه قطع الصلاة رد عليه قصده قال في الكفاية

قال ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان الكاتب اذا كان له قدرة
على الاداء فافترعه ليدوم له النظر الى سيدة ثم يحمله ذلك انه منع
واجبا عليه ليقى ما يحرم عليه اذا اداه نفعه السبي عنه هكذا في
غالب النسخ وفي نسخة الا اذا اداه وهي التي يقول عليها اقول الذي فيها
من كلام هذا الامام ان الكاتب اذا قدر على اداء ما عليه واخره بقصد
ان يستمر له ملك اليد على الدوام وكذلك النظر الى سيدة انه منع واجبا
عليه ليقى له ما يحرم حيث لم يؤد ما وجب عليه وهو قادر عليه فيجب
ذلك عوقب بالحرمان بوجه في الرق يد كالرقبة مالم يؤد وانه اعلم
ثم رايته في البدايع في الكتاب ان التدبير والاستيلاء من باب استعجال
الحاجة فلا مزية ان الكتابة مثل ذلك فانه لم يؤد مع القدرة فقد عوقب
بحرمانه ما استعجله وبه سقط القول بان ذلك من فروع عتقه اقول
ومنها اذا تزوج بشرط التحليل عند محرم لان الشراخ عللوا له بانه استعجل
ما اخره الشرع فجوزي بمنعه كمنع غيره من المختار قال **وضوح من مسائل**
الاولى لو قلنا ان الولد سيدا فاعتقه ولا يحرم قال وفي شرح
الطحاوي الصغير وان قلنا مولاها اعتقت لان تحت القدر موت فانه
كان عتقا فيصير وان كان خطا لاشي عليه لان القيمة لو وجدت لوجبت
للمولى على المولى فلا تجب لنفسه على نفسه قال **الثانية لو قلنا المدبر سيدا**
حق لان موت سيده جعل شرط العتق وقد وجد كمن سعى في
جميع قيمته لانه تغدر الدم حيث الصورة لوجود شرط العتق
الذي لا يقبل الرد ومن حيث المعنى بايجاب السعائر كمن الغاية
قال **ولكن سعى في جميع قيمته** لانه لا وصية للقائل هذا خلاف
الاطلاق في محل النفيد قال السرخسي في شرح الزيارات مدير
قل مولا ولا وارث له عتقا ولا شي عليه وعند ابن يوسف
سعى في قيمته انتهى وفي شرح الطحاوي في باب قلنا مولاها ان كان
عملا فنقل وان كان خطا فنسعى في جميع قيمته الا لاجل ان يابى

ولكن

ولكن رثا للوصية لانه لا وصية للقائل **القاضي في السادسة عشر**
الولاية الخاصة الاولى من الولاية العامة الصواب لاعل الولاية
العامة مع الولاية الخاصة قال **الاولى ولاية الاب ولجد**
وهي وصف ذاتي لها اقول لمرار نصا في ذلك الا اني رايته
بعض الفروع يد على ذلك وسند كذا مذهب ولا يعتق فقص
عليه قال في شرح الطحاوي كل من حصل العتق من جهة ثبتت
ولاء العتق منه سواء اشتراط الولا او لم يشترط او يتبرأ من الولا
قال **ونقل ابن السبي الاجماع على انها لو عتق لا تنفسها لم ينزع**
اقول المراد من العتق ان يصير الاب او الجد نفسه غير مملوك فلا
لا يصح منه لما فيه خلاف الشرع وقد نص علما وان كان ما كان
على خلاف الشرع لا يعتبر وفيه الذخيرة في فصل بيع اجنس الجنس
ليس للعباد تقييد المخصوص عليه انتهى ولا يباح ذلك ما قالوه
من ان الاب اذا عتق انتقلت الولاية للجد على الاصح وفيه الوجوه
يقيم له اب وله فان فاته كان الاب مفلا مسرفا لا تلت الولاية
للاب في مال اليتيم ويوضع ما له على يد العدل الووقت الحاجة
او الى بلوغ الصغير ولو مات الاب بعد ذلك ما وصى الى رجل
فوصى الاب او الى محي الصغير وصي الام لان وصي الاب قائم
مقام الاب انتهى وفيه خزانة الاكل لو فسق الاب جاز له بيع
مال ولده الصغير فوخذ منه الثمن فوضع على يد العدل
انتهى في هذا لا يدل على صحة نقل الاجماع ولو لانه وصق في الخي
لما قالوا ما ذكرناه قال **وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في**
مال الوقف مع وجود ناطقه ولو من قبله اشار المؤلف بقوله
وعلى هذا الخ انه لم ينف على نقل المسألة وبتعه اخوه في ذلك
والمسئلة منقولة في الفتاوى الظاهرية بتصرف القاضي البدارا نص
رجلا متوليا الوقف بعد ما قلنا ان الحاكم الحكوم فليس الحاكم على الوقف

سبيل حتى لا يملك الاجارة او غيرها انشئ **القاعدة السابعة عشر**
عبرة الظن بين خطاوي اي لا يعتبر الفعل الذي وقع بالظن و
 ظهر وانضح انه على خلاف ما هو الحكم الشرعي فيه وعكسه اذا ظن ان ما
 فعله غير معتبر شرعا لقوات بعض معتبراته ثم ظهر وجود تلك
 المعتبرات وليس منه ما لو شترى جارية وطلب منه جارة الشفعة
 فيها فلم يها اليه المشتري على ظن انه تكن له الشفعة فيما اشترى
 ثم علم بعد ذلك ان لا شفعة فيها فاراد ان يسرد هامة ليس ذلك
 لانه انعقد بينه ما بيع تعاطا الا اذا كان القاصي قضى بغير ضمان
 ففضاؤه لا ينفذ كذا في شرح الطحاوي وفي العتائبي ولو ظن ان
 النكاح الذي بينهما فاسد فقال تركت النكاح الذي بيني وبينها على
 ظنه ثم علم ان النكاح صحيح قال لا يقع الطلاق ذكره في الطحاوي وفي
 المحيط الرضوي من الصرف ان النساء واجب علينا فيجب تحصيله فبعنا
 اما بوجوده في علم الله تعالى لا يصلح شرط للجواز لان الاحكام تبني على
 فعل العباد تحقيقا المعنى لا ابتلا انشئ دل ظاهر ان العبرة في الاحكام
 بما في ظن المكلف قاعدا كلية الا ان ينص على ما خرج **قال وخرج من**
القاعدة مسائل لم يظهر وجه الخروج الا في المسئلة الاولى فاحله قال
الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس **فظهر انه طاهر اعدا** لانه لما حكم
 بفساد صلته ببناء على دليل شرعي وهو يحزبه فلا ينقلب جائزه و
 انه طاهر بخلافه **قال ففي هذه المسائل الاعتبار لما في ظن المكلف في اخره**
 والمسائل الاربعة وزد في خامسة وهي ملا في الوقعات المرتبة لخاص
 رجل قد فامرته ولم يدخل بها حتى علم انها اخفته من الرضاغ لاحد عليه
 لانه قد فامرته على انها زوجته وقد ف الزوج زوجته لا يوجب احد فقد
 قد فها على ظن انه لا يجب عليه اكد انشئ اقول وهي غيبه قال
 وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير حبل فبين انها حبل اي
 عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر اقول وقع في الصغرة في الرضاغ

ما يدل

ما يدل على الاختلاف في ذلك ونص المعلقة اذا قال اني طلقني
 زوجي ثلاثا ثم ارادت ان تزوج نفسها منتم اصررت على ذلك اوقات
 كذبت او اخطأت كان والذي يقول لا يجوز النكاح وهكذا فتاوى
 النسفي وقد نص في الرضاغ ان المرأة اذا قالت قبل النكاح هذا الرجل
 اني من الرضاغ ولم ترجع عن هذا الاقرار وثبت على ذلك مع هذا اذا
 تزوجت بهذا الرجل يجوز وذكر في الشارح في العلة انها لو قررت
 بذلك بعد النكاح لا تقع الحرمة لان الحرمة ليست اليها كذا قبل النكاح
 هي ذات نصيب من هنا يجوز ان تزوج نفسها منتم في جميع هذه
 الوصوه وبه يفتي انشئ اقول ولا ريب ان حكم الزوج كذا والله اعلم
 وفسر الترمذي في الثبات بقوله لان هذا لا يجب تحريم فلا يعمل الا
 بقرينه وهو الدوام بان يقول ما قلته حقا انشئ وفي الخبر في
 الحرى عن ابى يوسف فيمن اشترى امرأة ووطئها مرارا ثم استحققت
 ان وطئها حلالا ولا يسقط احصائه لانه وطئها وعنده انها ملكه
 فاعتبر ما عنده وعلى قول الجني حنيفة ومحمد الطحاوي ان الله لا
 اثم عليه في هذا بظاهره يدل على ان عند الامام العبرة في النكاح
 العقود لما في نفس الامر وعنده اني يوسف بخلاف ذلك وفي الخبر في
 حر الايمان من حلف على الحين فالبر والاثم على علم اكاله انشئ قال
ظن ان عليه دين فافان خلا في رجع بما اراد اطلقت فتملح
 اذا دفع از يد ما عليه غلطا قال القاضي في اخر السلم رجل
 عليه عشرة دراهم لرجل فافواه اثني عشر غلطا قال ابو حنيفة
 وابو يوسف يكون الزيادة امانة عند القابض ان هلكت لا يجب
 عليه شيء وما بقي يكون بينهما حقة اسداس القابض وسدسها
 للدافع **القاعدة الثامنة عشر** ذكر بعض ما لا يتجرب كذا
كله اي في احكام صيانة الكلام العلق قل عدا الغاء وتغليب المحم
 على البسيط واعمال الدليل بالقدر المملح لانه اذا قام الدليل على البعض

وهو لا يتجرب لولم يتكامل في ذي الابطال الدليل كناية الكفاية قال
او طلق نصف المهر طلق وكذا لو قال انت طالق فثالث قبلت نصف
الطلاق طلق واحدة اتفاقا لعدم التجري وكذلك كل ما لا يتجرب كالم
وغيره كذا في الوسيط من غير المحيط للعيني اقول وهذا جارح في صورة
الاستثناء كناية الولو الجية لو قال انت طالق ثلثين الا نصف كان الاستثناء باطلا
وكذلك لو قال ثلثا الا نصف كان الاستثناء باطلا ووقع الثلث لانه
اذا استثنى النصف بقي النصف والنصف يكفي لوقوع الكل فاذا النصف
كالكل في الوقوع في الاستثناء اقول وينبغي ان يقيد الاستثناء بغير
صورة ما اذا قال انت طالق ثلثا الا نصف في قوله يقع ثلثان كناية
خزانة الكل وعلى الكافي كونه ذكر بعض ما لا يتجرب كذكر كل صيانة
لكلام العاقل عن الالغاء تغليباً للمعنى على المبيح واعمال الدليل بالقدس
الممكن لانه اذا قام الدليل على البعض وهو لا يتجرب لولم يتكامل في ذي
الابطال الدليل قال **ومنها النسك اذا قال حرمت نصف نسك**
محرم ولم اره الا ان صرحا قال في الفتاوى الظهيرية ولو قال على صوم
نصف بهم لم يصح بخلاف نصف ركة حيث يصح عند محرم ونصف حج لا
يصح انتهى وفي العيون لو قال نصف ركة او نصف حجة لزمه في احد
الروايتين عني اني يوسف ولا يلزمه في الرواية الاخرى وفي التجسس ولو قال
لله على نصف ركة نلزمه تأتمت وهذا قول في يوسف وهو المختار
ومن ذكر العشرة درهم في كونه اصدقا لا يتجرب وتسمية ما لا يتجرب لتسمية
كله كالطلاق وكما لو تزوج نصفها كناية شرح الجامع المحصري وفي
الربيع عن المبسوط لا تسقط الشهادة القاذرة عالم يضرب تمام كد
لان اقامة احد تسقط الشهادة واكد لا يتجرب فيادونه لا يكون حلاً
بل يكون تعرياً وهو لا يسقط الشهادة وروي عنه انها تسقط اذا قيم
الاكثر وروي عنه اذا ضرب سوطا سقطت شهادته انتهى اقول
فعلى احد الروايتين وعلى ما في الظهيرية والزيلعي يجب استثناء هذه القاعدة

فأمله ومنها كناية الذخيرة اذا قال الشفيع سلمت نصف الشفعة
بطلت شفعته في الكل لانه الشفعة لا يتجرب في حق التسليم لانه لا
يمكن ان يأخذ البعض دون البعض وذكر ما لا يتجرب كذكر الكل ذكره
في الاصل قال **وخبر عن القاعدة العتق عند ابي حنيفة**
فانه اذا عتق بعض عبده لم يعق طهره اقول هذا الاطلاق في
محل التقييد لانه يشمل ام الولد وقد قال في خزانة الاكل لو عتق نصف ام
ولده عتق كلها ولا سعاية انتهى قال ضابط الزيد البعض على الكل الا
بمسألة واحدة هي اذا قال انت علي كطهر امي فانه صريح ولو
قال كامي فان كناية اقول لم يظهر وجه الزيادة فأمله ويزاد عليها
ما قاله في الفارة اذا كانت في البئر تنزع عشره ولو اذ وقع ذنبها
المقطوع تنزع الكل كناية الشر في السراج الوهاج ابن الامر على ظاهر
الرواية لا يجوز من بعده وهي يجوز بعينها **القاعدة التاسعة عشر**
اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضعف الحكم الى المباشر قال فلا ضمان
على جابر البئر بعد ان لا يحفر لا يوجب التلف بحال عالم بوجوب الدفع
الذي هو مباشر امام الدافع او غيره كناية الولو الجية قال **لا يضمن من**
دل سارقا على مال انسان فراقا لانه يات كناية مختارات المنازل
وفي التخصيص الكبرى في السرقة يقطع المعين والمباشر في ظاهر الرواية
وفي القتل ليس المعين كالمباشر انتهى وفي البرازية الوارث اذا دل المارق
على الوديع لا يضمن قال **وخبر منها ما يل** اقول اولها بالذكر الثاني
مع الشاهد قال في المحيط الشهادة على الشهادة المتسبب مع المباشر
اذا اجتمع فالضمان على المباشر كالدافع مع كافر بخلاف القضا لان
الشاهد متسبب والقاضي مباشر لان القضا معاصر والشاهد متعدي
فينبغي الضمان على المتسبب المتعدي قال **الخامسة الاقنا بتضمين الساعي**
وهو قول المتأخرين لعلمية الفساد الصواب قول زفر واختره
المتأخرون وفي نسخة لعلية المبحاة قال في الحاوي المحصري

ونوع فتاوى التفتي سئل عن هذه المسئلة قال روي عن زقرانه يمتن وقد اخذ
 به كثير من مشايخنا لما روافيه المصلحة وهو الجار السلطان الى ذلك فصار كانه
 فعل ذلك بنفسه وليس اذا اوجبت القصاص على المكره الكامل دون
 المكره المحمول انما قال **السادس لو دفع الي صبي لميكنا لميكنا**
فوقع عليه فخرجه كانه على الدافع قال في الولوالجية ولو اعطاه عصى
 او حديد او شيئا من السلاح لميكنا ولم يامر به بشئ فعطبه بغير ضمان
 الرجل دية الصبي لان الدافع لما ناول الصبي السلاح لميكنا فقد صار
 مستعملا له في عمل في اعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صبيًا محجورًا في فعله
 بغير اذن وليه وتلف الصبي من ذلك الاستعمال كانه ضامًا لان استعماله
 جنابة فماتت منه مضمونا عليه وان قتل نفسه لم يضمن لانه تلف
 بسبب اخر لم يستعمل الامر في ذلك العمل قول وزير ادعى المخرج سابعه
 وثامنه وهي ادعى على رجل انه امر فلانا لياخذ منه كذا وقد اخذ فلانا كان
 المدعى عليه سلطانا فالمدعى عليه سموعه وان لم يكن فغير سموعه
 اذا ادعى الضمان على المأمور بان ادعى على رجل ان فلانا امرني باخذ كذا
 مالي فانه كان الامر سلطانا فدعوى الضمان على المأمور لا تصح وان لم يكن سلطانا
 فدعوى الضمان عليه صحيح انتهى ثم راية تاسعة وعاشرة قال في المبتغى
 بالجمعة من مسائل شتى من فتح قيد الفرس ان علم انه عائد لا يؤخذ الا بحيلة
 يضمن والا لا وصلا فله التور عند الكدر فخير ان يضمن على المختار
 والله اعلم قال مؤلفه وهذه الاخر فاشترجعة في الكلام على بعض
 المسائل من القواعد فله الحمد على كل حال تحريته عاشر عشر
 المبارك **صلوات الله على سيدنا محمد وعلى**
آله وصحبه اجمعين واخره من العلم

فمن الفقه

في الفقه وفروع علم الشاه والنظار برتبتم

الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذي اصطفى **وبعد** فهذا اوان الشروع
 في الكلام على الفروع الفقهية قال **خاتمة الطهارة** وهي انواع كما
 في الشروع والوضوء سبع لا يحايي الصلاة متبوع عن حق اجواز كما في الاطلا
 ونوع شرح الاودي على القدر الذي اتفق عليه جميع الاصحاب من انه لا
 واجب في الوضوء اصلا انتهى وذكر الشيخ علي المقدسي ان فيه الوجوب
 وذكر شيئا لم يظهر وجه كونهما في الواجبات في الوضوء والله اعلم قال
شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل
والبلوغ ووجوب الكد اي الحقيقي والحكمي والنوم ليس بشك وانما هو
 فطنة الحد على الصحيح كانه الفيض وغيره وفي الذخيرة كما ايضا اذا
 حبست الدم عن الدور ولا يخرج من ان يكون حائضا وصاحبها يخرج السائل
 اذا وضع الدم عن الخروج يخرج من ان يكون صاحبها يخرج السائل والفرق
 ان قضية القياس تقتضي ان يخرج المرأة من ان تكون حائضا لانعدام
 الحيض حقيقة كما يخرج صاحبها يخرج السائل من ان يكون صاحبها يخرج
 فعلى هذا المقصد لا يكون صاحبها يخرج السائل واما المستحاضة اذا
 منعت الدم عن الخروج هل يخرج من ان تكون مستحاضة فهذه المسئلة
 المذكورة في موضعين احدهما انها يخرج حتى لا يلزم من الوضوء وقت
 كل صلاة وفي الاخرى انها لا يخرج انتهى وفي تسمية الدهر قال بعض
 الناس اذا كان منعه بحيلة لا يعتبر ذلك ولا يكون كالبرق وينقص
 طهارتها بخروج الوقت قال الحلواني وهذا ليس بشئ وهو سواء وهو
 بمنزلة البرهالم بوجوب السيلان وذكر ان الانسان انما يحسك
 بوله بحيلة العصمة بدليل انه لو ترك فافيه من العصمة والمسئلة
 وذكر معتبر فلهذا انتهى قال **وجود الماء المطلق الطاهر**
الما البليغ في الطهارة فيا اذا كان حدثا صغيرا او اكبر حتى

اذا لم يجد ماء كافيا يتيم بشرطه واما اذا كان جنبيا ففيه تفصيل قال في
 خزانة المفتين مسائل في جنب فشرع في الصلاة بالتيمم ثم سجد ركعتين
 فوجد ماء يكفي للوضوء يتوضا به ويبنى وفيها مسائل في جنب ومع من الماء
 قد ساء يكتفي للوضوء يتيمم ناذر في شرح الطحاوي لا يتوضا لانه لا فائدة
 في استعماله في الماء اذا لا بد من التيمم فاذا تيمم واحد بعد ذلك معه
 ماء قدر ما يتوضا به فانه يتوضا ولا يتيمم لانه بالتيمم الاوخر يخرج من
 الجنب الى ان يجد من الماء ما يكفي للغسل وفي خزانة المفتين مسائل في
 جنب فغسل وجهه وذراعيه ولاسه فلم يبق الماء فانه يتيمم الجنب
 وفيها جنب تيمم وصلى ثم احدث فحضرته صلاة العصر ومعه ماء
 يكفي للوضوء فانه يتوضا به لانه الجنب زالت فاذا احدث بعد التيمم
 ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضا به قال **والقدرة على استعماله**
 خرج ما اذا كان مقطوع اليد والرجل وبوجهه جرح فانه
 يصلي بغير طهارة ولا يتيمم ولا يعيد في هذا الاصح كل في خزانة
 المفتين وفي المستغنى ومن كان جميع راسه مجروحاً فوطأ الجيرة لا يجب
 المسح عليها لان المسح بدل الغسل ولا بد له وقيل يجب ان ينشئ
 ومن ذلك ما في الحاوي القدسي اذا كان الماء شديدا البرودة والحرارة بحيث
 يخاف منه على نفسه او بعض اعضائه التلوث انتهى وفي المستغنى ان يلى
 بالجرى والفروج بحيث شق عليه الوضوء لكل مكتوبة ليس ان يأتى
 مذهب الشافعي ولكن ان كان يضربه الماء يتيمم ويصلي انتهى وفي
 شرح النسخة الجامع الكبير وينع الصابون على اليدين وعلى
 القول بولا التكبير لو صلى ركعة بقول علي ثم تحول في الثانية
 الى ابن عباس يمنع لانه كبر في الثانية ثم قال علي بن مسعود يصير
 موليا بين التكبيرات ولم يقل بما حدث انتهى في هذا المذهب
 عدم جواز التلقيب في التقليد وفي جامع الفتاوى يجوز
 التحفي ان ينقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكسبة

املا في مسألة واحدة فلا يمكن كالوخرج دم من دنا حنفي وسأل فلا يجوز له
 ان يصلي قبل ان يغسله اقلنا بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان
 صلى بطلت صلاته انتهى اقول وجه البطلان تركها من قبله
 لم يتوفر لكل منهما ما شرطه المقلد فيه من المعتبرات له فالمذهب
 عدم صحة التلقيب في التقليد ومن رام كمال الفائدة فعليه بحولنا
 المسمى بغاية التحقيق في منع التلقيب قال **وعدم الحيض وعدم**
النفاس حكم النفاس حكم الحيض في جميع الاحكام الا في فضل واحد
 وهو ان عدتها لا تنقضي بالنفاس كذا في شرح الطحاوي للاسيحي اي
تق قال في الضياء المعنوي سئل بعض المشايخ عن الحيض
 اذا لم تر حيضا فالحجبة حتى رأت صفره في ايام الحيض قال هو حيض
 تنقضي به العدة انتهى اقول وهي كثرة الوقوع قال
وتنجز خطاب المكلف بضيق الوقت قال في خزانة الاكل قال
 بعض اصحابنا وجوب الصلاة متعلق بآخر الوقت بان بقي مقدار الحرمة
 من آخر الوقت وقال من مقدار ما يؤدى فيه الصلاة وثمرة الخلاف في كافيها اذا
 طهرت والصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم والمجنون اذا افاق آخر الوقت ولو سقط
 الترتيب بضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح ولو خرج في خلال
 الوقت لا ينقض على الاصح وهو مؤدد لا قاص على الاصح واقلنا للمسافر
 بعد غروب الشمس في العصر عقيم شرع فيه في الوقت لا يصح كذا في المجنب
 وفي شرح البدائع لا يجب انباه النائم اول الوقت ويجب اذا انقأ الوقت
 انتهى ولم نره هذا الفرع في كتب الفروع فاغتنمته **تذييل** من
 العبادة ما يجب في الوقت ويسقط عنه فيه ولا يبقى دينا في الذمة كورد
 السلام وصلاة الخارقة كما في كفاية الشعبي وروي الحارث بن عيسى
 ايامه والاخصيه بانفضا ايام الحارث في الاسر وغيرها وزدت صلاة العيد
 وسجدة النداء في الصلاة وصوم الثلاثة الايام القران قبل الحج والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ونفقة المحارم وخدمة الوالدين وخدمة المرأة

زوجها والمؤلف عدل شرايط الطهارة شعبة ورايت في شرح القدوري للامدي
 ما يزيد على ذلك ونصه ومن شروط الطهارة سلامة الاعضاء المفروضة
 ووجود الماء او التراب عند عدده والقدرة على استعمالها وطهارتها من
 التمييز وعدم الحيض والنفاس ودخول الوقت لصاحب العذر وعدم
 ما يمنع وصول الماء الى البشرة والعلم بكيفية الرضوخ لاق اقسامها اربعة احدها
 شرطا للوجود الحي وهو ثلثه ووجود الماء ووجود اعضاء الرضوخ وانقار
 المانع من استعمال الماء كالثلث ونحوه وثانيها شرط الوجود الشرعي وهو
 هو ثلثه ايضا كونه الماء مطلقا وطاهرا وطهورا وثالثها شرط الوجوب
 وهو اربعة العقل والبلوغ والاسلام والحدوث واكتبت انني قال
المطهرات النجاسة خمسة عشر اقول ويتعين زيادة اثني القطر للحلج
 النجس ان يذوق وان كان الكحل والنصف نجسا لا يطهر اما اذا كان النجس ثائرا
 بحيث يحتمل انه يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته الثاني العسل يمتص
 فيه الفارة يجعل في قدر ويصب فيه الماء ويطلع حتى يعود الى مكانه
 هكذا يفعل ثلاثا وعلى هذا الدبس كذا في خزائن الفناوي قال المانع
 الطهور القالع اي المزيل لعين النجاسة واشهرها اذا كانت مرسية وكان
 يزول اثرها وان كانت شيئا لا يزول اثرها فازالتها بالزيت فيها
 ويكون ما بقي من الاثر معفو عنه وان كان كثيرا عرف ذلك بالاشركنا
 في الذخيرة قال **وسمع الحاجم الخرق المبتلة بالماء** قال في تلخيص الكبرى
 بثلاث خرق رطبات اجزاه عما غسل ثم قال اصاب جسده ببول
 قبل بده ثلاثا ومسح موضع نجاسة فلو كانت البلنة نقطرة من بده
 جازوا فلا انهم في عملة الفناوي اذا مسح موضع النجاسة بثلاث خرق
 رطبات يعني عما غسل وهذا قول محمد وعندهما بشرط الغسل وهو
 الاصول انني قال **والنار اذا احرق بها** قال في خزائن الاكل واذا احرق
 النار الدم على راس الشاة جاز ولو طبع الخطة بالخمر ثم قلت لم يطهرها
 النار وتعلق الطير لا يطهر السور بالاجماع الا ان اذا اخبر بعذر والبلية

له
 وتعلق الطير

فقد رضي فيه قال **والنفوس الفارة** اذا مات في من جامد وكذا
 نحوها وكذا حكم غير السم كاخ السجاني على الطحاوي واجامد هو الذي لا ينضم
 بعضه الى بعض فقرر ما حولها فالقي واستصحبه وكل ما سواه وان كان
 ذائبا نجسه ما لم يبلغ القدر الكثير وروي عن ابي يوسف الدهن اذا تنحس
 يجعل ناء يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويرفع بشي هكذا يفعل ثلاثا
 فيطهر كذا في فتح القدير وفي الصغير فيه فارة وقعت في دن نشا وعات
 او شرب الكلب منه والنشا انزعت غايته قال نجم الدين النسفي يغسل ثلاثا
 ويحفظ في كل مرة حكاه عن ابي يوسف قال **دخول الماء من جانب**
وفروجه اخر اي يطهر في كل الحيض على ما هو المختار وان لم يخرج مثل ما فيه
 كاخ الفيس وفي خزائنه الاكل تنجس كوض فيدخل فيه ماء ويخرج منه
 بحيث لم يستين النجاسة فيه يصير طاهرا وان لم يخرج مقدار ما كان
 في كوض وعليه الفتوى قال **الابوالكلما نجسه الابوالنجاسة فانه**
ظاهر قال في الخلاصة ليس نجس وفيه النثار خائنه وبول الخفاش وخرقه
 ليس بشي لانه لا يستطاع الامتناع عنه انني اقول ظاهر ما في الخلاصة انه غير
 طاهر الا انه عفي عنه للحرج قال **واختلف التصحيح في بول الهرة** اقول الذي
 حرمه بنو تغلب الكبري النجاسة حيث قال بول السور نجس اتفاقا حتى لو
 اصاب ثوبا فسدت لو كان فوق درهم انهم وفي مخاربات النوازل واختلفوا
 في بول الهرة والفارة قبل نجاسة مغلظه وهو الطاهر وقبل الامتناع لمكان الضرورة
 ذكره في اجماع العتاني انهم وسور الهرة مكروه تنزه على الاصح بخلاف
 ما يقوله الطحاوي انه كراهة تحريم كاخ المصنف ومرة كل شي كموله اي
 كل حكم ظهر في البول فهو الحكم في المرة كاخ الذخيرة قال **وحرق البعير**
كسقيه حرة البعير بكسر الجيم وتشد بالراء ما يخرج من جوفه وعليه
 النجاسة لاها وصلت الى جوفه الا ترى ان الماء اذا وصل الى جوفه فان
 حله حكم بول كذا هنا كاخ الولي الحجة قال **الدماكلما نجسه الدم الشريد**
 اطلقه وهو مقيد بما اذا كان عليه اما اذا انفصل منه واصاب الصلي منه اكثر

حتى ينقطع التقاطع وتذهب الندوة ولا يشترط اليأس ويستثنى ذلك
 ما إذا كان المنجس باطافا فلهما إذا جعل في المنزلة وتركه فيه يوما وليلة
 حتى يجري الماء عليه بطريق كانه الذخيرة وغيرها أقول قد جعلوا جري الماء عليه
 قائما مقام العصر كما نص عليه الحارثي قال **الآن البدن** فانه العصر فيه
 مستعذر فيقام نواحي الغسلات مقامه قال **الدجاجة إذا دججت**
ونصف ريشها وأغليت في الماء قبل شق بطنها صارت نجسة بحيث
لا يطهر إلى كمالها لتشرها بالنجاسة وزاد في المجتبى وكبر في قوله لا يطهر
 أبدا ويجوز احتياط فيها جدا قال شرف الأئمة وعلى ما ذكره الزيدوني
 في المرقاة انه يغسل اللحم ثلاثا بثلاث مياه فيطهر عن ذب إلى يوسف يجب
 ان تكون في الدجاجة ذكرا كرش كذلك في النوى إذا شويت ووجد فيها
 بعض الجيوب فنوكل قال في خزائن الفناوي دجاجة شويت وخرج
 من بطنها شيء من الجيوب تنجس موضع الجيوب وتطهر بغيره ان تطبخ ثلاث
 مرات بالماء الطاهر وتبرئ في كل مرة وكذا البقرة إذا وجدت في جمل
 مستوي قال **الا انه غسل المرقاة بالماء فأكملها** أقول ومن ذلك ما لم لا يحل
 الحمر للتخليل ولكن يحل الحمر إلى البحر ولا يقود أباه النضر إلى البسعة ولكن
 يقوده إلى البيت والمؤذن يحل السلق من بيته إلى المسجد ولا يحل المسجد
 إلى بيته كذلك الملقط **كتاب الصلاة** أي السريعة
 قال **إذا شرب في صلاة وقطعها قبل كمالها فانه يقضيها في آخر**
 لها صارت لازمة بالشروع واجبة الاكمال فإذا قطعها وقضاها
 وكذا الصوم وفي المصنف في الشروع ملزم عندنا كانه لا بد من
 يلزم لذاته والشروع ليس يلزم لذاته بل الصلابة ما أدى قال **وكذا**
إذا شرب طائفا ان عليه فريضا ولم يكن عليه فانه لا يقضي عليه
ولان الله شرع سقطا لا محبا أقول وتزاد ثامنه إذا شرب
 في الصوم في الكفارة ثم أسرف الافضل ان يتم صومه في ذلك اليوم
 فانه انظر فلا يجزى عليه القضاء عندنا وعند من يكرهه القضاء كما في

شرح الحارثي أقول فيه في الصغر جواز الافساد بقضاءهما إذا شرب
 في نفل الصوم ثم يتبين له بما إذا قطع من ساعة اما إذا مضى عليه فعليه
 القضاء إذا قطعته وقال في المجتبى وكذا الصلاة وفي الحارثي الحارثي
 شرع في صلاة او صوم على حساب ما انه عليه ثم يتبين انه ليس عليه و
 مضى على ذلك ثم افسد قال عليه القضاء لانه لما اختار المضى وجبت عليه
 كذا حكى لنا بعض اصحابنا انهم وفي شرح الحارثي ومن فاته صلاة
 العيد لم يقضى ما وكذا إذا افسدها بعد الشروع فيها لان لا دأب لها شرعا
 وقد فات شرطها الجواز في القضاء وروي عن أبي يوسف انه إذا افسدها
 يجب عليه القضاء انما قال **ولا اعتبار بنية الكافر الا اذا فصل السفر ثلاثة**
ايام ثم أسلم في أثناء المدة فانه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف
الصبي والبلوغ كونه خلاصة هذا على ما هو المختار والافال امام ابي جليل
 الفضل سوابقها يعني فليها يتم الصلاة اما في الصوم فقالوا اذا
 بلغ صبي أو أسلم كافر أو الصبي اذا بلغ ونوى التطوع قبل الزوال
 جاز خلافا للكافر لانه لم يكن أهلا للعبادة أو اليمهارة وما الصبي
 فاهل للعبادة تطوعا فيستوفى امساكه على ان يصير صومًا بالنية
 قبل الزوال انتهى وفي خزائن الاكل جاز في حجت إلى سفر ثلاث مراحل
 فطهرت بعد الرحلتين فانها تصلي صلاة السفر ما لو كان صياها
 فادرك لم يصلي صلاة السفر وكذا النجس اذا افاد في بعض سفره والكافر
 أسلم فيه وقد بقي من سفره أقل من ثلاثة ايام وقال بعض المتأخرين
 الكافر إذا أسلم صار مسافرا انتهى قال **الدعوة السجدة يوم**
الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة المشايخ كذا في
الشيعة أقول قال في شرح المشايخ للعلامة الاكل الصحيح الهام
 بين ان يجلس الامام الى ان تنقضي الصلاة كما جاء مبنيا في هذه الرواية
 قال **كل كوفات محله لم يأت به** فهو من ذلك نسي التعوذ حتى بلغ
 قراءة فاتحة الكتاب ولم يعوذ في أول القراءة فإذا قرأ بعض القراء ذهب

حل النعوت فمقط عنه النعوت كانه الواقع قال **صلى مكثوف الرأس بكروه** قال
في المثلث ولو صلى حاسر الرأس تها ونا بالصلوة بكروه ولو حاسر رأسه
تضرعا لا يكروه ايضا وزاد في الثاني خائنه اذا كان محرم وفي خزانة الفتاوى
صلى مكثوف الرأس ويسويحد الجماعة كذلك لا وتضرعا الى اسم تعالى
يستحب ذلك ولا يكروه وفي المثلث يكروه ايضا قال **كل صلاة أدت**
مع ترك واجب او فعل بكروه **تقر بما تعاد وجوبه في الوقت فانحرجه**
لانتعاد الدعيه بيمينه الدهر انه يؤمر بالاعادة ما دام الوقت باقيا
واذا خرج وقتها لا يؤمر بالاعادة ولو اعادة ثياب علمها والذي
في المحن وغيره انها تعاد لا على وجه الكراهة ثم غير قيد بمن
وفي شرح الجامع الصغير للزعراني ان لبس ثوبا فيه نقصا من الصلاة
مع استكراهه كمن صلى جامل صم كمن الصلاة جائزة لا يستباح
شرائطها وادراكها لكن تعاد على غير وجه الكراهة وهذه اهل الحكم
في كل صلاة أدت مع الكراهة انتهى وقال **لبي** على الطوري المنقول
في عامة الكتب انها تعاد وجوبه في الوقت وبعده والله اعلم قال
جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان **بعدد** اقول ظاهر
كلام علماءنا انه ينال ثواب الجماعة مطلقا قال في خزانة الفتاوى
من فاته الجماعة فجمع في بيته مع اهله ينال ثواب الجماعة انتهى
وفي السراجيه قومه مختلفون عن المسجد وصلوا في البيت في جماعة
فانهم ينالون فضل الجماعة ولكن دون ما ينالون في المسجد انتهى
وفي احاديث القدسي ومن ادرك ركعة من الرباعية مع الامام لم يكن
مصليا تلك الصلاة مع الامام ولا بالجماعة ولكن يكون مدركا
فضيلة الجماعة ومن صلى وحده يدخل مع الامام الا في العصر
وما يؤتى مع الامام فاقله يدرك فضيلة الجماعة انتهى وفي شرح
الجامع الصغير للزعراني بعد ان قال المدرك لركعة مدركون ثواب
الاداء بالجماعة حتى تستوي صلاة اخف ركعة ركعة ثم قال

ومن المتأخرين من قال لا يدرك فضيلة الصلاة بالجماعة ولكن ينال
فضيلة ادراك الجماعة وفيه نظر من وجوه لكن فضل صلاة الحق
لازم لا محالة لانها لم تقسم الا لئلا ينال كل واحد من العائدين ثواب اداء
الصلاة بالجماعة وفيه فضل الجماعة اذا ادرك الجماعة والامام في
الشهادة عند أبي حنيفة وابي يوسف يصلي ركعتين وعند محمد انه يصلي
اربعا احتياطا وقيل لا اذا كان لعذر وفيه ذلك لو اشتغل
عنهما لم يثبت له الفراق **يكروه ان لا يوتى بين السور الا في**
النافلة لانها مبنية على التسليم قال **التكلم بين السور والنسيء**
يسقطها ولكن ينقص ثواب اي ثوابه انقص منه ادائه قبل التكلم كما في السيرة
قال **يكروه ان يخصص الصلاة مكانا** **المسجد** لانه اذا فعل ذلك صارت
الصلاة في ذلك المكان طبعيا كذا في خزانة الروايات وزاد في سيرة الدهر وان
صلى في غيره تبقى انه تكون الصلاة في مكانه الذي اعتاده فيسقط ذلك النقص
وفي الترمذي ان كان سبيلها للترك قال **وان فعل فسيقه غير ان يحرم** اي اذا
جلس في ذلك المكان من المسجد اصرار هو احق به من غيره فليس لاحد ان
يزعم عن ذلك المكان الى ان يقوم منه فاذا ذهب بطل حقه حينئذ كما في شرح
الطحاوي وفي المصنف لو دخل رجل ولم يجد فيه موضعا يصلي وثم دخل جالس
لأنه يزعم انه في موضع من الجانية المسجد اذا صاح على المصلي كما به
ان يزعم القلم عد من موضعه حتى يصلي فيه وان كان القاع مستغلا
بذكراته او بقرأة القرآن او بالتدريس او معتكفا وليس لاحد ان يزعم المصلي
عن مكانه الذي سبق اليه لما انه بني لها واسمه يدل عليه لان المسجد اسم
لموضع السجود وفي الولد الجيد من بسط المصلي في المسجد او نزل في انما يخرج
فانه كان في المكان سعة لا يزاحم الا اول وان لم يكن فله ان يزاحم غيره وله نظائر
وتفاصيل ذكرها في السير من الظهيرية قال **يكوي** **بشارعا بالتكبير اذا**
ادب التحية **دوب** التعظيم اي اذا كبر متعجبا ولم يركبه التعظيم ونحو
الافتتاح لا يخرج به كل من خزانة الاكل وفي البناء قال الورع ياتي بالتكبير



بنية التعظيم لله تعالى وقيل يحصل نية التعظيم باختصاصه كراهه عند الافتتاح
ويكونه ذكره فيه لوجود نية التعظيم قال **ولا يصح اقتداء المرأة بالاذنوي**
امامتها هكذا وقع مطلقا في المتن والذي في شرح التلخيص للحلاطى وروى
لكهن عن ابى حنيفة وهو قوله الا قول الجاهل اذا وقعت خلف الامام جاز اخذوها
وان لم ينو امامتها قال **الشيخ الامجد والعليين** اكرهوا شيئا على انه لا يصح
اقتدوا بها ما لم ينو امامها فيها كما في شرح الحلاطى قال **الا اذا كان في سنة الجمعة**
قانه يقيم على الصحيح قال في خزانة الفقهاء وكذا سنة الظهر اذا
شرح فيها ثم اقيمت الظهر قول **بقي ما لو قطعها هل يقضيها بعد لم اكره**
الحكم وفي ذكره انه يقضيها ثم راي بعد هذا في الفتاوى الصغرى واذا
سلم على راس الركعتين حكمي عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه قال
يقضي رجاؤه الباقي انه يقضي ركعتين وقيل لا يقضي شيئا والفتوى
على انه يقضي رجاؤه قطعهما في حال لا يخفى بترك صلاة وجبت
واحدة قال **لم يجز الا ان يصح صلى فيه بلا اختيار** وفي النصف
من اللباس ملوك رجلان على الحرب او الديار مع وضوءة جازية اذا كان
ظاهر الحرب ان ليس حرام وفي شرط الصلاة منها والباس للامة
بالصلوة في الديار والحرب ولا يحل لبسها للرجال وان صلى فيهما
فليس عليه تعديلا كما في **صحيح** بضمها فيستعويذ من الله وقال
في المبتغى ولا يكره الصلاة مع امام ليس بحرب وقيل يكره قال
فناء المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء وان لم تنصل الصفوف
قال في القنية فناء المسجد ما كان على ظلة بابه اذا لم يكن من العامة
المسلمين وفي شرح الكنز حيز الشيء يعطى له حكمه كفناء الدار يعطى
له حكم الدار حتى يحول لصاحبها الانتفاع بها وفي شرح الهداية ما يقرب
من الشيء ياخذ حكمه كفناء المصلى حكم المصلى حق صلاة العيد
والجمعة وكحكم البئر له حكم البئر وما قرب من العامر له حكم العامر في
المنع عن الاحياء كذا في المحيط انتهى وفي اخلاصه قاضيان لكل

صاحب دار الانتفاع بفناء داره ما ليس بخبره من القاء الطين والخطب وربط الرواب
وبناء الدكايا والنور وفي التلخيص الكبير فناء المصلى بعد خروج المصروفه
دار وكل شيء كذا كما انتهى ولما ارجع حكم دخول الحائض والنفسا **تم**
سطح المسجد له حكمه حتى لو قام على سطح المسجد مقننا بالامام صح ولو سعد
اليه المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يحل للحائض والجنب الوقوف عليه كافي
الضياء المعنوي وفي شرح الطحاوي الكبير اذا خرج المعتكف من المسجد
ليصعد على المنارة قيل بانه يفسد اعتكافه على مذهب ابى حنيفة الا ان يكون
باب المنارة في المسجد وقال بعضهم لا يفسد وان كان بها خارج المسجد
لانها تبع المسجد انتهى قول **يؤخذ من هذا جواز الاعتكاف في فناء**
المسجد كباب السلام وباب الرحمة وباب جبريل المدينة للنور وفيها انه تعالى
قال **واختلاف المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه الا ان يحرم بقعة**
واحدة مع تبين اكنافه وتناهي طرفه لكان واحد ولهذا اتخذ المسجدة
وان تكررت الفلاوة في زواياه كما في الشافي لابن الضياء وقان في خزانة الاكمل
لوقد روي في اقصي المسجد الجامع بالامام في المقصورة ولم تكن الصفوف متصلة
جاز عند بعض المتأخرين دونه بعضهم الا انه يكون لو نظر اليه ناظر ظن
انه مقنن بالامام المقصورة فيصير بالاتفاق قال **المسافر ان لم يقعد**
على راس الركعتين فالحائض يطل الا اذا نوى الاقامة قبل ان يقيد الثالثة
بمسجدة قال في النبا بيع لو قام الامام الى الثالثة وهو مسافر فباعه
القوم فسدت صلاتهم وصلاة الامام انتهى وفي قاضي خاتبة مسافر
أم قوما فلما صلى ركعتين نوى الاقامة لا التحقيق الاقامة بل لئيم صلاة
المقيم لا يصير مقبلا ولا ينفك من فرضه ارجا انتهى قال وكفى به شققة
براسة الايام اشارة الى ان الغرض قد سقط وعنه ذكر في
الحاوي حيث قال كالقيام حال العذر وقرأة عند الاقتداء والركوع
والسجود في الاماء والقعدة من المريض حال الاستلقاء انتهى قال
واذا ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه كقائه

واحدة فيها هذا بناء على ما صح في الكافي وصح في المجتبى وجوب التكرار
ونقل عن تاج الائمه في شرح الجامع الصغير استثناء الصلاة فيما عدا
الاولى والله اعلم وفي احاديث الصلاة في الفعدة الاخيرة واجبه وقال
بعضهم هي فرض في العمرة في الصلاة وغير الصلاة وقال الاكثرون
انها فرض عند سماع اسمه كل مرة وهو الاصح انتهى قلت ووجه ظاهر
تتم قال العلامة العيني في شرحه للجاري ابو حنيفة قال لم يرد له
وساير فضلاته صلى الله عليه وسلم ولم ارا احدا من فقهاءنا يذكره قال
ولا يجوز الاقذار بالشافعي في الوتر والله اعلم لا يقطع لانه يوجب سنة
واما عند ابى حنيفة واجب حكاية في بيته الدهر عما شرع النبي في بعض
قد اجمع احوالنا انه لا يقتدي انتهى والذي قلناه غير واحد جواز ما لم
يقطع بل نقل في المنع في جواز رفع القطع ايضا حيث قال اقتدا الحنفى في
الوتر بمن يسلم عند الركعتين لا يسلم معه ويسلم بقية الوتر لان ما لم
لم يخرج باللام عن الصلاة على رعيه لانه محتمل فيه كما لو اقتدى بامام
قد عرف ويرى الامام عدم تفضيل الضوء به صح الاقذار لانه محتمل فيه
وقيل لا يصح وبه اخذ الاكثرون في شرح الجامع الصغير للزغرافي روى
ملكوت النسخي مصنف كتاب اللؤلؤيات في كتاب سماه الشعل على حنيفة
ان من رفع يده عند الركوع وعند رفع الراس في الركوع ففسد صلاته
وجعل ذلك عملا كثيرا فضلاته فاسدة عندنا لا يصح الاقذار انتهى
اقول والذي عليه المتأخرون جواز الاقذار مع التكرار والله اعلم
قال القراء يخرج عن القرائن بقصد الشنا اطلق القراء فتمل ما اذا كان
قصده وحكى فيه اختلاف في التا تاريخانية حيث قال بعضهم انما يجوز
اذا كان ثناء كسورة الاخلاص ما اذا كان من القصص فانه لا يجوز كقوله
اقول يوسف قال يوسف لا تفسد صلاته والعصم يجوز في كل
انتهى قال **ولو قصد الشنا اجازة لم يكره** قال في تلخيص الكبري
ولا باس به ولو اذنية قارة لا يجوز ان يقرأ انتهى ورازع الملقطات

لها محل الدعاء وبه الدلالة قال الا اذا قرأ المصلح قاصدا الشنا فانها تجزئ به اي القراءة
كافية له وقصده لغيره لان القراءة اذا كانت في محلها لا تثنى بالعزيمة حتى لو لم
يقرا في الاوليتين فقرأ في الاخيريتين بنية الدعاء لا يجزئ به كافي البناء وفي الظاهر
تفسد الصلاة اقول فيما شكك لان الاخيريتين محل القراءة وكونها
في الاوليتين واجبة كما رضوا عليه الا ان يقال انها غير محلها المعين فنزول
الاشكال **قال القراء في الحمام جهل بكروه** والله اعلم انما هذا ما
وقع في الذخيرة عن القدوري من ان عمدا اطلق القراءة في الحمام وفي
الملفط لا باس بقراءة القرائن في الحمام وعليه الفتوى اذا كان طاهرا او العورة
مستورة انتهى ومن ذكر ما في تلخيص الكبري ولم يرد يستعمل قلبه في الشا
والمختر في علمه وهو منبهة للقراءة يجوز في الافلا ومن لم يقف على المعنى اعتبر
كونه بحال لو علم كان قلبه منبهة او في احاديث كبره الصلاة في الحمام قاصدا
فانه اتفق الوقت فلا باس اذا كان الموضع طاهرا ولم توجد التصاوير
قال قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقيب المكثف بدعة اطلقه وقوله
في الصيرفة بالقراءة مع الجماعة حيث قال قراءة الفاتحة بعد مكثف لاجل
مهم وباس بكروه سواء كان جهلا او مخافا من جماعته لانه بدعة لم ينقل
عن الصحابة والتابعين وختم القرائن كذلك اثنى انتهى **قال ولا ينبغي**
تأقيت الدعاء لان ذلك وحفظه يمنع من الرقة وكذا الاذكار ولان في
المتعين هي الباقي الا ما استثناه كانه المراد منه نفسه كما في احاديث
قال الا في الصلاة فلا يكره ذلك لانه يخاف ان يحرق على نفسه ما يشبه
كلما الناس ففسد صلاته كما في الولوالجية **قال يكره الاقذار صلاة**
الوعائب الخ قال في احاديث وماروي من الصلوات في الاوقات
الشرقية كليلة القدر وليلة النصف من شعبان وليلي العيد وعرفة
والجمعة وغيرها يصلي فرادى والافضل ان لا يعين شيئا منها الوقت منها
لما عرف ان تعيين صاحب الشريعة في الغالب لم يكن لانفسها بل لغيره
العامة على حيا تذكر الاوقات بالعبادة انتهى **تتم** ذكره كتاب الصلاة

للفاضي ان يصلي الجمعة بالناس وروي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه ليس
 للفاضي ذلك اذا لم يؤمر به ويكتب في منشوره قال رحمه الله وهذه
 الرواية ينبغي ان يكون كذا في التجسس وفيه التطوع بعد صلاة العيدين
 لم يذكر انه يتطوع في الجبانه او في بيته وذكر ابو بكر البرقاني الترمذي انه
 يكتب في الجبانه لانه يشبه السنة انهم يقول قد خلى كثير من الكف عن هذه
 العلة فافهم **قال** **الزكاة** هي في الشرع عبارة
 عن اتياء جزء من النصاب الخولي الى الفقير فلهي عبارة عن فعل الاداء
 عند المحققين لانها وصفت بالوصف الذي هو من صفات الافعال
 وعند البعض اسم للمال المؤدى لانه امرنا باتياء الزكاة و
 اتياء لا اتياء محال انهم من شرح الخلاطي ونوع خزانة الاكل للفقير
 على الزكاة كانه الصوم والحج والصلاة انهم ونوع شرح الطحاوي ومن
 حال عليه لكونه ما شئت فلم يؤد زكاتها اذ زكاة احول الاول منها
 ثم ينظر الى البلية منها فانه كانه نصابا كاملا في الاقلا وكذا هذا
 في الدرهم والدينار وموال التجار عندنا انهم زكاة المال حيث المال
 وزكاة الفطر حيث المال الكبير كانه الملتقط ونوع خزانة الاكل لو اعطى
 لمكين واحد صدقة رؤس جاز **قال الفقهاء لا يكون غنيا بكنية**
المنجاة **الجاهل** الحاجة في تاحي ط الكري بقوله ما حتما في اليه
 لفظ وفراسته وتصحيح من فقه وحديثه وان دابسا لاها كتاب
 ليس انهم وحل له الاخذ في الصحيح كانه الملتقطات **قال والمعتدلا**
 ولذلك قالوا عني وجبت عليه زكاة ولا يؤد بها لم يحل الفقير اخذها
 بغير علمه ولو اخذها كان له ان يسترد ولو كان قائما ويضمنه لو كان
 ثاويا كذا في تلخيص الكبرى و اشار بقوله والمعتد لا الى ان من استع
 من اداء زكاته واخذها الامام كرها فوضعت له اهله اجزاء لان
 الامام ولا يتاخذ الصدقات فقام اخذه مقام دفع المال كذا
 في شرح الطحاوي **قال كل الصدقات حل لم علي بن ابي طالب زكاة وعما**

قول

اقول هذا ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي السراج ان الزكاة كانت في عهد
 صلى الله عليه وسلم لم يوصى بها الا في بيتهم فلما سقط ذلك بموتة حلت لهم الصدقة
 قال الطحاوي وبالجوازنا خذ انهم ونوع خزانة الاكل على ابي حنيفة يجوز
 مطلقا وانما كانه لا يجوز في ذلك الوقت انهم **قال الوقف** اذا كان موقفا
 عليهم كانه الفضي **قال** **وانه كان المعجل قد لم يحرم** **وبه نفي** اي و
 انه لم يطالب به حيث كان قادرا **قال اودع** **مالا ونسيه ثم تذكر لم**
تجى الزكاة اذا كان المودع من المصارف ونوع تلخيص الكبرى ولو اودعه
 رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد نسيانه فعليه زكاة ما مضى **قال الزكاة**
واجبة بقدر دفع مديرة تسقط بها مال بعد احوال اشار
 بهذا الى ان الزكاة واجبة في الذمة لكن المحل هو المال والشيء لا يبقى بعد
 فوات المحل كالحل كالحل الجاني اذ اعات والتقص الذي فيه الشفعة اذا
 صار محل كذا في شرح الخلاطي **قال** **وتحل الصدقة لمن له غلة عقال**
لا تكفيه وعياله سنة ونوع خزانة الاكل من الارض وحيات لا يخل
 منها ما يكفيه وعياله حلت له الصدقة وانا انظر الى الغلة الكافية
 لا الى قيمة ملكه انهم اقول **ومنه يعلم حكم من له صرح وحب**
ووضائف وانه اعلم ونوع التمر تاشي سنة لا ينبغي تركها ذكر
 الكل في ينبغي ان لا تؤخذ الصدقة على جماعة لانه لا يتبع به الاغتيا
 وذكر الكبرى لا بأس به وقيل يكره ذلك ونوع جمع الوردوني الا فضل
 ان يجمع صدقة نفسه واولاده ويصرفه الى واحد ونوع النوازل
 واختلف في تفريق كفارة الصلاة او صلوات قبل يحرق في
 صدقة الفطر وقيل لا لانها كفارة فلا يجوز اعطاها الى مسكين
 اقل من نصف صاع كذا كفارة اليمين واختلف في جمع تفريق كفارة
 الصوم والصلاة انهم ونوع خزانة الاكل لو اعطى مسكين واحد
 صدقة رؤس جاز **قال** **الصوم** **قال** **الذخيرة**
 واذا دخل العبار او الدخانة او طعم الادوية حلقة لا يفسد صوم فيه اشارة

الى انه لو ادخله يفسد صومه وبه قال بعض المشايخ ان شرب الطحاري
 لو دخل حلقة الغبار او الدخان او دخلا نفة فوصل الى الجوف او الدماغ
 لا يضره لانه لم يصل العنق وانما وصل الاثر ووصول الاثر لا يضره انتهى
 قال **نذر صوم الابد فاكل العذر بقدي لما اكل** قال في تلخيص الكبرى
 قال الله على صوم الابد فضعف عن صومه لا شغالة بمحشنة فله ان يفطر
 ويطعم ونوع الظهيوتية وان لم يقدر على ذلك لعسرة استغفر الله وان لم
 يقدر لمدة الصيف وصره له ان يفطر وينظر زمان الشافعي
 مكاتب يوم يومها في ذل في حق من لم يقدر الابد انتهى في شرح
 الطحاوي واعلم بان من افطر في شهر رمضان بعد حيف او نفاس
 او مرضي او ما شبه ذلك من الامراض والاعذار يجب عليه القضاء ولا
 تجزئ به الفدية الا ان يقع في اليأس عن الصوم اما بالكبر او بالموافقة فيستد
 يجوز عنه الفدية انتهى في الترتيبي ونوع المنتقى عن محمد اوجب على
 نفسه صوم الابد لم يفد عن يوم العيد وايام التشرية في حياته و
 الباقي يفدي قال **نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم**
بعد ما فوجئ بطوعا ينوب عن النذر اي يحسن به عنه قال في القنية
 ولو قال الله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم
 فوجئ بطوعا ينوب عن النذر ولا يلزمه لئنه الطوع شي كرمضا
 والنذر المعين انتهى وفي خزانة الاكل لو قال علي ان اصوم يوم تقدم
 فلان شكر الله واراد به يمينا فقدم في يوم رمضان وهو صائم
 لم يفسد كفارة ولا قضاء عليه اما لو لم ينو صوم رمضان فما صام
 في يومه بترتيم يمينه ولا شيء عليه مع انه يقع صومه لرمضان هو
 قال **والافضل فطره مطلقا** حتى لو صامه عن صوم اخر وجب عليه
 يكون مكرها دون الاول في الكراهة كانه خزانة الاكل قال
 وان كان من جنسه واجب على النجيب اي على كل فرد هذا
 راي بعض المشايخ وقول الحنف في الاصل الابد فيه من كونه موقوفة

ونوع المحرم

ونوع المحرم الرضوي اذا نذر له تقاضا به موقوفة مقصودا كالصوم
 والصلاة يصح ويلزمه الوفاء به وان نذر له ليس بقرينة مقصودة
 كعبادة المريض وتشييع الجنائز وقرآن القرآن والتسليم
 نحو لا يصح النذر لافعال البيت بقرينة مقصودة بنفسه على ان
 الشرع ما ورد بايجازها مقصودا انتهى ونوع المعراج النذر بالشئ مما
 يصح اذا كان من جنسه واجب لله تعالى او مشتمل على الواجب قال
رأي صائما ياكل ناسيا خبيرة اي يكره له ان لا يخبره قال **الا اذا كان**
بضعف عنه اي بضعف بالصوم وبالاكل يتحقق على سائر الفرائض يصح
 ان لا يخبره فان ما يفعله الصائم ليس بمعصية عند اكثر العلماء كما لا يخفى
 الكبرى وفي الملل فط اذا رأى صائما ياكل ناسيا خبيرة الا اذا كان بضعف عنه
 فاذا اكل يتقوى عليه لا يخبره ونوع خزانة الاكل يكره ان لا يخبره الا اذا كان ركب
 ضعفا لا يتقوى على الصوم الى الليل انتهى وفي الثنا تاريخا من اصبح في رمضان
 وهو مقيم لا ينوي الصوم فاكل او شرب فلا كفارة ونوع الذخيرة وقار فر
 تحت الكفارة وقال ابو يوسف ان اكل قبل الزوال فعلية للكفارة وان اكل بعده
 فلا كفارة عليه قال في الذخيرة في قولهم ونوع شرح الطحاوي ومما
 اصبح في رمضان ولم ينو الصوم في الليلة التي قبل ثم اكل متعمدا او شرب
 فعلية وقضاء ذلك ولا كفارة عليه في قولنا في حنفية لان الكفارة انما تجب
 بافساد الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز الا بالنية وقال ابو يوسف
 ومحمد ان كان افطاره قبل الزوال فعليه الكفارة لانه كان يمكنه ان ينوي
 فيكون صائما وان كان افطاره بعد الزوال فعليه القضاء ولا كفارة
 عليه بالاجماع **قال** **الحج قال يكره الحج على الحمار** وال
 هذا ان الحمار من جملة الراحلة قال في الوالوجية ولو حج المأمور على حماره
 يكره له ذلك واجل افضل لان النفقة فيه أكثر ونوع حاشية شيخنا
 حصن بعضهم الكراهة بخصوص الوقوف على الحمار وعلل بان الشيطان يكره
 كثيرا الحمار ومن ثم تنبذ الاستعانة به الشيطان عند خفيف الحمار

وحالة الوقوف هي افضل مواضع الحج واسرعها انتهى وبما ذكرناه اولاً علمت
ان من قال ان احرامه لا يجزئ حرامه وقصره واسعه علم
باب النكاح قال في تبيينه الهرة ذكر الحضي
في باب النكاح بغير شهوة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخصوصاً
بالنكاح بغير شهوة انتهى وفي فروع المحرمات ولو اضاف النكاح الى نصف
المائة لا يصح في الرواية المختارة ولو قال العبد او مته نصفك من بيتك كله
وكذا الطلاق والفرق ان المحرم مع المبيح اذا اجتمعما يغلب المحرم على المبيح
بالنص ما اجتمع اطلاق واحرام في شيء الا وقد غلب احرام في الحلال ففي الحاق
والطلاق هما محرمان فيحلان تغليباً للمحرم والنكاح محله في غلب عدم
النكاح في النصف الاخر واسعه علم وفي الذخيرة قال مستأجناً اذا اضيف عقد
النكاح الى طهر المرأة او بطنها ان الاشبه بمذهب اصحابنا انه لا ينعقد النكاح
انتهى وفي خزانة المفتين جرت العادة بين الناس ان يجمع العقد بقول
رجلين ان هذا وكيل المرأة بالنكاح ويعقد ولا يجوز للسامعين ان يشهدوا
ان هذه منكوحة لان بذلك القول لم تثبت وكالاته لعدم الدعوى وقضاء
القاضي لكن اذا عقدوا ثم حصل لهم العلم بانه وكيل جاز لهم ان يشهدوا وان
هذه منكوحة لانه عاين العقد ولو حصل الشهود العلم بالسامع بانه وكيل
تثبت الوكالة ايضا لان النكاح كما ثبتت بالسامع بالوكالة تثبت بالسامع
ايضا انتهى وفي العراج كتاب مدارم الاخلاق قال في المحيط واعتبار الكفاة
وقد النكاح لا استمرارها بعد النكاح قال **ما ثبت الجماعة فهو بينهم**
على سبيل الاشتراك الا محسناً وهي ان كل حق لا يتجزى اذا ثبت الجماعة
ثبت في حق كل واحد كلاكه ليس معه غيره كما في المصنف ذكر المؤلف
فلما وزدت عليها فلا تأخر قال في الاحتباس وفي كتاب دعوى
الاصل اذا قال احد هذين الصبيين ابني جبر على البيان فانه مات قبل
البيان فقال واحد ورثته هذا ابن الميت ثبت نسبته ولا يلغى
الى محو الباقي واملح الاملا رواية سليمان لا يثبت النسب حتى

يجمع الورثة كلهم على ان ابن الميت واسعه علم والثاني قال في المولود الجيه
لو سرق سرقاً فرفع بعضهم فقطع فاقطع لكل وسقط الضمان
في جميع ذلك وان لم يخاصموا وقال ابو يوسف ومحمد سقط الضمان
في حق السرق الذي خوصم فيها انتهى وفي شرح الطحاوي ولو سرق سرقاً
مختلفاً فرفع احداهم وقطع له كانه ذلك للسرقات كلها لان الحد طهر
في داخل بعضها في بعض كالزنى في الزنا وقد قال اناسا او فطر في
شهر وضمانه مراد تكفيه كفارة واحدة والثالث في القنية يجوز
لاحد الاولياء المستوفين في الدرجة ان يفرد بالاعتراض اذا سكن الباقون
وتراد سابعه قال في الطهيرة فاذا مات المولى وترك مكاتباً ووثق
فاداد بعضهم ان يرد المكاتب في الرق بسبب عجزه قبل ان يجمعوا جميعاً
له ذلك انتهى قال **والضابط ان احق اذا كان مالا يتجزى فانه ثبت**
لكل على الكمال فيصرف احداهم كصرف الكل كناية الترتيب في المحيط
الوضوي لنا قول عليه الصلاة والسلام في الوليين اذا زواجهما
فالاول احق لانه وجد سبب ثبوت الولاية في حق كل واحد منهم فلا
وهو القرابة وانها مالا يتجزى فاثبتنا الولاية لكل واحد منهما كناية
كناية المالكين في زواجهما ولم نعلم الاول ففرق في الكل لان يصح
احدهما ليس بالولاية الاخر قال في التخيير شرح اجماع الكبير في الصيد
الحكم متى تعلق بسبب لا يتجزى فالحكم ايضا لا يتجزى والنكاح لا يتجزى
بل يثبت لكل واحد على سبيل الكمال كاحد الاولياء في النكاح لان
السبب في القرابة وانها لا يتجزى والنكاح لا يتجزى وكذلك الامان
اذا وجد من جماعة يضاف الى كل واحد منهم كلاً كالعشرة اذا قتلوا
رجلاً تقتلون لهذا المعنى ان القتل لا يتجزى فاضيف الى واحد منهم طهر
من هذا اذا قتلوا واحداً خطا فعليه دية واحدة اعتباراً بالحمل الازالة
بدل المحل لانه واحد على كل واحد كفارة على حدة لان الكفاة لا
تتجزى والسبب لا يتجزى وهو القتل فاضيف الى كل واحد منهم

كلاً من حق الكفارة انشروا في شرح الطحاوي العنونه عشر الم أوله
 يصير عنوا كل قال **والاستخدام في المملوك مما تجزى**
 ولذا قال في خزانه الامم عبد بن رجلني استخدمه فلهما فلهما
 لم يضمن وفي المبتغي خادماً مشترك بين الاثنين احدهما غائب
 يجوز الحاضر ان يستخدم بحصته وفي الدابة لا للفقير ولا للركوب
 ولو هلك باستعماله الركوب او حمل المتاع يضمن بغيره
 وفي هلاك العبد باستعمال احداهما اختلاف المشايخ انهم في نسخة
 صحة الاستخدام في المملوك مما لا يتجوز والصواب ما ثبتناه
قال الفرق ثلاثة عشر فرقة وتزاد واحدة فان في هذا الاكل
 ولو شهدا على انه طلقها فلا با في الزوجان فرق بينهما وقال في التفريق
 بغير طلاق على ستة عشر وجهاً قال **سبعة عشر في الفضاو ستة**
لا والفرق ان كل فرقة تبنى على سبب خفي يتوقف على الفضا وكل فرقة تبنى
 على سبب جلي لا يتوقف على الفضا كما في تلحق الجوف قال **وباباء الزوج**
عند الاسلام ليس هذا بقيد قال في الذخيرة وانه كان الكافر محرم
 والزوجه اسلم وعرض عليها الاسلام فابت ان تسلم فرق بينهما سواء كانت
 المرأة كبيرة او صغيرة عاقلة وتكون هذه الفرقة بغير طلاق اجماعاً
 ولا يقع الانفصال القاضي ايضا وفي شرح الخلاص في تلحق الجوف اجماعاً
 وفي باباء الزوج وكانت صغيرة قبل لا يكون طلاقاً لان الصبي ليس
 من اهله والاصح ان يكون طلاقاً لغير السبب كما في الجك قال
وفي النكاح الفاسد قال في الذخيرة قال في الاسلام المذهب
 عند علمائنا ان النكاح لا يرتفع بحرمه المصاهرة والضرع بل يفسد
 حتى لو وطئها قبل التزويج لا يجب عليه ان يستبده عليه او لم يستبده
 نص عليه محمد في الاصل اقول وتزاد سابعة قال ابو يوسف لو ان
 امه تزوجت بغير اذن المولى ثم فسخ النكاح قبل ان يحضر المولى جاز
 فسخها ولو تزوجت نفسها من اخر صار فسخها ولو فسخ المولى جاز

فانه وطئها المولى او باعها او وهبها او قبلها بشهوة صار فسخاً علم به او لم يعلم
 من شرح العيون قال **النكاح يقبل الفسخ قبل التام لا بعده** والذي
 ذكره ابن مازة في شرحه على الجامع الكبير ينص عقد النكاح بحتم الفسخ
 في الجملة الا ترى انه يفسخ بعدم الكفارة ونحو الادراك وخيار العتق
 انهم في الوالديه الردة والطلاق قبل الدخول فيه لا ارتفاع النكاح قبل
 حصول الفسود فمحل كانه لم يكن وفي المبتغي واذا انحلت امرأته
 الكتابية حرم وطئها وانفسخ نكاحها انشروا في نسخة لا يفسخ كون
 النكاح يقبل الفسخ لكن وقع في البديع ما يدفع هذا التناقض حيث
 قال الفرقة في النكاح قد تكون من طريق الفسخ في ضروري لا مقصوداً
 اذ النكاح لا يحتمل الفسخ مقصوداً عندنا انشروا في نسخة بيان عند
 قوله قبل التام لا بعده قال **الا في مسئلتين يقبله بعده ردة**
احدهما ومكلا احدهما الاخر اقول هذه المحض في حيز المنع
 لما علمناه وانه علم قال **يحل المهر باربعة بالدخول وبالحلوة**
الصحيحة قال في المتجنيس رجل قال لامرأته ان خلوت بك فانت
 طالق فخلوها ووقع الطلاق وعليه نصف المهر لان الطلاق وقع
 عقيب الحلوة بلا فصل فلم يكن متمكناً في الوطئ حتى يقيم المتمكناً مقام الوطئ
 انشروا في خلاصة ولم يذكر العدة وينبغي ان لا يجب لانه لا يملك
 الوطئ في تلك العتمة وفي خزانه الامم لو لم يقع امرأته حتى ذهبت عذرتها
 ثم طلقها قبل الحلوة فلها نصف المهر عند ابو حنيفة وعند جميع
 الصداق اما لو ذهبت بدفع اجنبي فنصف المهر على الزوج ونصفه
 على الاجنبي انشروا في نسخة هذا رجل عجز عن افضاض امرأته
 البكر فافتنضها بالاصبع يجب ان يخرج مع المهر انشروا في نسخة
للزواج انه يضرب امرأته على اربعة وفي نسخة زوجة اي اربعة
 امور قادياً وليس له ان يضرب ضرباً فاحشاً والضرب الفاحش
 انه يكسر العظم ويخرق الجلد او يسوده وان لا يلي ذلك امرأته وقيل

الفا حشر المولى له الا ان هذا ليس بصحيح كذا في الثنا انا خاتمة الكفالة
انتهى الاول والثاني فخلص ما هو المقصود من النكاح والثالث والرابع
معصية كذا في التجنيس قال **يعقد النكاح بما فاده ملك العاني**
الحال الا في المصلحة المتعة اقول وتزاد ما لو طلبه امرأة زنى
فقالن وابنت نفسي وقبل الزوج نكاحها وانه كان ذلك محض شهوة
كذا في تلخيص الكرى قال **تزوجهما على انهما بكر فاذا هي ثيب فعليه**
كاللبن لانه البكار لا تستحق بالنكاح والمهر يقابل بالبيع لا
بالبكاره بخلاف من المبيع في اجارية كذا في مختارات النوازل وفي
الكفاية ولو اشترى امه بشرط انها بكر له ردها ولو وجدها غير
هذه الصفة قلنا قد قبل لا يكون له ولاية الرد اذا اشترى
ان عذرتها زالت بالوثبة ولا تها بكر لكنها ليست بعذرة والمعتاد
بين الناس انهم يريدون بالشرا طلبة الكا رضى المشتري صفة
العذرة واحكم هذا بعلق بالحيا وبالبكاره وهما قائما انتهى وفي
حق الفناوى ولو قال ما وجدتها بكر او قالت بركنت بكر اقول
قوله قال في مسند العلامة الاوغاني وفي روايتهما اجدها عذراء
قال احد عليه وبه ناخذ انتهى **تم** شك في امرها فانها
تمتن قال بعضهم تو مري حتى تبول على الجدار فانه امك ان
ترمي بيوعها على الجدار في بكر والا فهي ثيب وقال بعض تمتن
ببيضته ليدل فانه وسعها في ثيب وان لم يسعها في بكر
كذا في السراج وفي اخلاص الامتحان ببعض احكام والدليل قال في حكاية
هنا سبع ام لا قال سمعت ثقة ان الامتحان ببيضته كما لم يقدره
انتهى من البيوع وفي خزانة الفتاوى وكيف يعرفونها انها بكر
او ثيب قبل ان امكها ان تبول على الجدار في بكر والا فتب
وقيل انك البينة وتصب في فرجها فاي دخلت فتب والا
فكر انتهى قال **العذرة** الى اخره عذرة المرأة المذنبه بكارها

قال **وللزوجة ان تطالب الزوج بالوطي** لانه حقها ويجوز عليه في الحكم
مرة والزينة بحسب فيما بينه وبين الله تعالى في الحكم عندنا وقيل يجب
كذا في البدايع ولم يبين هذه الزينة على المرة ولا يمكن ان يقال كل ما
طلبت لانه موقوف على شهوة لها كما في اوضح رمن قال **ينظر الى**
محل النكاح امثلة اي في مثل هذا المهر كما في مخر الطهيري قال
واما نصف المسمى فلا يعتد به على الصحيح وكذا ربيعة او حقه انما
ينظر في ذلك الى المتعارف لان الثابت عرفا كالثابت شرطا وفي عمدة
القناوى اذا تزوج على الف مؤجل والاجل معلوم ليس لها ان تطالب
قبل محل الاجل واما لم يكن الاجل معلوما فالناجيل باطل ولها ان تطالب
بتعجيل المتعارف والباقي بعد الطلاق وبعد الموت ولو طال بنية بالباقي
في اكمال يامره القاضى بالتسليم ولا يجبره ولا يجبره قال **الفقيه لا يكون**
كفو للخنه كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شريفا
كذا في المنقسط قال في شرح المختار للسيد سبي قال بعضهم اذا كان
الرجل ذا جاه كالسلطان والعالم يكون كفوا للعزبة والعلمية
والاصح ان لا يكون كفوا للعلمية انتهى مولانا بنى هاشم اذا زوجت
نفسها من مولد العزبي لا يكون كفوا وكانا لمعتقها حق التعرض كذا في
شرح الطحاوي قال **لا ينبغي للقاضي ان يزوجه صغيرة الا اذا**
كانت مراهقة تعقب ذلك مناصا الذي في المنقسط حكى بصيغة
وقيل لا ينبغي وقيد بكون المراهقة تعبر عنها نفسها وتطلب ذلك وفي
شرح الطحاوي والولي اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد وجد لها
خاطب كفوا لانه القاضى ان يزوجه لانه عضلها وفي ذلك اضربها
انتهى وفي التراسي ابتدا العقد والفتح داخل في ولاية القاضى بدليل
انه يزوجه امه الصغيرة ويفرق بخيار البلوغ فاذا كانا داخلين
في ولايته فاذا قضى فقد قضى من محضه فقد ظاهره وباطنه كما
في تقريره بالعامة وفيه السبع بعد التحالف وانه كما يعلم ان احدهما كاذب انتهى

وفي العتابة وللقاضي ان يفسخ بعدم الكفاية في صغيرها وخيار البلوغ
وينصب عنها ختمًا قال **يجب من حدع بنت رجل وامرأة وخرجها**
منزله حتى ياتي بها ويعلم موتها كذا في المنطق وفي الولولجية
عصب صبيًا وغاب من يده ولا يدري ما قتل ام لا يجلس الغاصب حتى يجيء به
او يعلم انه قد مات لانه واجب الرد كالدية انما في الذخيرة من الاجارة
ولو ضاع الصبي من يدها او وقع فوات ادسرق حلي الصبي او ثيابه فلا
ضمان على الظير انما قال **يجوز خلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل**
منه من المثل الا في صغيرة زوجها الاب ولجده ومجوز ظاهر المتن
ان في الصغيرة باطل وجزم في النكاح ان الحق انه موقوف فتعين ان يجره
بل يجوز لا ينفذ لان المنقول في المحجورة اذا تزوجت بدون مهر مثلها
انه لا يجوز في خير الزوج ان شاء كل واحد من مثلها والافق القاضي بينهما
كان في الذخيرة واما موكلته المحينة فقال في الولولجية والظهيرية
وغيرهما ان المرأة اذا وكلت رجلا ان يزوجه بالف درهم فزوجه بخمسين
بحضرة الشهود ان النكاح موقوف حتى لو ضمت جاز ان تزويج
التاخر خاسنه واذا وكلت المرأة ان يزوجه بمائة درهم فزوجه
فزوجها الوكيل او قامت معرسته ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها
منه دينار وصدقه الوكيل في ذلك فانه كان الزوج يقر ان المرأة لم تكل
دينار فالمرأة بالخيار ان شاءت اجازة النكاح بدينار وليس لها غير ذلك
وان شاءت ردت عليه ولها عليه مهر مثلها بالغاما بلع ولا نفقة
له في العدة وان كان الزوج منكر ذلك ووقع الاختلاف بينهما فذلك
الحق بامضاء الزوج ان شاء وان كان الزوج يدعي التوكيل بدينار وهي
تنكر كان القول مع اليمين وهذا الامر يحتاج فيه وينبغي ان يشهد على
امرهما وغيرهما بعد العقد اذا خالف امرها وكذلك لو كانت بالعدة
يفعل ما يفعل الوكيل انما ثم قال في الظهيرية وهذا دليل على
ان الدخول في النكاح الموقوف يوجب مهر المثل انما قلت

قال

71
قال في الولولجية في تعليل مسالة من قال لغيره تزوج هذه المرأة فانها حرة
فتزوجها وولدت منه فاذا هي امه لم ياذن مولاهما ضمن الزوج الاقل
من مهر المثل ومن المسمى وقية الولد اما وجوب الاقل من مهر المثل ومن المسمى لانه
دخل في نكاح موقوف ولان الولد ولد الممزرع وهو حر بالثبوت انما قال
النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكره اقول يمكن الجمع بينهما
لما قد مر من البدائع والمصنف ان يقبل الفسخ لا مقصود ابل لغيره ومهر
مكونه لا يقبل الفسخ اي مقصودا كانه سائر العقود وانه علم واقول
لعل المراد من قولهم قبل التمام اي قبل اللزوم بدليل ما في المصنف في مقالة انما
يجوز ان يكون العقد صحيحا ولا يكون لازما كما اذا نكحت من غير كفوف وكما
اذا عقد غير الاب واجد والله اعلم ثم راي في المعراج بعد التمام واللزوم
ثم راي في المصنف في المراد بالعيب فسخ العقد بتمامه بعد تمامه والنكاح
لا يقبل الفسخ بالاقالة وهذا لان ملك النكاح ملك ضروري لا يظهره حق النقل
الى الغير ولا في حق الانتقال الى الورثة وانما اظهره الشرع في حق الطلاق
ليتخلص عن عهدة النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وهذا لا يقتضي ظن
في حق الفسخ بعد تمامه لانه لا ضرورة بخلاف الفسخ بعدم الكفاية او بخيار
البلوغ فانه فسخ قبل تمامه فكل في معنى الامتناع من اتمامه وكذلك
الفسخ بخيار العتق فانه امتناع من التزام زيادة لذلك تمت
قال في الحاوي احصى من وعى الي بكر للزوج ان يخلق الباب عليها من الزوار
والمحارم غير الابوين انما وفي تلخيص الكبرى والامة اذا قدرت على
الكسب بالخبر واخطاه تو من انكسب انما وزاد في الولولجية اذا كانت قادرة
على اخبر وغسل الثياب انما وفيها فاعلم ان من انواع الكسب اخبر واخطاه
وفي المحيط الرضوي في دعوى الشايج المولي يضم المعتق الصغير والكبير
الى نفسه اذا خاف عليها وفالحقة ليقوم بخدمة انما وحد للمشمية ان
تكون بنت تسع سنين فصاعدا وعليها الفتوى وعى الفضلي ينبغي المفتي
ان يفتي في بنت تسع او ثمانية انها حرة الا اذا بالغ السائر وقال القاضي

صفحة في نفوس بلحمة كذا في الكامل مصنف في مقالته في يوسف **كتاب**
الطلاق قال في الحاشية القديس تعليق الطلاق بأمر موجه تبيّن وكذا
 تعليقاً بأمر مستحيل وأما تعليقاً بأمر كائن لا محالة أو بأمر قد يكون جائز
 فلا يقع حتى يوجد ولا يجب على الزوج اعتزال امرأته قبل وجوده الله
 وفي شرح الجامع الحصري لو قال الأجنبية أنت طالق في نكاح فزوجها
 لا يقع كما لو قال أنت طالق مع نكاحك أنتي وفي الحاشية أنت طالق مع موتي
 أو مع موتك ليس بشيء أنتي وفي الذخيرة وإذا اشترى منك حصة ثم طلقها
 لا يقع الطلاق لأن الطلاق إنما يقع في النكاح أو في العدة ولا نكاح هنا
 ولا عدة وفيها لو قال لها أنت طالق واحدة ونصفها أو قال واحدة
 وربيعها واحدة لأن ذكر النصف والربع مضاف إلى الوحدة الموقفة
 تكونها الهاكنانية عن المذكور أو لا وقد وقعت المأوى بجلتها فلا يتصور
 إيقاعها ثانياً أنتي وفي النكاح تاريخاً سارعي على موادة أن هذه امرأتني
 تزوجتني في غرة شهر كذا وأقام عليّ ذلك بينة فقامت المرأة بينة أنه اقرب هذا
 التاريخ بثلاثة أشهر الحاضر عليه والهاكسيت بأمرته أو أراضها فهذا
 دفع صحيح حتى يخلف بأنه ما ردت الطلاق فانه نكاحاً يندفع الخصومة
 عما المرأة والله أعلم وفي قاضي خاذا قال لامرأته أنت مني ثلاثاً إن نوت الطلاق
 طلقت ثلاثاً وإنه قال لم أنت الطلاق إن كان ذلك في مذاكرة الطلاق
 لم يصدق قضاء وإن لم يكن في حال مذاكرة الطلاق قالوا يخفى إلا يصدق
 قضاء أنتي وفي الولوالجية رجل قال لامرأته أنت ثلاث وأضرب الطلاق
 إن أضرب الثلاث للطلاق لا يقع وإنه أفصح بالثلاث وأضرب الطلاق
 يقع فانه شك أنه إلى بالوجه الأول أم بالثاني يؤخذ بالوجه الأول كما
 وباللثاني تنزهها وثقة واحتياطاً وفيها ولو قال لامرأته كوني طالقاً
 عن محمد بنه قال إياه واقعاً وكذا لو قال لامرأته كوني حرة لأن صريح في
 الطلاق والعنق أنتي وفي النكاح تاريخاً سارعي ناكلاً عن الذخيرة إذا قال
 لامرأته تكوني بني عبد طالق لم يصح بخلاف كوني أنتي وفي خزانة الأكل

قال في

قال محمد طلقني إياه واقعاً بمنزلة كوني طالقاً ولم يقع أكثر من واحدة وإن نوي
 ونوع العتابة من النكاح ولو قالت أكون زوجة لك فقال نعم لا يصح أنتي
 لو قال لامرأته طلقني نفسك فقال نعم لا يملك كذا في مختصر الطهريه من
 البيهقي قال **الكرامة كالصالح** أي إذا سكر من الخمر وغيره من الشرب وهذا
 إذا سكر بفعل محظور وأما إذا سكر بفعل غير محظور بانه أكره على شرب الخمر
 فشرب وسكر فحكمه في الصفات وحكم المجنون سواء كذا في العبادات
 قال في **نفاذ تصرفاته** كالطلاق والعنق والأقرار بالدين وتزويج الصغير
 والصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة إذا قضى للموكل
 وللصدق عليه وبه أخذ عامة المتأخرين قال **الإعلاء بالأقرار بالحدود**
 الخالص قال في الخمس كرامة إذا زنى أو شرب في حال سكره حد ولو
 أقرب بالحدود في حال سكره لم يحد لأن الانشاء غير محتمل والأقرار محتمل
 فأعتبر هنا الاحتمال في الأقرار بالحدود وفي ردته لا غير قال **والردع** يعني
 لا يبين امرأته كرامة الذخيرة وفيه خلاصه ورأيت في موضع مما يروي
 أن ردته رده ويصير كافراً قولاً ينبغي أن يحتاط به أمر الزوج
 على هذه الرواية والله أعلم وفي التنزيل أن تدين سكره لا تطلق امرأته
 حتى يضحى فيقال له إنك قد كفرت في سكره فانه ثبت على ذلك تطلق
 امرأته ولا فلا تطلق أنتي قال **النكاح لا يثبت به حكم إلا**
في الطلاق يا طالق وفي الحق يا حرة لأن النكاح لا يستحقضار إلا إذا خرج
 على وجه الصفة عرفاً أو صفة يمكن إثباتها من جهته فقوله يا حرة طالق
 وصف للمحل وإثباتاً لها والصفة توجب التحقيق في الموصوف
 كما في شرح الفخري قال **وفي الحدود يا زانية** فانه كانت زوجته يجب
 اللعان ومن الأجانب يجب الحد وإن احتمل الاستحضار لأن الحد
 إنما يجب لدفع العار عن المقدوف وإنما يلحقه العار بالنسبة للإثبات
 الوصف لأنه لو تعلق بالوصف الثابت لا يحد ولا يثبت تعلق باللفظ
 ويراد به القدح والتحريض فانه لا يحد ولا يثبت بالصفة تعلق بالصفة

ظ
لا

لا باللفظ كما في شرح النخعي قال **وفي الغنف يا حرا طلق** الحكم في بحر وهو
 عقيد بما اذا كان عالما بانه ملكه طائفة البحر الاخر ولو زاحمت احرته في الطريق فقال
 تاحري يا حرة فانك امة لا تعتق انتهى وفي الاجناس لو قال يا عتيق او
 يا مولاي عتيق ولو قال يا حرا بنفس عتيق في القضا وقيد بيا حرا لا لو قال
 لعبده يا ابني لا يعتق كما في خزانة الاكل وفي الولوالجية ولو قال يا ابني لا يعتق
 لان المقصود اعلام المنادى لا تحقيق معنى النداء فيه ولو قال يا مالكي
 لم يعتق لانه ذكر للعظيم وفي الايضاح قال لعبده يا ابني لم يعتق وذكر
 بلو كان احافا يقول بان الصحيح ان يعتق في البنية بالنداء في العود
 عنه الي حنيفة يعتق وذكر محمد لا وهو الصحيح كذا في التمر تاشي قال
فطعن المشركي بقوله البايع لا يرد لانه للاعلام لا للتحقيق قال
 في شرح النخعي فان اقام المشركي البينة ان البايع كان قال الجارية
 قبل البيع يا زانية وهذه الزانية فعلت كذا لا يقبل ذلك وليس لها ردها
 اليه لان النداء للاستحضار واذا قرن بالوصف الفعل يراد به السبب والجاره
 انتهى قال **ولد الملا عنه لا ينبغي تبينه في جميع الاحكام** بل تبينه مقطوع
 من وجه دون وجه وهو كالموقوف حتى لو ادعاه غيره لا يثبت تبينه منه
 والملاعق اذا اكدب نفسه ثبت منه فكذلك الموقوف فيعتبر بهذا السب
 ثابثا فيها يحتاج فيه للسائل الاربعة كذا في الفتاوى الصغرى قال
الا في حكمين الارث والتفقه اي لا يعتبر فيها لان وجودها حكم ثابت
 من كل وجه وليس يحتاج فيه كذا في الصغرى قال الحصري في شرح النجاشي
 الا ترى ان حرمة المناكحة ثابتة في الخلق من ماء الزنا مع انه لا يثبت
 النسب بحال فهذا اولى قال **والصبي لا يقع طلاقه الا اذا سلمت فرض**
عليه محيرا فابا وقع الطلاق على الصحيح اي فالواقع بالتفريق طلاق
 خلافا لبعض من اختلفوا لانهم ليس اهلهم وقد منا ان الاصح هو الوقوع
 لتقر السبب قال **المعلق بالشر لا ينفق سببا للحال** قال في التحرير
 الحصري في التعليقات ليست باسباب في الحال عندنا وانما يصير سببا عند

وجود الشرط قال **واللصاف ينفق** قال في التحرير والفرق بين التعليق
 والاضافة ان المعلق بشرط موصوف بصفة تقع بعد وجود الصفة
 وللصاف الى وقت موصوف بصفة يقع مقارنا للصفة لان المعلق
 بالشرط ليس بسبب قبل وجود الشرط حال صيرورته شرطا ثم يثبت الحكم
 بعده لان الحكم لا يقارن السبب اما الاضافة الى وقت سبب الحال
 لانعدام كلمة الشرط وانما يتاخر الحكم الى وقت مخصوص فاذا وجد الوقت
 ثبت مقارنا له ولانه ليس بشرط لانعدام كلمة الشرط لكنه في معنى الشرط
 من حيث الحكم يتوقف على وجوده فمن حيث انه ليس بشرط لا يتاخر
 الحكم عنه ومن حيث انه في معنى الشرط لا ينزل في الحال ويقع مقارنا
 وهو ذا لانه موجب للشرط والموجب للشرط ليس بشرط انتهى قال
فاذا قال انت حر غدا لم عليك ببيعة اليوم لانه من باب المضافة
 بخلاف المعلق بالشرط قال في التمر تاشي وفي التفاريق قال لعبده اعتق
 نفسك غدا لم يحز ببيعة عبده انتهى قال في شرح الطحاوي اذا قال اذا
 جاء غدا فانت حر بالف فانه يصح ويحل وطبعا قبل القبول كالمعلق بغيرها
 انتهى ولم يحل المولف فيه خلافا واختلف في الاجارة المضافة الى وقت
 في المستقبل اذا باعه قبل مجيئ الوقت المضاف اليه الاجارة هل ينفق ببيعة
 فيه روايتان في رواية ينفذ وفي رواية لا ينفذ كذا في الحصري وجزم
 في الولوالجية بالنفوذ ونقض الاجارة لان الدار ليس في حكم الغد
 وفي شرح الطحاوي ومن قال لعبده انت حر اليوم او غدا لم يعتق
 ما لم يجي الغد لان وقوع مولاه عليه العتق اليوم بقوله انت حر اليوم
 ولجلت في هذا ان القول المضاف الى وقتين ينزل باول الوقتين
 والمعلق بالفعلين ينزل باخر الفعلين والمعلق باحد الوقتين
 ينزل باخر الوقتين والمعلق باحد الفعلين ينزل باولهما فاذا جمع
 بين فعلين وقت فادخل بينهما حرف او فانا وجد الفعل ولا يقع
 ولا وجد الوقت ولا لا يقع حتى وجد الفعل وروى عن ابو يوسف

انه قال متعلق باسبغها وجودا اذا قال انت حر اذا قدم فلا وفلان
فانه لم يقدم ما فلا يقع لانه متعلق بالفعل فلا ينزل الا باخرها لان
المعلق بالشرط لا ينزل الا بحاله وكما له اخره ولو قال انت طالق ان قدم
فلا وفلان فقدم احدهما يقع الطلاق لانه علق الطلاق باحدهما وقد
وجد ولو قال انت حر اليوم وعدا يعتق اليوم لانه وقع العتاق
في الوقتين فاذا وقع في اليوم كان واقعنا العتق فاذا وقع في العتق
لا يكون واقعنا اليوم ولو قال انت حر اليوم او عدا يعتق عدا لانه
وقع العتاق في احد الوقتين فلو واقعناه في اليوم كان واقعنا في الوقتين
لان احدهما ولو قال انت حر ان قدم فلان او اذا جاء عدا فانه قدم قبل
مجيئي عدا عتق وان جاء عدا ولا لا يعتق حتى يقدم فلا وفلان وعلى
قول **ابن يوسف** على الرواية التي ذكرنا عتق انهم وفي الصغرى
العتق رجل قال هذه امتي ان احببت الي بيعها ببيعها وان بقيت بعد
موتي فهي حرة فباعها جاز كذا افقت والمشايج بغير قد انهم وفي
الناسا رخصته اذا قال العتق انت حر على ان يدي رد ذلك جاز العتق
ويطرح الشرط انهم وفي شرح الطحاوي من الايمان والاستثناء قوله
ان شاء الله او قال الا ان شيئا او قال الا ان يبدو لي غير هذا او يقول
الا ان اراد هذا او قال سواه هذا او نحو انتهى **قال** **ملك اذا قال**
جاء عدا قال في شرح الطحاوي ويجوز بيع العبد واخرجه من ملكه
في العتق المعلق بالشرط قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط
قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا ينزل ملكه وهو ان
يقول اذا دخلت الدار فانت حرة وغير ذلك من الشروط وفي شرح مختصر
الطحاوي لخصا ف والمعلق بالشرط لا يقع الا بعد وجوده قال
ولا يجب على قائله اعتزال امرته قبل ان يكون ذلك الشيء الذي يضيف
اليه الطلاق لان الزوجية قائمة قبل وقوع الطلاق واحلها و
لحرمة بزوالها ولا تزول حتى يقع المعلق انتهى **قال** **قالوا لا يصح تعليق بطلان**

بالشرط

بالشرط بانه قال له الخيار ان لم افعل كذا فقد بطلت خيارى كانه ذكره بالحلا
ولا يبطل خياره وكذا في خيار العيب ان لم ارده اليوم فقد بطلت
خيارى لا يبطل خياره **قال وقالوا اذا قال اذا جاء عدا فقد بطلت**
خيارى او قال ابطلت عدا في عدا بطل خياره قال في الخاتمة
ذكر في المشقة انه يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا وقت
يجي لا محالة بخلاف الاول قوله فعليه فلا استثناء في التحقيق لان التعليق
بأمر كائني تخرج كما هو مقرر **قال القول بان اختلافه وجودا بشرط**
لانه متمسك بالاصل وهو عدم الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق وزوال الملك
وهي تدعيه كانه الشرح وفي البرازيه نافلا عن الذخيرة جعلها
بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء وعدمه بعد
الوقت فالقول في عدم الطلاق ولها في حق عدم اخذ ذلك الشيء انتهى
وفي الصيرفيه قال ان ذهبت الى بيت امي بغير انك فانت طالق فادعي
او فضا وانكرت فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق انتهى وفي البرازيه
قال لا شرب مسكر بغير انك فامر بك ببدن ثم اختلفا في الازهر
فالقول له والبينة لها وفيها من الخلع طلق امرأتى بشرط ان لا يخرج
من المنزل شيئا فقبل وانك اخرجت قول انك اخرجت وهي تقول لم اخرج
فالقول له كاف فلا يقع في الحديث وفي خزانة الاكل طلقك بالف قالت
قلت وقال ما قبلت فالقول قوله اما بعدك طلاقك بالف فالقول في
قولها وفيها ولو ادعي الزوج تعليق طلاقها وهي تدعي الارسال فالقول
قول الزوج **قال** **الا في مسالك الوعلة بعد وصول نفقتها بشرط**
فادعي وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كافي
اخلاصة اقول هذا الاستثناء مفرغ على ما صح في الفتاوى من ان القول
لها فيما اذا اختلفا في وجود الشرط اما على ما اخبره اهل المون فلا
استثناء الا اذا خصص ذلك بمسالة النفقة والذي نقله عن الاخلاصة
خلاف الذي رايته فيها فليست مثل **قال** **كقوله للعبد ان احببت فانت حر**



فقال صلت وقع باخباره كذا في المحط حكم الوقوع باخباره في الظاهر
بصيغة التبرع وقد مر في قاضيها القول بعدم تصديقه وقدر
بما اذا كان عمره اربعة عشر سنة ونصه رجل له امرأة اثنتي عشرة
سنوات وغلاد على ستم ايضا فقال المرأة ان حضرت فانت طالق وقال
للغلام اذا صلت فانت حر فانه تصدق المرأة ولا يصدق الغلام وقيل
بانه يصدق انتم وقال **وفرق بينهما في الثانية بما كان النظر في**
التي هذا على رواية هشام وفي رواية انه يصدق الغلام وهي الاصح
لان الاحتلام لا يعنف غيره كاليمن في الايمان في المحط قال في الولولجية
الظاهر ان هذا ان هذا الغلام مدر كقيلت شهادتها وكذا
لوقالوا لانها يحتمل انهم شهدوا على امرائها في وقتها وليس بمتهمين في
ذلك **قال امرأه تزوجها حنت بالمباينة عند ما خلا قال الثاني**
لعموم اللفظ وعند ابى يوسف لا تطلق لان الطاهر ان لا يريها لجهالة
اليمن كذا في قاضي خان وفي الواقعات من الخاق رجل قال لمكاتبه
ان انت عبدتي فانت حر لا يعتق لان في كونه عبدا فصور قصار كما
لو طلق امرأته طلاقا يكتا ثم قال لها ان انت امرائي فانت طالق لا تطلق
كذاها هنا انتم وفي القصة ان سكت في هذه المرأة فأمرته
طالق وله مبان لا يقع عليها انتم وفي النصيرة من الفصل السادس
والعشرين من قال امرأته طالق وله امرأه مبان لا يقع الطلاق ومنهم
من قال يقع طلاق اخر وهو الاظهر والاستبصار وعلا لذلك فليحرج قال
تكرر ايجاز التكرار اي في صورة التعليق بصيغة كلما لانها كالشرط
باعتبار ان الحكم يتعلق بالفعل الذي يلزمه دخولها المتعلقة بالشرط
وما مصدرية بمعنى الوقت وكل من صوب على الطرفين والعامل فيها
جوابها قال **كلما دخلت الدار فكذا** اي فانت طالق وتكرر الطلاق
تكرر الدخول قال **كلما قصدت عندك فلذا ففعد ساعة طلفت**
ثلاثا لان الدوام على القعود وعلى ما يستدام بمنزلة لما استدام في الثاني

وفي النقرة

وفي الذخيرة احدث ثلاث مرات لان الدوام على القعود بمنزلة وقوع
مستقبل وفيها من الايمان يقيد ذلك بما اذا كان قاعدا وقت اليمن
حيث قال واما القيام والقعود والركوب والسكنى فهو على ان يمش
ساعة بعد اليمن انتم وفي فرق في الفرق بين ما اذا كان قاعدا وقت
اليمن وبينما اذا كان واقفا ففعد حيث قال ولهذا لو قال لها كلما
ركبت فانت طالق وهي راكبة ففعد ساعة يمكنها النزول فيها
طلعت فاما مكث ساعة اخرى كذا طلقة اخرى بخلاف ما لو قال
كلما ركبت دابة فركبة لزوم طلقة واحدة وان طال مكث لان لفظ
ركبت اذا لم يكن احالف راكبا او به انشاء الركوب فلا يثبت بالاستمرار
وان كان له حكم الاثبات بخلاف طلف الركب لا يركب فانه يراد به الاعم
من ابتداء الفعل ولفظ حكمه عفا الله قال **كلما ضربتكم فضر به يديه**
طلعت ثنتين وان يكف واحد فواحدة وان وقعت لمصابع
مفرقة لان الاصل في الضرب هو الكف وان واحد بخلاف الضرب
بيديه لان الضرب اثنين فعلى هذا القياس فاقول كما في الولولجية
قال **كلما طلفتك فطلقها وقع ثنتان** طلاق بالانطلاق وطلاق
بقوله كما طلفتك فانت طالق وهذا ما بعده في المرأة المدخول
فيها كما في الذخيرة قال **كلما وقع عليك طلاق فطلقها ثلاثا**
الاولى بالانطلاق والثانية والثالثة بقوله كلما اخر لان الطلاق معلق
بالوقوع فيكرر الطلاق الا انه لا يزداد على الثلاث فيقتصر الوقوع
على الثلاث كما في الذخيرة قال **عليق على زناه فشهد على امرأته**
اي وقع عليها الطلاق ولا يحل المشهود عليه ولا الشهود كليا الظاهر
وفي المحيط من الايمان ولو قال ان زنيته ابدا حانت طالق فشهد
علائه على اخرها بالزنا حنت كمن لا يجد وان شهدا على المعانة
لا حنت وان شهدا ربيعة فلم يحدل الاثنان منهم لا يثبت الاصل
انتم وفي البرازيد من الشهادة رجل قال لرجلين ان ابصرتما هلالا

فجده من فشهدا انهما رايا لا يحلف العبد ويلزم الناس الصوم وفي
الفصل الرابع من دعوى الولوالجية ولو ان رجلا حلف على عبده ان لا
يرتني ابدا والى العبد انه قد انى الذي حلف عليه وحدث وعفت به
فاسخفه على ذلك بانه ما زنيته بعد ما حلفت بعق عبدك هذا
ان لا ترتني فانه نكاح على اليمين عتق عليه وان حلف فلا شيء عليه وهل
يصير العبد قاذفا للمولى بهذا لا يصير قاذفا لانه قال وقد
انى الذي حلف عليه وذكره بعض المواضع انه يصير قاذفا
انه روى عن خزانة الاكل قال ابو يوسف لو قال ان شربا اخر
فملى كى حلفه عليه رجلا وامر ان ان قد شرب اخر قضى القاضي
بالعتق ولا احده وقال محمد لا يقبل هذا قال **لاربع للمذنب**
كل امرئ لم اجامعها من الليلة فالأخريات طالق في واحدة
ثم طلع النحر طلق التي جامعها ثلاثا وغيرها ثنتين
وقوله الثلاث على التي جامعها كونه جعل بترك جماع الواحدة شرطا لوقوع
الطلاق على البواقي بكلمة تعميم النساء التي جامعها وقد شرط طلاقها
ثلاث مرار ولو بترك جماع الثلاث فطلق هي ثلاثا اما في غيرها
فقد وجد في حق كل واحدة شرط الطلاق مرتين بترك جماع غيرها
فطلق مرتين قال **وان على المعاتبة لا** اي لا تطلق ولا يجد المشهور
عليه كناية الظهيرية قال **كل من علق على صفة لم يقع دون وجوها**
الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق الحال وفي الترتيب ان طالق
امس وانه تزوجها اليوم لا يقع لانه يصح اخبارا ولو تزوجها اول
امس طلق الساعة لانه لا يصح الانتشاء في الثاني رخصة غير المذنب
لها عن النوار اذا قال لها انت طالق امس واليوم في واحدة
ولو قال اليوم وامس كانت طالق ثنتين كانت قال لها انت طالق ثنتين
اننى قول **تبغى بقيد ذلك لهذا** واما علم وفي خزانة الاكل ان
على ظهر امي امس فليس بشئ اننى قول **ان لا ان ماذا علق بزوجها الطلاق**

فراة

قوله غيرها وينبغي الوقوع لان المرد وجود الشرط قال في الذخيرة
ولو قال عبده حر ان رى هلال الشهر الا حلف بالكوفة فاهل الهلال
وهو بالكوفة وعلم به يحدث به يمينه وان لم ير الهلال بنفسه واختلفت
عبارة المشايخ في تخريج المسألة قال بعضهم شرطا لحدث كونه
بالكوفة يوم تراه الناس الهلال بالعرف الظاهر بين الناس فانهم يقولون
راينا الهلال ببلدة كذا وان لم يروا بانفسهم ويراد بها الرواية بالعين
تذكر ويراد بها العلم بالغيب قال ابن تيمية ان ركب كيف مد
الظل المراد العلم لانه غلب استعمالها عند الاطلاق في العلم فالأمر
يقول رأت الهلال ويريد العلم والناس يقولون في عاداتهم رايانا
الهلال ببلدة كذا وان لم يروا بانفسهم ويريدون العلم فعند
الاطلاق حمل عليه بحكم غلبة الاستعمال وصار تقدير يمينه ان علمت
الهلال بالكوفة فعبد يحرر وان نوى النظر بالعين فهو على ما نوى
فيما بينه وبين الله تعاونه القضا لانه نوى حقيقة كلامه فهذا
حقيقة مستعملة انشروا في الحيط وهذه الحقيقة غير مرادة بالاجماع
فصار المحارم ما عرفنا اما الكسونة لها او العلم الا ان ينوي حقيقة
الروية فقبل وفي القضا لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة
انشر في تحريم صيرها ولو لم يضيف الى مكانه بان قال **اننى قول**
الهلال فعبده حر فهو على حقيقة الروية لانه لا عرف عند عدم الاضافة
في غير اننى قول وبه ظهري ما قاله المؤلف من انه ينبغي ان لا يفسر محله
ومن ظن انما في الذخيرة مقول بالمسألة المؤلف وهم ظاهرا لا ينف
اليه **فلا استثناء الكل اطل** اي لا حكم له لانه لا ينبغي شئ يصير
متكلم به فيبقى كلامه الاول كما كان فيقع الثلاث وظن بعض اصحابنا
ان استثناء الكل رجوع والرجوع عن الطلاق باطل فذلك لم يصح
وهنا وهذا وهم منهم لما انه بطل استثناء الكل في الوصية ايضا مع
ان الوصية محتمل الرجوع قال في الكفاية هذا اذا كان المستثنى بلفظ

المستثنى منه او بما يشاء فيه نحو عبيدي احار الا عبيدي او الاماليكي احار
 اذا استثنى بلفظ يكون اخص منه في المقدم كمن في الوجود يساويه نحو
 عبيدي احار الا هو لا ولا عبيد له سواه يصح الاستثناء كذا في
 القاصح شرح النقيح كذا في المشرع وفي خزانة الاكل عن محمد بن سنان
 طوالق الافلاحة وفلان صح الاستثناء وكذا في العتاق كل امرء له طالق
 الا هذه وليس له غيرها واسم علم وفي الثنا رخصته وان كان هذا
 الاستثنى الكل في الكل من حيث الحكم لكن هذا استثناء لبعض الكلام
 حيث الصيغة انهم وفي السراج الوهاج واختلفوا في استثناء الكل
 فقال بعضهم رجوعه لانه يبطل كل كلامه وقار بعضهم هو استثناء
 فاسد وليس برجوعه وهو الصحيح انتهى وفي شرح الاسي جاني
 الصغير الاستثناء على ضربين استثناء تعطيل واستثناء تحصيل
 فاستثناء التحصيل قد ذكر حكمه في الاقرار واستثناء تعطيل هو قول
 ان شاء الله وان لم يشأ وحكمه تعطيل جميع ما قبله والذي قاله
 في الاقرار تعطيل جميع الكلام وصار كانه لم يلفظ به انتهى
 وفي الظاهرية واستثناء الكلمة الكل لفظا لا يصح ومعنى يصح
 لان الاستثناء يرد على اللفظ لا على الحكم انتهى وفي الزيلعي الاستثناء
 تصرف لفظي فيعتبر فيه صحة الكلام فاذا صح ثم الكلام وصار
 مفيد انتهى وفي الايمان من شرح الطحاوي الاستثناء يبطل الحكم سواء
 كان مقدم على الكلام او مؤخر بعده ان يكون موصولا والاستثناء
 ان يقول ان شاء الله او الا ان يشاء الله اخو وفي شرح كجامع
 الخلاط لو قال كنت طلقك احسن ان شاء الله بلفظ التعليق
 ويقع الطلاق واجمع اصحابنا ان الطلاق المعلق بمشئة الله لا
 يقع واختلفوا في العلة قال ابو يوسف انما لا يقع لانه تعليق بما
 لا يوقف عليه لانه يمين او جود ركنه وهو كشرط وجزا الا انه لما
 لم يوقف عليه صار بمنزلة التعليق بسائر الشرط الذي لا يوقف عليه

وقال محمد

وقال محمد انما لا يقع الاستثناء يبطل الخبر فابطل اليمين لانه يرفع الكلام
فروع قال في خزانة الاكل له اربعة نسق فقودا صفا فقال الوسطان
 فكن طالق لم تطلق واحدة منهم انهم وفي التجنيس رجل حلف
 فاراد ان يقول في اخره انه فاحذر انسان فهذا يكون استثناء
 وتاويله اذا ذكر الاستثناء بعد رفع اليمين موصولا لانه جعله
 الانقطاع عقول فلم يكن باطلا **تم** لو طلقها ثلاثا في حضه
 ثم بعدها بطلاق ذلك وهي تقول لم تنقض علي فاعلمها اليمين
 اذا طلقها الورثة كناية خزانة الاكل لو طلق امرأته تطلقه بآيته
 او تطليقتين باثنين ثم وطئها في العدة مع الاقرار بالحرمه كان
 عليها ان تستقبل العدة استقبالا لكل وطئ وتدخل مع الاول الى
 ان تنقضي الاولى فاذا انقضت وبقيت الثانية والثالثة كانت
 الثانية والثالثة عدة الوطئ حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق
 اخر لان الاصل ان المعتدة بعد الطلاق يحكمها الطلاق و
 المعتدة بعد الوطئ لا يحكمها الطلاق واذا وطئ مطلقه ثلاثا
 وادعى الشبهة بانه قارظت انما تحل في ثلث العدة
 لكل وطئ وتدخل مع الاولى الى ان تنقضي الاولى واذا
 انقضت وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة الوطئ حتى
 لا تستحق النفقة وان شهد شاهدان على رجل انه طلق
 امرأته ثلاثا بعد ما دخل بها فلم يعد لاحد حتى مضى ايام
 ثم عاد او قضا القاضى بالفرقة بينهما وتعتبر العدة من يوم
 الشهادة لانه يوم القضا كذا في الذخيرة وفيها من العدة
 النفقة المفروضة تسقط بالنشور ولما المبدأ انه هل تسقط
 بالنشور على روايتين على صح الروايتين لا تسقط وذكر في
 الفتاوى امرأة قالت لزوجها انت بريء من نفقتي ابدما كنت
 امرتك لا يصح هذا الا بر لان صحة الا بر يعتمد الوجوب او قيام

اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان مؤسرا فان الشريك ان نصيبه
حصته كلها وان اخذ اذنه نصيبه نصيبه نصيبه نصيبه نصيبه نصيبه
الاخر قال الغني لا رواية لهذا ولقال ان يقول له ذلك ولقال ان يقول ليس
له ذلك كناية الظهيرية وفي خزانة الاكل ولو باع نصيبه من المعتق او وهبه
على عوض بمنزلة اختياره الضمان غير انه يكون اثباته بلفظ البيع قد يسار
وصد ان يكون لئلا مالكا مقدرا قيمة ما بقي من العبد ولا يعتبر ما يعتبر في
حق الصدقة لان الواجب بمنزلة ضمان المتلفات فيعتبر الملك بقدر
الضمان والمعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاحتاق وكذلك
حال الحق في اليسار والاعسار كناية الولو الجية ولو كانت قيمته يوم الحق
معلومة لا تعتبر الزيادة والنقصان بعده كناية خزانة الاكل وقيل
الضمان باليسار حال الحق حتى لو اعتقه وهو مسر ثم اسير لضمانه
عليه وان اختلف في يساره واعساره عمل على حاله يوم ظهر الحق
كناية خزانة الاكل واطلق المؤلف ملكية الضمان للشريك وقيل في
الظهيرية نص ولو اخذ السكوت ضمانا للمعتق ثم اراد ان يرجع
عنه ذلك لم يكن ما لم يقبل الضمان او يحكم به كحكم وهي رواية ابن سماعه
ورد في الاصل ان ان اخذ التضمين لم يكن له اختيار السعاية ولم
يذكر التضمين ومن مشايخنا من حل طلاق الاصل على تفصيل ابن سماعه
وغيره من قال في المسئلة رواية ولو اخذ السعاية لم يكن له اختيار
التضمين رضي العبد بذلك ام لا لان اختيار السعاية بمنزلة الاعتاق
على مال وذلك لا يحتمل الرجوع لانه في معنى اليقين انه في خزانة
الاكل صغير بينهما اعتقه احدهما وهو معتق لشريكه لا يوجب العبي
ويجوز من السعاية ان كان يعقل ويرضى به ان في الولو الجية
فانه كان شريك المعتق صبيا او مجنونا فلو لم يكن له اختيار ما ذكرنا غير
الاعتاق لانه لا يملك المعتق عليه فانه لم يكن للصغير ولي نصيبه
ولما خيئنا ما هو الاصل له وان لم يكن فالامر موقوف حتى يبلغ انتم

في شرح الطحاوي هذا كله اذا اوضح اللفظ نصيبه وهو ان يقول نصيب
ملك جرائه لو قال نصيب صاحبي حر فانه لا يعتق بالاجماع قال
دعوى الاستيلاء **دعوى الاستيلاء** طلب الولد والمراة ان اعمدا
وارت من سيد هالم تملك ولا يجوز بيعهما ان الجزية قد حصلت بين الوالي
والموطوعة بواسطة الولد وان ولدت بنكاح فكلها في ام ولده الجزية ثابتة
بينهما فنسبة الولد الى كل واحد منهما كمالا في الريلعي وفي الحر يد الاستيلاء ثبت
في نصيب كل واحد حصته انتم ولو اقر رجل جارية فاسقطت سقطا
لم يستأن خلقه ولا بعنه لم يصرام ولد لانه ليس بولد وان استبان
بعض خلقه عتقت من جميع الممال ولد ان ينفي الولد ما لم ينفي ذلك او يقضى
به او يتناول ذلك كناية الولو الجية وفي المجتبى وفي تجريد القدوري و
يثبت نسب ولد الجارية من مولاها وان لم يدعيه وفيه لا يصح اعتاق الحق
وتدبيره ويصح استيلاؤه ففان هذا نص ان دعوى المولى ليس بشرط
لصيرورهما ام ولد لانه في نفس الامر انما يشترط لظهوره والقضا عليه
وهكذا في متفرقات دعوى طية جارية اذا ادخلت منيا في فرجها
فعلقت فولدت صارت ام ولده قال استاذنا رحمه الله تعالى وانما
نفول في الكتب وادعاء المولى للاحكام الظاهرة في حق القضا فاما
فيما بينه وبين الله لا يشترط ذلك انتم وفي خزانة الاكل في الشهادة
لواعتق جارية ولها ولد فادعوا ولها ثبت نسب منه وعلى جارية
العدة قال **والقوي يقتصر** على حال حق يعتق الولد للحال كافي
المحيط **فالاوولى** ان اجتمعت الدعوات لان دعوى الاستيلاء
تستند الى وقت العلق فكانت دعوى البائع سابقة معنى فكانت
اوولى كناية المستصفي قال **الاذا عجز الابرد في الرق غلده** لانه
استحق العتق كناية الولو الجية قال **فان اعتق ما في بطنها فولدت**
تومني الخ قال في الظهيرية ليس له ان يبيع جارية ولها يبيعها
وفي صورة ما اذا تبرع في بطنها ليس له ان يبيعها ولا ان يرهنها

ولا يهينها ولا يهرها قال **لوضرب بطن امرأة فالت جنينا**
فخرج احدها قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان فقي
الاول غرة فقط الغرة خمسماية من جنين هو حرم هوالة يكون الامحرم
او كانت امه علقته من سيدها وعلقته من المغرور فكلوا الولد حمل
بالقيمة كما في العمادية وفي الخبر يد قال لامته مدي بطنك حرم ضرب
رجل بطن بعد يوم فالت جنينا ففيه ما في جنين الحرة غرة عبد
اوامة قال **ومن ملك اخنه لابي من الزنا لم تعق** قال الزليحي
من اشترى اخاه من ابيه او عمه من الزنا لا يعق عليه لانه ينسب اليه
بواسطة نسبته الى الجدا والاب وهي غير ثابتة قال **الندب ووصية**
فيعتق المديبر من الثلث قال المستصفي التدبير والاستيلاء يكونان
في الرق لانه المالك حتى يجوز وطى المديبر وام الولد ان يزوج خزانة
الاكل عتق المديبر محسوبه في تلك الما ان يزوج عتق المولى ان يزوج
ويصير معتق له اخر جز من اخر حياته كما في شرح التكملة وفي الولو الجيه
وبيت عتق المديبر بما هو معنى الموت نحو ان يزوج ويحقق بدار
الحرب ويقضي القاضي بالحاقة ان يزوج عتق المديبر من الثلث
سواء كان تابو بيرا مطلقا او مقيدا كما في التا تاريخا وفي هذيب
الفلانسي ولو قال انت حر قبل موتي بشهر يصير مديبرا خلافا
لها ان يزوج قاضي خان رجل قال لعبدك انت حر قبل موتي بشهر
ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعق من ذلك ماله وقال بعضهم
يعق من جميع المال هو الصحيح لان على قول في حنيقه يستند
العتق الى اول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحا ان يزوج التراضي
والعتاق على الاختلاف في موت فلان انه مستند او يقتصر
وفي قوله قبل موتك لست يعق خلافا وفي قوله قبل موتك بشهر
يعق بالاجماع لكن يختلفون في الاستناد والاقتضا ولا نص
في جواز بيع هذا العبد بعد الشهر وقيل لا يجوز والاكثر على انه يجوز

وفي قوله

وفي قاضي حنيقه فخرجوا وقيل هذا قول في حنيقه وعندها لا يجوز ولو
باعه في الشهر ثم اشتراه ثم مات تمام الشهر لم يعق خلافا لقول
فعليه ينبغي استنائه في الصورة قال **الا في ثلاث موضع لا**
يصح الرجوع عنه قال في الاجناس وفي المديبر المعيد الذي له بيعه لا
يجوز رجوعه كقوله رجعت ذكره في كتاب القضا املا وفي خزانة
الاكل التدبير المعيد نحو قوله ان مت من مرضي هذا لا يصح الرجوع عنها
بالقول ويصح بالفعل باه باعه اما المطلق فلا يصح بالقول والفعل أصلا
وفيها ولو وصى يعق عبده بعد موته او قال اعتقه او قال هو
بعد موتي بيوم او باقل او بكثر او وصى لاني بالالف تحاص في ذلك
بخلاف قوله هو حر بعد موتي ميمما او اعتقه في مرضه البتة فيدبه
كالندبير وكل عتق بعد الموت غير موقت ان يزوج ومنه اذ امت وانت في
ملك فانك حر حتى لا يكون مديبرا مقيدا فيملك بيعه فاذا مات وهو
في ملكه عتق كما في الولو الجيه وفيها من الوصية ولو قال ان مت من مرضي
هذا خلاصه حر فقتل المولى لا يعق وهو الورثة لانه مامات بل
قتل لانه ما يكون من مرضي يسمى موتا عادة **قال الناقص الرملة لا يعش**
الانسان اليها غايبا تابدا معنى في الندب على المختار فكل تدبير
مطلقا اي تدبير مطلقا على قول الحسن خلافا لابي يوسف فانه تدبير
مقيد عند كناية الظهيرية وقاضي خان وفي احاوي الحصري قال
لعبدك انت حر ان مت الى مائة سنة قال ابو يوسف هذا مديبر مقيد
وقال الحسن لا مطلق قال مولانا الشيخ قول ابي يوسف ان تدبير
مقيد وفي الاجارة تنفذ الى خمماية سنة او الى موته او بدو يجب
مع ذلك اجراما كما في خلاصة عن الصغيري قال **المعق لا يصح**
اقراره بالرق هذا معنى قولهم العتق بعد ثبوت لا يحتمل النقص كما في
الولو الجيه وفي كناية الحاكم في الاقرار اذا عتق الرجل عبدا ثم اقر هو
والعبد انه كان مملوكا فلا بد ادعى فلا بد ذكر ولم يجز في عتقه حكم فاما

مصدق له وهو مملوك لفلان فانه كان جارا في عتقه حكم بحد او قصاص
او شي مما يحق شره المحررون العبد وامضى القاضي ذلك فانه لا يرد في
الرق قال **الاية مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب واقر رجل وصدة**
المعتق فانه يبطل عتاقه اي صار رقيقا لقلبه لانه اقر بامر محتمل
وحرية ثابتة باستصحاب الحال فيحتمل المطلاق ولا يصح اقراره
بحق المعتق حتى لا يبطل عتقه كانه شرح الجامع الحصري فاعلم
قال **الاولا لا يحتمل الابطال** اي ولا العتاقه اما لولا المولاة فيحتمل
قال في الولول الجية ولو ادعى ميراث رجل ميت رجلا له لولا المولاة
ووقت احد البنتين قبل الاخرى كانا للثاني وذلك نفضا للاول
لان الثاني اثبت فسحق العقد لاول العقد الثاني فكان للميراث
له ولو كان ذلك ولا عتاقه كان لاول الا لا ولا العتاقه انما يكون ولا
يحتمل الفسخ فاذا ثبت من الاول لا يثبت من الثاني انه وقا
في البدائع لانه ثبت العتق في وقت لا نازعه غيره فيه وفي المنصفي
الاولا في كل من النسب اي خصلة ووصلة كوصلة النسب قال
قلت الاية مسئلة وهي المذكورة فانه يبطل الولايا واره والثانية
اقول ولها ثالثة خلا فيه قال في الظهيرية اقر بولاء العتاقه
للغير وكذب ذلك الغير ثم اراد ان يقر لغيره هاله ذلك عند حبيبة
ليس له ذلك وعند هاله ذلك وذكر الحسنية اقر بولاء العبد
لغيره بان قال ليراث اعتقته وكذب ذلك الغير ثم اراد ان يقر لنفسه
صحيح لان الولايا اثار الملك يتصور فيها الانتقال من شخص الى شخص
بخلاف النسب على قول الحنفية واما وللاء المولاة فانه محسوس
قال في الولول الجية ولو قال سكت على ذلك واثبت فقال لابل
اعتقتك كان له ان يحول وللاءه في قولهم فابطل عتق لانه
اقر بولاء المولاة وانما تحتمل الفسخ قبل العقد **قلت**
واذا باع رجل ولا عتاقه او مولاة فبطل عتقه ثم اعتقه

فعتقه

فعتقه بالطل لان محل البيع المال والول ليس بمال فلم ينعقد لبيع فلم
يملك البذل بالقبض كالبيع بالمينة والدم كذا في الولول الجية قال
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود النكاح فالتقول المولى قال
في خزانة الاكل لو قال لا فعلت كذا فانه حر فقال ضلته لم يصدق الا
بينة اذا كان ذلك من الامور الظاهرة قال **ففي هذه المسائل الاربعة اذا**
انكرت ذلك الوصف فادعاه فالتقول العا اي لا يصدق لان هذه الاوصاف
عارضة وليست بثابتة للحال لان الاصل عدمها كانه شرح الزيادات
قال **المدير اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد**
سفيها وقت التدبير فانه يسمى في قيمته مدبرا اي يقوم قيمة مدبرا
واختلفوا في ذلك واختار نصف قيمته لو كان قاتلا لان الانتفاع بالمملوك
نوعان انتفاع بعينه وانتفاع ببذله كل في الولول الجية قال **وفيما اذا قتل**
سيدا اي هذه الثانية اقول وتزاد ثالثة وهي ما اذا اهلك التركة
قبل ان تصل الى الرقبة فاقاله حق السعاية كانه البرصدي ناقلا عن الفقيه
وسئل ابي هبم ابن يوسف عما عدا هذه مولاة في موضع حال وقال اذا
انت اعتقني والافلتك فاعتقه عتاقه القتل قال يعقوب وسعي في قيمته
كذا في الحاوي الحصري وفي شرح الطحاوي قال واذا اعتقت ام الولد
بموت مولاها او بتجليه عتقها فاما كان من مال فهو للمولى ولو اراد ان يجعل
لها فانه يوصي بيدها وتصح الوصية لام الولد سواء قال او صحت لها
ثلث مالي او وصي بعيني من ماله فاما المدير فكذا الجواب فيه الا انه
ينظر ان خرجت الوصية ورقبته من ثلث المال كان له ذلك وان لم يخرج
من ثلث المال صرفت الوصية كلها الى الرقبة فاذا فضل الثلث من الرقبة
تصرف الوصية الى الزيادة سواء كانت الوصية بعيني مال او بثلث مال
مسلا واما اذا وصي للعبد والامة فانه قال اوصيت له بثلث
مالي او بربع مالي او نحوه فانه يحس لانه يدخل رقبة في الوصية
لان رقبة مال المولى فيملك رقبة بذلك القدر فيعتق ولو اوصي بعيني المال

لا يجوز ان ينسب في خزانة الاكل ولو اوصى ببعض رقبته عتق ذلك القدر
وسعى في الباقي عند ابي حنيفة ولو وهب له رقبته او صدق عليه لها عتقا
من ثلثه ولو اوصى له بثلث ماله صح وعتق ثلثه فابقي في الثلث اكله وان
كان في قيمته فضل على الثلث يبقى العتق **تف** ام الولد لا اخلاق
انما تنقو بالقتل ولا خلاف في ان المدبر يتقوم كذا في البديع من الغصب
ونع خزانة الفناوى من البسوق ويجوز بيع ام الولد من نفسه في البيع
من الدعوى ام الولد لا قيمة لها في المعاقلات ولها قيمة في التلافات
كتاب الايمان قال في الشرع اليمين مشروعة في المعاهدات
واخضومات توكيدنا وتوسعا للقول وفي الذخيرة يجب ان يعلم بان
اختلف باسم اسماء الله تعالى ومن جميع اسماء الله تعالى ذكره على السواء
تعارف الناس اختلف بها ولم يتعارفوا في هذا الظاهر من هذه اصحابنا
وهو الصحيح انهم في المنلفظ يمين اللغو قسمنا باحدها ان علف على
ظن انه صادق فاذا هو غلط كذا دعوا في حنيفة والثاني ان يصل الى الكلام
ولا يرد يميننا ولا يعقد عليه قلبه نحو قولهم لا والله ولا والله ونحو
عمر عاتسنة عنهما قال محمد بن الحسن وبه نأخذ انهم وفي
الذخيرة اذا قال دخول الدار على حرام كان يميننا لانه حرم الحلال على
نفسه وتحريم الحلال يمين عندنا وكذا قول في حرام ان يسته فغلبه
الكفارة اما ان باعه حل له ثمنه كان خزانة الاكل ونع العيون عندنا
اذا قال هذا الرغيف حرام على كان يميننا وكذلك اذا قال كلام فلان
على حرام كان يميننا انهم ونع الناتا رخانه ولو قال لامرته وام ولده
انما على حرام يميني في الحرمة اليمين ونع ام الولد الطلاق فهو يمين
فيها انهم ونع البديع مبني الايمان على العرف ذكر او تسمية انهم ونع
العتبة قال لها بسبب الخصومة في امه ان يريد ان يخرج ابي فان خرجت
فانت طالق ثلاثا ثم خرجت امه الى اجتهادها بالخصومة لا يقع الدلالة
وهو على الحال انهم قال **للعرف لا تدخل تحت النكوة** هي المعرفة من كونه

حدوك

حدوكا المشار اليه والمضاف بالكناية فالمشار اليه داري هذه والمضاف
اليه بالكناية داري وعبدى اما المعرفة من وجه تدخل تحت اسم النكوة
واما المعرف بالاسم قولنا محمد بن عبد الله والمضاف الى الاسم قولنا
دار محمد بن عبد الله يدخل تحت اسم النكوة لانه معرفة من وجه لان العرف
بالاسم والاضافة الى الاسم لا يقطع الشك من كل وجه لان المسمى محمد
ابن عبد الله كثير ولهذا يمين الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله
فيحتاج الى زيادة تعريف كما في الذخيرة **قال في المعرفة في الجواز**
الظهيرية فانها تدخل في النكوة التي موضع الشرط قال لا يجوز **تقديم**
المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه ولما علون واسفلون
فاهيم كلم حنت اي اذا كلم ثلاثة اما من الاعلى او من الاسفل قال في التفسير
للحصى يري لا تقول الاسم يتناول ما بل يتناول واحدها الا انه ذكره
في موضع النفي فنع لان المتنافين لا يجمعان في الاثبات للاستحالة
اما يجمعان في محل النفي لعدم الاستحالة الا انهم انه لو قال قائل
الحل لولا لا يتناول الصفر والحرمة في النبوت ولو قال لولا في الحل
ينفصلان انهم واخنا راى ان المشترك في النفي يعم وصرح
بان النكاح مستل لانه نكوة في النفي والمنفي مسمى اللفظ وضعفه
في التفسير باننا حقق ان النفي لا يقتضاه الاثبات واجمع بين
المعنيين فالنفي كذا والآفة واما مسئلة اليمين فلا به حقيقة
الكلام متروكة بدلالة اليمين الى مجاز يعبرها وهو ان يكون المولى
من تعلق به عتق وهذا المعنى يعمه يتناول الاعلى والاسفل انهم
في المصنف الاب يتناول القريب والبعيد عند عدمه وهو احد
صريح لان الجمع بين الحقيقة والمجاز يجوز عند اختلاف المحل
عند البعض او لا لا وقال المؤلف معنى عموم المجاز استعمال
اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من افراده وفي العيني
عموم المجاز هو ان محمل الكلام على معنى مجاز يتناول الحقيقة وهذا

يسمى عموم المجاز ولا نزاع في جواز استعمال اللفظ مع مجازي يكون
المعنى الحقيقي من افراده كاستعمال الدابة عرفا فيما يدب على الارض
ومثال ذلك فمن اوصى لابنائه مثلا وله ابنا وابنا ابنا مستحق لجميع
عند ابني يوسف ومحمد عملا بعموم المجاز حيث يطلق الابناء على الفريقين
انهم قال **بطلت الوصية للموالي والحالة هذه** قاتل شرح
الحيوية وجه الرواية الثالثة ان اسم المولى شامل للفريقين جميعا
وقد رتب الاستحقاق على اطلاق هذا الاسم والكل داخل تحت
اطلاق هذا الاسم فصح الوصية واستحقاق الجميع جميعا اذ لم يحد
الفريقين اولى من الثاني وفي التامشي لو قال رجل لاسم الاكلم جدك
وله جدان فايهما اكلم حنت فاذا صار عامما من التخصيص فيه لكن لا يصدق
فقط لان التخصيص خلاف الظاهر وفيه تحقيق وليس كذلك اذا اوصى
لجد فلان وله جدان لا يقع الوصية لان الجدة نكرة في موضع الاثبات فيخص
احدهما وهو مجهول فلم تصح انني قال **لا يكون الجمع للواحد الذي مسأله**
وقف على ولاده هذا الذي راينا في غالب النسخ والصواب الذي وقع في
كلامهم ولده الشامل للذكر والانثى والواحد والجمع اما صورة اولاد فالذي
في القاضى وغيره انه اذا قال او قفنت على اولادي وله ولد واحد وقت وجود
الغله كان له نصف العدة والنصف للفقر او يدخل فيه الذكر والانثى والظاهر
ان المؤلف فهم ان الولد كما يطلق على الواحد يطلق على الجميع وانه هناك
قال **حلف لا يكلم اخوه فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلاثة**
ارغفه في هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقعات اطلق الحنث
وقيد في الولد الجيه حيث قال رجل قال واسم الاكلم اخوة فلان وله اخ
واحد فكله فانه كان يعلم حنت لانه ذكره واولي الجمع واراد الواحد وان
كان لا يعلم لا يحنث لانه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع كمن حلف
لا ياكل ثلاثة ارغفه في هذا الحب وليس فيه الا اربعة واحد وهو لا يعلم
لا يحنث وان علم يحنث انهم في هذا علم ان الاغراض مقبولة في الاماير فاعلم

قال حلف

قال **حلف لا يركب دوابه ولا يكلم عبده** يتصرف الى الثلاثة **الانثى**
الكل لانه لا يحتمل ان يكون المراد اظهار هجي ان العبد لخصتهم وكذلك الدواب
فنهين هجرا المالك مرادا وهجرا نهني بكلام بعض عبده وركوب
بعض دوابه فصار البعض مرادا وتفيد به اليقين الا انه لما ذكر
بلفظ الجمع يجب مراعاة الجمع في ذلك البعض واقله ثلاثة كما في شرح الزيارات
قال **لا يكلم زوجات فلان واصدقاء واصوته لا يحنث الا بالكل**
اي يتصرف الى الكل وان كانا اكثر من ثلاثة وثنا والوجود من وقت
الحلف ولا بد من بقاء تلك النسبة عندها خلافا للمجرد حنثها قال
حلف لا يكلم فلانا وفلانانا وبلا احدهما اي فوي احنث باحدهما وان لم
يكن له نية اخلفوا فيه قال صاحب المحيط المختار انه لا يحنث ولم يكلمها
وفور كناية الخلاصة ومقنية المفتي في الولد الجيه هذا اذا حلف ان لا يكلم هذا
وهذا اما اذا حلف لا يكلمها فوي واحدا لا يحنث لانه لا يمكن تصحيح
نية خلاف قوله هذا وهذا لان ثمة يمكن تصحيح نية باي حال الجري
الشرطين كانه قال ان كلت فلانا فلذا وان كلت فلانا فحنث بكلام كل
واحد منهما والفتوى على هذا وان ذكر في بعض المواضع على خلاف هذا
انهم قال **الاي مسئلة لا يكره امرأه لا يحنث بالصغيرة** وزاد في
الولد الجيه كلت امرأة فعبدني حرك فكل صبيته لا يحنث ولو قال ان تزوجت
امرأة فتزوج صبيته حنت لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا يرد الصبي
في اليقين المقصورة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج انهم وعلمه في
الولد الجيه محل احران المرأة اسم جنس يتناول الكل وفي البرازيه ان
طالق ان فعلت كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد الكل وان كرر حرف
الشرط بان قال ان كلت وان شئت ان قد اكلت فاني شئ وجد منها يقع
الطلاق وترفع اليقين وان اخرج الطلاق لا يقع ما لم توجد الاور على
قول محمد وعمر قول ابني يوسف اذا وجد واحد يقع الطلاق وترفع اليقين
انهم قال **الاي مسئلة على الفاظ لا على الاغراض** اي الاصل اعتبار

للفظ ما امكن وعند تعدد اعتبار اللفظ يعتبر الغرض والقصود قال
في الصير فيه حلف وقال ابو كفلت لاحد عن احد بدهم عدلي ونصف
فأمرته طالق ثلاثا فكفل الرجل عن رجل بعشرة دراهم عطي في هل يطلق
قال لانه لم يكفل بحلف عليه في ليس هذا ما لعمته الامتناع عن اللفظ
قال لانه مفسر والمعنى في الايمان اللفظ ودون الافاض وفي البرازين مرة
الصرف نص جماعة من ان الغرض والمقاصد دخلت في اعتبار
اما لم يكن الغرض مشتركاً حتى نص في التقويم ان الغرض يصلح مخصصاً
قال **الايه** **سائل حلف لا يشترط** **بعشرة** **حاشا باحد عشر** وفي خاتمة
الروايات عن الظهيرية رجل قال كره اكلت من ثمر في فقال خمسة وقد اكل
عشره لا يكون كاذباً لان الخمسة موجودة فيها وكذلك لو قيل لكم اشترى
هذا العبد فقال بائة وقد اشتراه بائة لا يكون كاذباً ولو حلف بالطلاق
والعتاق لا يثبت لانه اشتراه بائة وزيادة قال **حلف لا يحلف**
حاشا بالعتيق وحاشا ايضا اذا قال لامرأة انا حلفت بطلاقك فانت
طالق ثم قال طه انت طالق ان شاء الله تعالى قول **ابي يوسف** تطلق
وعلى قول **الحسن** لا تطلق وهذا بناء على ان قوله ان شاء الله هل هو تطبيق
عند **ابن يوسف** رحمه الله لكن لا يقع الطلاق لان مشيئة الله تعالى لا توقف عليها
وعند **محمد بن القنبر** على قول **ابي يوسف** رحمه الله كناية الولولية وفي العاديه
من الاستثناء **خلف المشايخ** في الطلاق والعتاق اذا قرن بالاستثناء هل
يصفى الشخص بكونه موقعاً مع انه لم يثبت الوقوع احتار **مشايخ** بالبحر
انه بار ولا يثبت في يمينه وهكذا روي عن **ابي حنيفة** و**مشايخ** ما وراء
النهر يقولون لا يصفى بكونه موقعاً في ظاهر الرواية ولا يصير باراً
في يمينه انه قال **الحالف على عقد لا يثبت الا بالاجاب والقبول**
وهو كل عقد فيه بدل مالي كاي الذخيرة قبل ان تطلق قبل ان تزوجك
بشر او اطلق لا يثبت لان الاضافة لغواصل عدم مالكية الطلاق
في الوقت المضاف اليه واعتبار معنى الشرط بعد صحة الاضافة كذا في شرح الجامع

الكبير

الكبير للصير في قال **النية انما تكون باللفظ** لان النية لتعين ما
احتمله اللفظ مراد باللفظ الحكم يثبت باللفظ متى لم يكن اللفظ محتملاً
لما في لا يتعين ما نوى بلفظ ولو تعين بتعين نية ومجرد النية لا اثر لها
في اثبات الحكم وفروع ذلك في الذخيرة قال **اذا قال انا زوجت ونوي بالسر**
اي الخروج الى السفر صح نية ديانته لان الخروج ينتوي الى نوعين يسمى
احدهما سفراً واختلفت احكامهما في الرخصة فاذا نوى احدا النوعين
صح نية وان نوى السفر الى بغداد لم يصح لان المكان غير مذكور فلم
يصح التخصيص كذا في **التميز** قال **السفر المتنوع** اقول المتنوع
انما هو الخروج قال في الذخيرة خروج في نفسه متنوع لغة خروج
مد يد يسمى سفراً وخروج قصير يسمى خروجاً قال **وفيما اذا حلف لا**
يتزوج ونوي حبشية او عن يمينه اجل ذلك جعل الجنس في حق التخصيص
بخلق قوي كوفية او بصرية هكذا اروي عن محمد بن كنانة الذخيرة وفي الخط
هو من تخصيص الجنس ولم يجوز تخصيصه بالوصف وجعل الحبشية
والعربية جنساً انتهى وأشار بهذا الى محرمه **قال لا يدخل المالك**
للعربية قال في القوي واليمين في جميع ذلك على غيره ولا يدخل هو في اليمين
لانه عرف المالك وغيره ابياء الاصناف والذخيرة فلا تدخل المعرفة
فيه فاذا نوى الحالف نفسه هل يدخل اشار محمد في الاصل الى انه يدخل فانه
اذا دخلها لا يثبت اذا لم يكن له نية فهذا يدل على انه اذا نوى لنفسه يدخل لانه
نوي ما احتمله لفظه قال **ولو لم يصف يدخل لتكثيره الا في الاجزاء**
كاليد والراس اي فالحالف لا يدخل في اليمين بل هي على غيره قال في المحرم
لان الاشارة تكفي للتعريف فتملك قال ان قطع هذا اليد احد او شئ هذا
الراس احد او مس هذا الراس احد او اشار الى يده او راسه او اضاف بان
قال ان اقطع يدي او مس راسي احد لا يدخل في هذه اليمين وهو على غيره
قال **فشرط حشده كونه الفاعل فيه** صورة المسألة قال محمد رحمه الله تعالى
اذا قال لغيرة ان شئت كنت في المسجد فغدي حشمتهم وحالف في المسجد والشوم

خارج المسجد بحيث ولو كان على العكس لا يثبت له الاستم بتم بالشام وحده
لانه ذكر المشهور بالسوء وانهم يتم به كذا في شرح الجامع الكبير **فروغ**
قال في الذخيرة اذا قال لها ان صرتك فانت طالق فغضب افعه فاصابها
ذكر في مجموع النوازل لانه يثبت لان عدم القصد لا يعدم الفعل هكذا
كما يفتي الشيخ الامام ظهير الدين الميرغني في وقيل انه لا يثبت لانه
لا يتعارف هذا ضربا والزواج لا يقصد بيمينه هكذا ذكر الباقي في فتاوى
وهو الاظهر والاشبه قال **الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر**
كما اذا قال رجل دخلت الدار اكلت فلانا واذا اكلت او متى اكلت فلانا فعبده
حر ولا يثبت له فاليمين على دخول الدار بعد كلام فلانا فاذا دخل ثم اكل لا يثبت
وان اكل ثم دخل يثبت كذا في تحريص صيرين وفي الولولجية فاليمين على دخول
الدار بعد كلام فلانا لان هذا الشرط اعترض على الشرط فيقدم المؤخر وهو الكلام
فصير كان قال ان اكلت فلانا فعبدي حر اذا دخلت الدار ولو قال هذا
كان الكلام شرط لان اعتقاد اليمين والدخول شرط الاخلال فاذا دخل ولا ثم
كله لا يثبت لان شرط الاحلال وجد قبل شرط الاعتقاد فلا يعتبر انتهى وفي
الغزالي ما ثبت طالق ان فعلت كذا وكذا لا تطلق مالم يوجد الكل وفيه القنية
قال لها انت طالق ان اكل كذا وشرب كذا وكلم فلانا واخر اجزاءها لا يقع
الطلاق حتى يجمع الكل الا ان ينوي شيئا اخر كذا في القاسم الصغار انتهى
وفي البنوازيه وان كرر حرف الشرط بان قال ان اكلت وان شربت ان قد مر
اجزاء في شيء وجد منها يقع الطلاق وترفع اليمين وان اخرج الطلاق
لا يقع مالم توجد الامور على قول آخر على قول ابي يوسف اذا وجد واحد
يقع الطلاق وترفع اليمين انتهى **قال في مقابلة الجمع بالجمع تنقسم بالمراد لا**
كما اذا قال الثلاث نسوة انني طالق ثلاثا يقع على كل واحدة منهن ثلاث
تطليقات وهذا جمع مصاف الجمع كذا في الذخيرة قال **ووصف الشرط**
كالشرط اي المصل ان اوصاف الشرط تراعى كما ان الشرط تراعى حتى لو قال لامرأة
ان دخلت الدار لا كية فانت طالق فدخلت غير لا كية لا تطلق ولو قال ان دخلت

مبارك الدار فعبدي حر فخرج لامرأته بالها لا يثبت كذا في شرح الجامع لصيرين
قال **في الظروفية وتجعل شرط التعذر** اي لظرف لينة ومستعمله
فيه فاقبال زيد في الدار وثق بزيد الدار وعند الاطلاق يقصر فاللفظ
التي الا اذا تعذر بان دخل على ما لا يصح ظرفا كالاعتقال فحمله على
التعليق لما بينهما من المناسبة فان بين الشرط وبين انصار كما بين
الظرف والمظروف اتصال كذا في القيرصيرين قال **الوقت الموصوف**
معرفة لشرط كما اذا اوجب على نفسه صوم يوم الخميس فصام يوم الاربعاء
وكذا الصلاة على هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز وقال
محمد لا يجوز واجعل على انه لو قال لله علي ان تصدق بدينهم يوم الخميس
فصدق يوم الاربعاء جاز كذا في شرح الطحاوي ومن ذلك ما اذا اوجب
على نفسه قربة مضافة الى مكان وهو ان يقول لله علي ان اصلي ركعتين
بوضع كذا او تصدق بدينهم بكذا كذا فصلي وتصدق ها هنا جاز
لان قربة الامكن لان لم يحدد عندنا انه **تمة** مدة البر
ومقدار البر ساعة والساعة عادة في جمع العلوم وفي حصة عرف
الفقهاء اسم لجزء من الزمان غير محدد وعند المبغين اسم لجزء محدد
كذا في الترتاشي وفي قاضي خانب ولو حلف لامرأة على ان يخرج الا
باذنه فقال لها قد اذنت لك بان تذهبي كلما اردت فهذا اذن وليس
عليها شيء حتى ينهيها من الخروج وليس لها ان تخرج حتى ياذن لها بعد
الذي كان في الملتقط **كتاب الحدود والتعزير** قال في الغياص
التعزير وضع في الشرع صيانة للانسان حتى لا يتكلم الانسان بما يذهب
ماء وجه غيره انتهى وفي الطحاوي والتعزير انواع لشئ من رتب الناس
انتهى وفي شرح الطحاوي ولا يحد في شيء من هذه والتعزير ولكنه يضرب
قائما ويجوز في جميع الحدود والتعزير ويصير في ازار واحد الا في حد
القدف قال **من اذى غيره بقول او فعل يعزر** اي قوله الماصل في الوجوب
التعزير بان كل من اذنب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او بقوله

الحدود
التعزير

وجب التعزير كما في شرح الطحاوي ويستثنى من ذلك ما اذا كان الكذب ظاهرا في حق
كما اذا قال يا كلب يا حمار او يا نيس او يا قرد او يا ذئب الزنا ما قد فوجوا به
الشئ لان كل واحد يعلم انه كاذب كذا في الفرض وزاد في الملقطات وهو
الحق السنين بنفسه حيث كذب وفي الاحتباس لو قال له يا ابن حمار ولم يكن فيه
ما قال وابوه ليس بحمار او ابن الاسود وابوه ليس كذلك او قال انت حمار او قال
انت متعمدا او قال يا رستاق لم يعز فيه انتهى وفي الشتمى وحكى الهندواي
انه يعزى زعمنا بنحو كلب يا خنزير لانه يراد به الشتم قال شمس الدين
الحسيني لا يصح عقدي انه لا يعزى في الاذا قال لعالم او علوي يعزى
لانه بعد شينا فيهم وليحتمل الاذه انتهى قال **ولو تعزير العيني** وكذا رفع
المند بك في السوق ولطم مسلم وفي الحواوي وذكر اهل العلم بالتحقيق قال
وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدرة فيها التعزير قال
في الذخيرة ومن زنى بامرأة مميته عزى لانه ارتكب فعلا محرما وليس فيه
حد مقدرة شرعا وفي البرازيد من الاشرار زنا في رمضان وادعى شبهة
تسقط الحد عن جسد ولو افطر فيه وادعى شبهة عن جسد لم يجس
المسلم ببيع او باكل الرباعين والخنا والناحية والمخنيعة عزرون
ويجسبون حتى يقولوا انتهى وعزى كاتب صكوك وخطوط عليها
بالزور كما في خزائن الروايات قال **وظاهر اقتضاه انه يعزى على ما فيه**
اللفظ ولم اره اقول رايانا ما يدل على ذلك قال في المبسوط واذا شرب
الخمر في نهار رمضان حد واحد الخمر يعني ثمانين ثم يجس حتى يخف عنه
الضرب ثم يعزى لا فطار في شهر رمضان لانه يشرب الخمر بغير الحد
ولم يترك حرمة الشهر والصوم يستوجب التعزير كذا في شرح الوهبانية
اقول ويستثنى من قول المؤلف كل معصية ما في الاختيار ناقلا
عن شهادة الذخيرة ومن الشك ايضا ما لا يوجب التعزير كاليمين الغموس
والبيع الفاسد والاجارة الفاسدة انتهى قال **يا فاسق ثم اراد اثبات**
فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم هذا مذهب علماءنا وفي الشافعي

ابن الصيا في الحج لا يدخل تحت الحكم لان ما يدخل هو الذي يجب كالحكم
عليه به والحج عبادة والعبادات لا يجب عليها ولا تدخل تحت الحكم انتهى
وذكر كحضاف الهاقيل والصحيح مذهبنا الوجوه منها
ان لما هدد بالحج يصير فاسقا بار تكاب كبيرة ثبت ذلك بخلافه تعالى وهو
الطهار الفاحشة من غير ضرورة فلا يثبت الحج بتهمة الفاسق وان كان
في اثبات هي الجرح اثبات امر دخل في الحكم وهو دفع الخصم عن المدعى
عليها الا ان هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هذا الاستدلال يقول لما هدد
الحج ذلك للمدعي سرا ويقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار
الفاحشة من غير ضرورة بخلاف ما اذا ادعى جرحا يدخل تحت الحكم كازنا
وحد القذف فان اظهار الفاحشة فيها الايجاب لحد واقامة الحسبة فيقبل
كل في قاضي خان من الشهادة قال **التعزير لا يستقط بالتوبة كالحل**
في الجوار رجل شرب الخمر فادعى ان توبة نضوحا صحيحا ولم يجد عن
الشرب والزنا في الدنيا هل يحل له يوم القيمة قال الحدود حقوق الله تعالى
الا انه يتعلق به حق الناس وهو الانزجار فاذا تاب توبة نضوحا رجوع
ان لا يجد في الاخرة فانه لا يكون اكثر من الكفر والارادة وان يزول بالاسلام
والتوبة و اذا اتمت الحد ودعى الزاني والسارق يلغوه ان يتوب منه فيما
بينه وبين الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى بالسارق بقطع
قال له ت الى الله تعا ذكره في الاصول انتهى قال **والنصف الاسفل على صفة**
النساء قال التمر تاسي وهذا منقول عن المالكي قال **والصحيح هو الاول**
اي انه لا يكون لان الله تعالى استبعد ذلك واستبعد فقال ما سبقكم بها
من احد وسماه خبثا وتعلوه اخبايت واجنة منزهة عن الخبايت قال
واستثنى الشافعية من لزوم التعزير في العيقات فلا تعزير
عليهم واختلفوا في تفسيره فقل صاحب الصغيرة فقط
وقيل ما اذا ذنب ندم ولم اره لا صحابنا اقول وقع في قاضي خان
ما يدل عليه حيث قال وعن محمد بن رجل في شتم الناس وهو محترم وله مرق

يوعظوا لم يجسوا ما كان دونه ذلك هو ديب وان كان شتا ما يضرب ويجس انتهى
ونع الوالو الجيد رجل يمشي الناس اذا كان ذامرة في عظامه لا يفعل مثل ذلك
فانه كان يفعل كذلك يجس حتى يحدث قوبه وان كان شتا ما يضرب
وحبسوا لكي يترك ذلك انتهى ونع خزانة الاصل من الضاوان ثبت شتم
غير الناضي بعزبه ضربا وحسنا وان كان ذوهية وهو اول ما فعل لم يضرب
ولم يجسه انتهى ونع الاجناس عن كفاية الاصل ولو ادعى قبل استاء شئمة
فاحشة او انه ضرب به عن اسواط فانه رى الفاضي انه لا يضربه وان يجسه
اياما عقوبة فعل وان كان المدعى عليه رجل لم يروى وضطر استخف ان لا
يعز اذا كان او ما فعل ونع نوادر ابن رستم عن محمد وعطاسي لا يعز اليه
فانه عاد الى ذلك وتكرره ضرب النعز وفقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
بحا فواعى عقوبة ذوى المروة الا في احد ودوفيه عما ابن رستم قلت الحمد
والمرورة عندك في الدين والصلاة قال نعم انتهى ونع الترياشي ذكر بكر
ادعى قبل رجل شئمة فاحشة او اثبتا بالبينة فانه كان المدعى عليه رجل
لخطر مروة فالقياس ان يعز ونع الاستحسان لا اذا كان ذامر اول ما
فعل فانه فعل اي مروة اخرى علم انه لم يكن ذامر مروة والمرورة مروة شرعية
او عقلية رسمية انتهى **كتاب الردة** قال في الزخيرة
الرجل يقول لغيره يا كافرا اختار المشركي في جنس هذه المسائل ان القائل
بمثل هذه المقالات ان كان اراد الشتم ولا يعتقد كفره لا يكفر وان كان
يعتقده كافرا فخطابه به ذابنا على اعتقاده انه كافر يكفر لانه
لما اعتقد المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد
دين الاسلام كفرا قال **لا تعزم ردة الكوا الالردة بسبب**
النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقبل ولا يحق عنه كذا في البرازية
قال في الفتح ولا بد من تقييده بما اذا كان سكرانا بسبب محصور باشع
مخنا را بلا كراهه والا فهو مجنون قال **وبالسر ولو اقره** اي لا يقبل
توبة الساحر لكن لا يقبل حتى يقر اذا لاطيق الى ثبوت السحر الا من جهته
وتفكر حلا كما في اجمل هني الاصول ونع الشمني قال ابو حنيفة في المجر

يقبل ولا يقبل قوله اني اترك السر واقرب منه قال العيني في منقب المحيط
لانه جاء به الاثر اذا شهد الشهود انه ساحر واقربك وكذا الملثة
الساحرة تقتل في المشقة انما لا تقتل ولكن تجس وتضرب كالمدة ولما
اصح قوله في الوالو الجيد بما اذا كان يعتقد ذلك لانها تصير مروة انتهى
ونع مخنا را في التورال والسحر في نفسه حق امر كان الا انه لا يصلح الا للسر
والضرر بالخلق والوسيلة الى الشر فيصير مروة قال **وبالردة** المطلقة
رحمته عدم قبول توبة الزنديق وقيدته الشمني حيث قال ولما
نيز الزنديق روايتان في رواية لا تقبل توبته كقول مالك في رواية تقبل
كقول الشافعي واخلاف في حق الدنيا واماني ما بينه وبين الله تعالى يقبل
بلا خلاف انتهى ونع في رواية قاري الهداية الزنديق من يتوب بقاء
الدهر ولا يقر من بالافرة ولا بالخالف ويعتقد ان الاموال والحرمه مستوك
وقال في مكان اخر هو ان لا يعتقد الفكا ولا يعتا ولا حرمه شي من
الاشيا ونع قبول توبته روايتان والذي ترجح عدم قبول توبته
انتهى وانما اعلم بالصواب قال **كل مسلم ارتد فانه يقبل ان لم يتب فاذا**
اسلم خلى سبيله واسلامه ان يتبرأ من الادبانه كلها سوى دين الاسلام
كما في الذخيرة ولو تبرأ من الدين الذي انشغل اليه كفاه بحصول المقتضود
كما في شرح الجمع عن الشيخ الجليل اذا انى بكلمة الشهادة وهو يعلم انه
الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه انى بدليل
الاسلام كذا في الفنية وقال في المحن في الحيات في الصلاة ولا بد
من معرفة معناها انتهى قوله **والفرق ظاهر** لما قلنا حكم الردة
وجوب القتل ان لم يرجع والمعنى فيه ان بنفس الردة صار حويا لان له
نيه صالحة للحرب وقد قام به الباعث على الحرب وهو الكفر فاقيم ذلك
مقام حقيقة الحرب في وجوب قتله او في ابا حنه كما في الكافر الاصل كما
في الذخيرة وفي شرح الجمع لابن الضيا وقتل المرتد الى الامام مطلقا
عندنا وهو مذهب العلماء وفي المبسوط وان اردت انيا وثالثا فكذا

تقبل في كل وقت فاذا اسلم على سبيله وان كان في الرابع عشر وعبد الى يوسف لوفعل
ذلك لم يقبل عليه وهو لا تنظر فاذا اظهر كلمة الشك فقل قبل ان يستتاب
لان ظن الاستحقاق **قال وجب الاعمال مطلقا** وهل تبطل معاصيه
قال كثير من المحققين انما تبطل كناية الترتيب وفي شرح الطحاوي بالردة انسخ
عن دينه وبطل جميع طاعته وعبادته وسقط عنه ان يصح جميع ما صار دينيا
عليه من حقوق الله تعالى فيجعل كانه كافر منذ آدم واسلم الا انه انشأ
من كتاب الحج وفيه باب سجود التلاوة وما كان من حقوق العباد لا تسقط
عنه بالردة ويؤخذ بذلك كله الا اذا كان ممن لا يقبل بالردة كالمرأة ونحوها
اذا لحقت بدار الحرب فبنيته وضارت امة يسقط عنها جميع العباد الا في
القصاص في النفس فانه لا يسقط عنها لما تبطلت رقبته كما كانت حرة
وضارت امة في القصاص في النفس انشأ واقا التيمم فلا بالردة لا تبطل
وصف الطهورية كما في الوضوء واحتمال الحاجة باق لانه يحجر على الاسلام كما في
تحفة الفقهاء قال **فلا يجوز للسامع منه ان يروي عنه بعد ردة كذا**
في شهادة الولد الجاهل علله بانه يستند الحديث اليه وهو في الحال ليس باهل
للدرواية عنه ولا يروي عنه وفي خرافة الاكل واذا فسق الحديث بطل
ما سمع الناس منه كالوارث والله اعلم قال **وبينونة امرأة مطلقا**
قال في شرح الطحاوي اذا ارتد الرجل عن الاسلام والعياد بالله فانه
يستتاب وبالردة بان امرأة ويكون فسخا في قول أبي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد يكون فرقة بطلاق ولو كانت المرأة هي المرتدة
كانت فرقة بغير طلاق بالاجماع ثم اذا تاب واسلم ترتفع تلك بينونة
ولم تذكر في ظاهر الرواية اكثر من هذا انشأ قال **وبطلان وقته مطلقا**
اي ولو اسلم بعد ردة كناية اوقاف الناصبي قال **وانما يلحق في حقيرة** انما
يخذ اليه اذا قتل علو ردة لا يدفع اليه تدتي بدنيهم كناية المذنب قال
المرتد افع كرامة الاصل لانه لا يقبل منه الا الاسلام او السيف اما المرتدة
فقالوا انها كالزانية في الوصية بالاتفاق لانها لا تقبل كذا في شرح الزيارات

وفي

20
21
وفي الولد الجاهل الكفر من المذنب اغلظ من كفر مشركي العرب ومشركي العرب لا يقبل
منهم الصلح والذمة لكون دعوتهم الى الاسلام والاقتلوا وكذا عبدة الاوثان منهم
اما اهل الكتاب منهم فممن كغيرهم من اهل الكتاب يجوز تركهم على الكفر والجهل
وابقائهم على الكفر بالاستحقاق انشأ وفي كذا في كثير من الشروح عن هذا
التفصيل في الميسر واهل الكتاب من العرب حكمهم حكم غيرهم من اهل الكتاب
حتى يجوز تركهم واخذ الجزية منهم لانهم ليسوا من العرب في الاصل وان
توطئوا ارض العرب بل هم في الاصل من بني اسرائيل انشأ قال **ولا يكفر احد**
اهل القبلة الا بحج ما ادخله به والذي ادخله في الامام هو التصديق
بالجانب والاقرار باللسان كناية شرح عقيدة الطحاوي وفي الاكراه في الذم
لوقال عزير بن الله والمسيح ابن الله حاكيا عنهما الا بنين امرأة لان التكلم
بالكفر ليس بسبب الفرق لعينه ما لم يكن معتقدا لذلك ويقول على وجه
الاستحقاق انشأ وفي شرح الوافي لابن الضيامة لم يرض بحكم الحاكم وطعن
فيه ورواه في ردة يستتاب واما ان طعن في احكام نفسه لافي احكام فله
تقريره ولان يصح عنه انشأ قال **وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى**
من الفاظ التكفير ترجع الى ذلك وشملها اذا استخف بدنية كما اذا اطلق
لفظ الكفر عمدا ولكنه لم يعتقد الكفر قال بعضهم لا يكفر لان الكفر يخص الصغير
ولم يعتقد ضميره على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو صحيح لانه استخف بدنية
كناية مختص الظهورية قال **لان انكاره توبة ورجوعه كذا في فتح القدير**
اي عود الى الاسلام قول كونه مجرد الانكار توبة مطلقا غير مرد بل ذلك
مقيد بثلاثة امور قال في الذخيرة بشر ابن الوليد اذا جحد المرتد بالردة
واقر بالتوحيد وبغيره من اصول الدين عليه السلام وبدين الاسلام فهذا
منه توبة وفي شرح الطحاوي ولو شهد اليهود على رجل بالردة وهو منكبر
كانه توبة منه الا ان الشهود اذا كانوا عدولا بين امرأة انشأ قال
امامنا لا تقبل توبته فانه يقبل بالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
وكذا اذا سب واحدا من الانبياء والفقهاء على وجه واحد ولا توبة له لصلاسه كان

بعد القدرة عليه والشهادة او جاهدنا تا قيام قبل نفسه كما في البرازية قال
وفيه بعض اختلاف ولكن لا يفتى بما فيه اختلاف لكن يوم قائله بتجديد
 النكاح والتوبة احتياطا وما كان عالما لا يؤمر الا بالاستغفار والرجوع
 عنه وما كان فيه وجوه توجيه وواحد ينفع بحيل العالم الى ما ينفع الكفر
 ولا يرجع الوجه على الوجه اللهم لا اذا صرح بما رآه يوجب الكفر فلا
 ينفعه الكناويل قال **والشيخين كما قد مناه** اي سبهما ولعنهما وقتل
 صاحب خلاصة الكفر بسب الشيخين ولعنهما واطلق المؤلف عدم القبول
 للتوبة بسبهما قال الشيخ محمد صالح الدين الحاف في المصري وذلك لزيادة
 فضيلتهما وقد صرح بعضهم بعدم قبول توبته على المفتي به
 وظاهر كلام المؤلف ان قوله واجب حدا فلا يسقط بالتوبة كسائر
 حقوق الادمين كحد الفذف ولا يزول بالتوبة كحد البرازية والى
 بخط الشيخ مشايخنا الشيخ محمد بدر الدين الشهاوي اخفى المصري على
 وجه الرضوى عند قوله وسب اخدم الصحابة وبغضه لا يكون
 كفرا بل يكون كبيرة وسخافة في العقل فغير روية الاختيار وسب
 واحد من الصحابة وبغضه لا يكون كفرا لكن يسئل فانه عليا لم يكفر ساعة
 حتى لم يقتل انتم قلت وما ذكر في الظهيرية واخلصة والبرازية و
 غيرها من الكتب فهو مختار لبعض المشايخ وينبغي التعويل عليه ويكون
 ذلك خصوصية للشيخين وهما اولي هذه المرتبة والمنزلة لان لها
 منزلة على سائر الصحابة حتى انه ورد في الحديث ما طلعت الشمس وما
 غربت على احد بعد النبيين والمرسلين افضل مما الي بكر وعمر رضي الله عنهما
 وحيث كان كذلك فما طلق عدم الكفر بسب اخدم الصحابة المراد به
 غير الشيخين والله اعلم قال **اللوامة بزوجه كفر عند الجمهور** اشار
 الى ان فيه خلاف وفي البرازية استحلال وطئ امراته كما في حقها واللوامة بامارة
 بكفر وفي النوادر لا يكفر رواه محمد وهو الصحيح في المسئلة التي انتهى الاستحلال
 اتخاذ الشيء حلالا او يمينا حلية كذا في شرح الكيداني وفي ابدان

